

57

2019

المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:

إسلام ربيع - منسق عام (ماس)

أمينة خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية

د. بشار ابو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2019

لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت الكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

النسخة الانجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي: http://www.mas.ps/category.php?id=4695y18069Y4695&c_type=2

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ص. ب 19111، القدس وص. ب 2426، رام الله

تلفون: +972-2-2987053/4

فاكس: +972-2-2987055

بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص. ب 1647، رام الله

تلفون: +972-2-2982700

فاكس: +972-2-2982710

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية

ص. ب 452، رام الله

هاتف: +972-2-2415251

فاكس: +972-2-2409922

بريد إلكتروني: info@pma.ps

الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

ص. ب 4041، البرية - فلسطين

هاتف: +972-2-2946946

فاكس: +972-2-2946947

الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps

بريد إلكتروني: info@pcma.ps

تم إعداد هذا العدد بدعم جزئي من:



المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2014 - 2018

المؤشر	2018 ¹					2018	2017	2016	2015	2014
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول					
السكان (ألف نسمة)										
فلسطين	4,930.7	4,900.0	4,869.3	4,838.9	4,808.8	4,915.3	4,733.4	4,632.0	4,530.4	4,429.1
الضفة الغربية	2,962.1	2,945.7	2,929.3	2,913.1	2,897.0	2,953.9	2,856.7	2,803.4	2,750.0	2,696.7
قطاع غزة	1,968.5	1,954.3	1,940.0	1,925.8	1,911.8	1,961.4	1,876.7	1,828.6	1,780.4	1,732.4
سوق العمل (حسب التعريف الجديد المعتمد من جهاز الإحصاء للقوى العاملة) ²										
عدد العاملين (ألف شخص)	986.4	1,005.3	960.7	921.7	935.4	956.3	948.7	939.6	928.9	917.0
نسبة المشاركة (%)	44.3	44.1	43.9	42.7	43.1	43.5	44.0	43.8	44.0	45.8
معدّل البطالة (%)	26.8	24.2	26.9	27.4	26.5	26.2	25.7	23.9	23.0	26.9
- الضفة الغربية	16.4	15.8	17.0	18.5	18.1	17.3	18.4	17.5	16.6	17.7
- قطاع غزة	46.3	40.9	45.9	44.3	41.7	43.1	38.3	35.4	34.8	43.9
الحسابات القومية (مليون دولار)										
الناتج المحلي الإجمالي	3,703.9	3,706.7	3,659.8	3,559.5	3,689.9	14,615.9	14,498.1	13,425.7	12,673.0	12,715.6
- الإنفاق الاستهلاكي الخاص	3,408.5	3,352.0	3,316.9	3,258.5	3,182.9	13,110.3	12,844.7	12,337.7	11,805.1	11,840.4
- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	858.0	988.6	957.7	904.3	977.5	3,828.1	3,809.8	3,530.3	3,429.5	3,478.2
- التكوين الرأسمالي الإجمالي	841.6	905.9	916.1	837.3	876.7	3,536.0	3,305.6	2,827.0	2,677.4	2,415.0
- الصادرات	718.6	769.2	707.0	714.3	713.0	2,903.5	2,692.7	2,381.0	2,338.1	2,172.3
- الواردات (-)	2,181.3	2,289.4	2,227.7	2,141.5	2,072.3	8,730.9	8,066.7	7,626.7	7,537.6	7,208.9
الناتج المحلي للفرد (دولار)										
بالأسعار الجارية	798.4	803.2	798.3	781.5	815.4	3,198.4	3,254.6	3,080.1	2,973.1	3,051.7
بالأسعار الثابتة (أسعار 2015)	755.4	778.9	760.5	735.8	746.2	3,021.4	3,072.4	3,044.4	2,973.1	2,940.7
ميزان المدفوعات (مليون دولار)										
الميزان التجاري	(1,462.6)	(1,520.3)	(1,520.6)	(1,427.2)	(1,359.3)	(5,827.5)	(5,374.2)	(5,246.2)	(5,199.6)	(5,036.7)
ميزان الدخل	639.8	612.4	608.8	603.7	568.9	2,393.9	1,992.0	1,896.0	1,712.2	1,482.4
ميزان التحويلات الجارية	516.8	508.8	467.1	450.2	348.3	1,774.4	1,818.6	1,408.6	1,421.4	1,405.3
ميزان الحساب الجاري	(306)	(399.1)	(444.7)	(373.3)	(442.1)	(1,659.2)	(1,563.6)	(1,941.6)	(2,066.0)	(2,149.0)
أسعار الصرف والتضخم										
سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	3.643	3.704	3.635	3.573	3.461	3.593	3.603	3.840	3.884	3.577
سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.139	5.224	5.127	5.037	4.881	5.067	5.083	5.418	5.483	5.046
معدّل التضخم (%) ³	0.00	0.01	0.49	0.26	(0.60)	(0.19)	0.21	(0.22)	1.43	1.73
المالية العامة (على الأساس التقديري، مليون دولار)										
صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)	711.3	677.7	938.6	862.3	991.0	3,469.5	3,656.5	3,551.0	2,890.2	2,784.8
النفقات الجارية	667.9	941.8	910.5	879.3	930.8	3,662.4	3,791.4	3,659.3	3,424.3	3,435.0
النفقات التطويرية	41.9	109.3	63.8	59.0	45.6	277.7	255.3	216.5	176.7	164.1
فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)	1.5	(373.4)	(35.7)	(76.0)	14.6	(470.5)	(390.2)	(324.7)	(710.9)	(814.3)
إجمالي المنح والمساعدات	66.7	226.2	194.2	159.8	87.2	667.3	719.8	766.9	799.0	1,232.0
فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	68.2	(147.2)	158.4	83.8	101.7	196.8	329.5	442.3	88.1	417.6
الدين العام الحكومي	2,315.2	2,369.6	2,352.3	2,367.6	2,448.8	2,369.6	2,543.2	2,483.8	2,537.2	2,216.8
القطاع المصرفي (مليون دولار)										
موجودات/مطلوبات المصارف	16,503.2	16,125.0	16,179.4	15,763.0	15,916.7	16,125.0	15,850.2	14,196.4	12,602.3	11,815.4
حقوق الملكية	1,931.4	1,912.0	1,863.9	1,819.7	1,926.8	1,912.0	1,892.7	1,682.4	1,461.7	1,464.0
ودائع الجمهور	12,394.4	12,227.3	12,194.2	11,992.6	12,002.3	12,227.3	11,982.5	10,604.6	9,654.6	8,934.5
التسهيلات الائتمانية	8,569.5	8,432.3	8,293.6	8,260.0	8,175.4	8,432.3	8,026.0	6,871.9	5,824.7	4,895.1

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

1 بيانات الأرباع للأعوام 2018-2019 هي بيانات أولية عرضة للتقحيح والتعديل. الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

2 اعتمد الجهاز المركزي للإحصاء، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، تعريفاً منقحا للبطالة ينص على أنّ البطالة تشمل فقط الأشخاص الذين لم يعملوا خلال فترة الإسناد وبحثوا بشكل جدي وكانوا مستعدين وقادرين على العمل. وتبعاً لهذا تم استثناء المحبطين من البحث عن عمل (الذين لم يسعوا للعمل خلال فترة الإسناد) من حساب البطالة. ونسجل هنا أرقام سوق العمل الفلسطيني حسب التعريف الجديد، ويمكن العودة إلى الأعداد السابقة من المراقب للحصول على معدلات البطالة والمشاركة حسب التعريف القديم.

3 معدّل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.

* البيانات في الجدول حسب آخر تحديث متوفر للبيانات من الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد وهيئة سوق رأس المال.

الربع الأول 2019 في سطور:

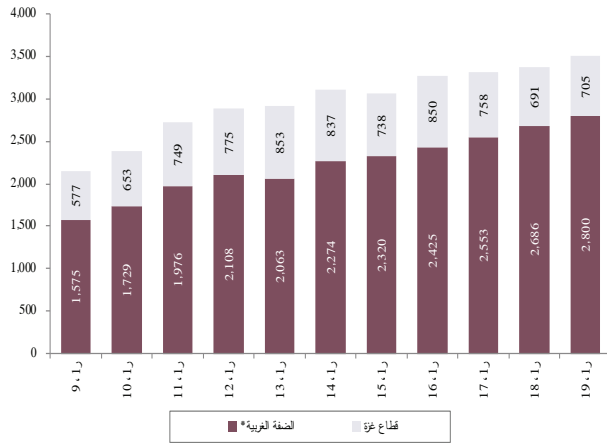
- **الناتج المحلي الإجمالي:** تراجع الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول 2019 مقارنة بالربع السابق بمعدل 2.5% بالأسعار الثابتة ووصل إلى نحو 3.5 مليار دولار. وتحقق هذا نتيجة تراجع في الضفة الغربية بنحو 3.1% وبنحو 0.3% في قطاع غزة، وهو ما انعكس في تراجع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.5% في الضفة الغربية (إلى 1,048 دولار)، وبنسبة 1% في قطاع غزة (إلى 358 دولار).
- **التشغيل والبطالة:** ارتفع معدل البطالة في فلسطين بنحو 2.6 نقطة مئوية بين الربعين الأول 2019 والرابع 2018 ووصل إلى 26.8% (16.4% في الضفة و46.3% في القطاع). وبلغ متوسط الأجر اليومي في فلسطين 124.9 شيكل، كما وصلت نسبة المستخدمين بأجر يقل عن الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص إلى 30% (37% بين الإناث، و29% بين الذكور).
- **المالية العامة:** انخفض صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 15% في الربع الأول 2019 مقارنة بالربع السابق، ليلغ 2.8 مليار شيكل، بالمقابل انخفضت النفقات العامة بنسبة 33% لتبلغ حوالي 2.6 مليار شيكل (أساس نقدي). ووصلت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال هذا الربع 1.1 مليار شيكل، ولكن الدين العام هبط بنحو 6% مقارنة بالربع السابق ليلغ نحو 8.4 مليار شيكل.
- **القطاع المصرفي:** ارتفعت التسهيلات الائتمانية في الربع الأول 2019 بنحو 1.6% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 8.6 مليار دولار، 15% منها للقطاع العام. كما بلغت أرباح المصارف في هذا الربع 477 مليون دولار، وهذا أقل بنحو 2% من الأرباح في الربع السابق.
- **بورصة فلسطين:** بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.8 مليار دولار نهاية الربع الأول 2019 منخفضة بما نسبته 3% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وأغلق مؤشر القدس عند حاجز 530.5 نقطة بانخفاض قدره 6% مقارنة مع الربع المناظر.
- **التضخم والأسعار:** استقر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الأول 2019 على نفس مستواه في الربع الرابع 2018، أي لم تشهد أسعار المستهلك تضخماً خلال هذا الربع مقارنة بالربع السابق. وبالتالي فإن القوة الشرائية استقرت بين الربعين لمن يتلقون ويصرفون دخلهم بعملة الشيكل. أما الذين يتلقون دخلهم بالدولار والدينار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، فإن قوتهم الشرائية انخفضت بنحو 1.65% مقارنة بالربع السابق، نتيجة انخفاض معدل صرف الدولار مقابل الشيكل.
- **ميزان المدفوعات:** وصل عجز الميزان الجاري في الربع الأول 2019 إلى 306 مليون دولار (8.3% من الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك نتيجة عجز في الميزان التجاري (1.5 مليار دولار)، مقابل فائض في ميزان الدخل (640 مليون دولار)، وفائض في ميزان التحويلات الجارية (517 مليون دولار).

ملاحظة: غالباً ما نقوم بتقريب النسب في المراقب إلى أقرب عدد صحيح، باستثناء معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم ومعدلات الفائدة.

المحتويات:

- 2 **الناتج المحلي الإجمالي** ◆
صندوق 1 - القيود الإسرائيلية على استيراد البضائع ثنائية الاستخدام
- 5 **سوق العمل** ◆
صندوق 2 - مؤتمر الطبية لتنظيم وتفعيل القدرات البشرية للفلسطينيين في إسرائيل
- 10 **المالية العامة** ◆
صندوق 3 - الموازنة الفلسطينية في الأشهر الثلاثة الأولى لقطاع إيرادات المقاصة
- 13 **القطاع المالي المصرفي** ◆
- 17 **القطاع المالي غير المصرفي** ◆
صندوق 4 - أداء بورصة فلسطين في 2018 وتوقعات 2019
- 20 **مؤشرات الاستثمار** ◆
صندوق 5 - معدل واحد أم معدلات مختلفة لضريبة القيمة المضافة؟
- 23 **الأسعار والتضخم** ◆
صندوق 6 - الازدحام المروري في الضفة الغربية: الأسباب والآثار
- 26 **التجارة الخارجية** ◆
- 27 **مفاهيم وتعريف اقتصادية** ◆
السندات مقابل الأسهم (Bonds vs. Stocks)
- 29 **المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين** ◆

1- الناتج المحلي الإجمالي

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين في أرباع متناظرة*
(مليون دولار بأسعار 2015 الثابتة)

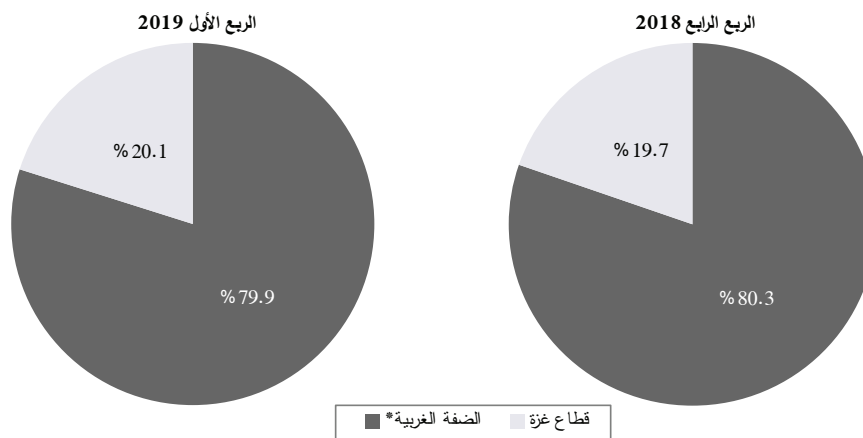
(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

جدول 1-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015) (دولار)

الربع الأول 2019	الربع الرابع 2018	الربع الأول 2018	
755.4	778.9	746.2	فلسطين
1,048.2	1,085.2	1,028.5	- الضفة الغربية
358.2	362.0	361.5	- قطاع غزة

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

شكل 2-1: توزع الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية* وقطاع غزة (بأسعار 2015 الثابتة) (نسبة مئوية)



(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

بمقدار 0.1 نقطة مئوية. بالمقابل ارتفعت حصة الإدارة العامة والدفاع بنحو 0.9 نقطة مئوية (أنظر الشكل 1-3).

الإنفاق على الناتج المحلي

بلغت الزيادة المطلقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين الربعين الأول 2019 والأول 2018 نحو 127 مليون دولار (وهو ما يمثل نمواً بمقدار 3.8% كما ذكرنا). وتحقق هذا نتيجة ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي

شهد الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، أي القيمة النقدية لكافة البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد، نمواً بنحو 3.8% في ربع السنة الأول 2019 مقارنة بالربع المناظر من العام السابق ووصل إلى 3,504.6 مليون دولار (مقاساً بالأسعار الثابتة لعام 2015) (انظر الشكل 1-1). ولكن الناتج المحلي انخفض بنحو 2.5% في الربع الأول 2019 مقارنة مع الربع السابق. وتوزع هذا الانخفاض بين 3.1% في الضفة الغربية و0.3% في قطاع غزة. أدى النمو في الناتج المحلي بين الربعين المتناظرين، إلى جانب الزيادة في السكان، إلى نمو حصة الفرد من الناتج المحلي بنحو 1.2% (نحو 2% في الضفة مقابل تراجع 0.8% في القطاع). أما بين الربعين المتلاحقين فلقد شهدت حصة الفرد تراجعاً بمعدل 3% (أنظر الجدول 1-1).

الفجوة بين الناتج المحلي في الضفة والقطاع

يوضح الشكل 2-1 اتساع الفجوة بين مساهمة الضفة الغربية وقطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين خلال الربع الماضي. وتبلغ حصة قطاع غزة الآن نحو خمس الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين. ويلاحظ من الشكل 2-1 أن حصة قطاع غزة من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين ارتفعت بشكل طفيف في الربع الأول 2019 مقارنة مع الربع السابق. وانعكس هذا في تقلص طفيف أيضاً في الفجوة بين حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، بمقدار 33 دولار، حيث بلغت 690 دولاراً.

بنية الناتج المحلي الإجمالي

انخفضت حصة الأنشطة الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بنحو 0.8 نقطة مئوية بين الربع الأول 2019 والربع الرابع 2018 نتيجة انخفاض مساهمة الزراعة والإنشاءات. كما انخفضت حصة كل من نشاط الخدمات، وأنشطة التجارة والنقل والمعلومات والمالية

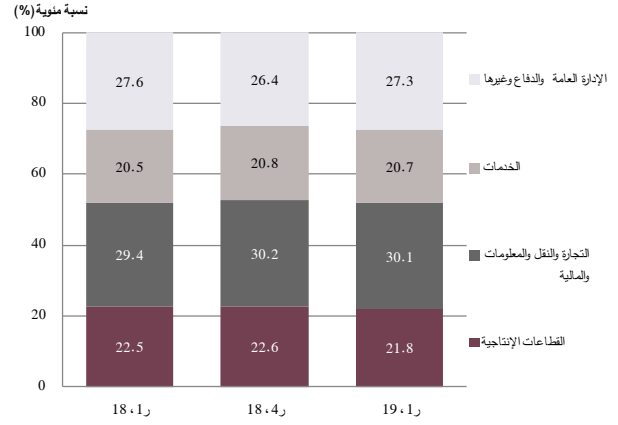
1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2019. رام الله، فلسطين.

كما يوضح الجدول 1-2، أن جزءاً كبيراً من الزيادة في الطلب الكلي تم اشباعه من زيادة الاستيراد (راجع تعريف مكونات الحسابات القومية في عدد المراقب رقم 52).

جدول 1-2: توزيع الزيادة في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الأول 2018 والربع الأول 2019 (مليون دولار)

329.3	الزيادة في الاستهلاك الخاص
1.2	الزيادة في الاستثمار
76-	الانخفاض في الاستهلاك العام
29	الزيادة في الصادرات
43.6	السهو والخطأ
200.1-	الزيادة في الواردات (-)
*127	الزيادة في الناتج المحلي

شكل 1-3: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)



النهائي (بنحو 329 مليون دولار) والاستثمار والتصدير (بنحو 30 مليون دولار). وتم موازنة أكثر من 70% من الزيادة الصافية في الطلب الكلي من ارتفاع الواردات، التي ازدادت بمقدار 200 مليون دولار

صندوق 1: القيود الإسرائيلية على استيراد البضائع ثنائية الاستخدام

من المواد الكيميائية والأسمدة التي اعتبر أن استيرادها إلى الضفة والقطاع "يهدد أمن إسرائيل". وتوسعت القائمة مع مرور الزمن لتضم بضائع إضافية ولتشمل تخفيض نسبة التركيز في البضائع المحظورة سابقاً. وتم في العام 2004 إضافة مواد جديدة ومكائن ومعدات أخرى للقائمة. وعقب نجاح حركة حماس في انتخابات العام 2006 تم توسيع القائمة مزيداً. وفي العام 2007 تم إعادة مؤسسة الحظر حين نشرت وزارة الدفاع الإسرائيلية قائمة جديدة لبضائع الاستخدام الثنائي التي يحظر استيرادها لفلسطين، متوافقة مع تفصيل بالمتطلبات والشروط اللازمة للحصول على أذن خاصة لاستيرادها. وتضم القائمة الحالية للبضائع ثنائية الاستخدام، التي يحظر استيرادها إلى الضفة والقطاع معاً، 56 مادة/ تجهيزات/معدات. وتتوزع هذه على الشكل التالي: أسمدة (6 أنواع)، مبيدات (2 نوع)، كيميائيات (23)، إضافة إلى 31 من المواد والمكائن والمعدات الأخرى.

وإلى جانب هذه القائمة المشتركة للحظر، في كل من الضفة والقطاع، هناك قائمة خاصة بقطاع غزة تضم 62 مادة/معدات إضافية، مما فيها حديد التسليح والأسمدة وألواح العزل والخشب (لصناعات المفروشات) وغيرها. ومن الجدير بالملاحظة أن بعض المعدات التي يحظر استيرادها معرفة بشكل غامض وواسع للغاية، مما يسمح بحظر شمولي لها. مثلاً يشمل الحظر "معدات الاتصال"، والمعدات التي تضم "وظائف اتصال". وهذا يعني أن الحظر يشمل عدداً واسعاً من التجهيزات المدنية تماماً وقطع الغيار ومعظم التجهيزات الطبية. كما أن الحظر يشمل مواد كيميائية موجودة في منتجات تستخدم بالحياة اليومية، مثل حامض النيتريك الذي يوجد أيضاً في معجون تنظيف الأسنان.

إجراءات الاستثناء من حظر الاستيراد

يتطلب الحصول على ترخيص لاستيراد بضائع وتجهيزات مشمولة في قائمة البضائع ثنائية الاستخدام المرور بإجراءات معقدة للغاية. إذ يتوجب الأمر أولاً الحصول على ترخيص "تاجر" الذي يمنح من

خصص البنك الدولي عدد نيسان 2019، من النشرة الدورية التي يصدرها عن الاقتصاد الفلسطيني، موضوع القيود التي يفرضها الاحتلال على استيراد ما يعرف باسم "البضائع ثنائية الاستخدام" (Dual-Use Goods) إلى فلسطين.¹ وجد التقرير التأكيد على أن القيود متعددة المستويات التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على حركة البضائع والعمل، وعلى استغلال الموارد في المناطق "ج"، هي العوامل الأكثر أهمية في تفسير تباطؤ النمو في الضفة والقطاع، وأن أحد أبرز القيود التي يعاني منها الاقتصاد يتمثل في الحظر القائم على استيراد البضائع ثنائية الاستخدام.

القائمة الدولية للبضائع ثنائية الاستخدام

البضائع ثنائية الاستخدام هي منتجات أو تقنيات تستخدم عادة للأغراض المدنية ولكن يمكن أن يكون لها تطبيقات عسكرية/حربية، وهو ما يبرر المتطلبات الدولية لمراقبة التجارة لها. وهناك 7 وثائق دولية تتعلق بالسيطرة والرقابة على التجارة بهذا النوع من البضائع والتقنيات. بما فيها قرار من مجلس الأمن (2004)، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية (1993)، والأسلحة البيولوجية (1972)، والأسلحة الذرية وغيرها. وقام الاتحاد الأوروبي بدمج هذه الاتفاقيات معاً ووضع قائمة موحدة بالبضائع ذات الاستخدام المزدوج. وعلى الرغم من أن هذه القائمة ملزمة في دول الاتحاد فقط، إلا أن دولاً أخرى متعددة تبنت هذه القائمة التي أصبحت بمثابة "القائمة الذهبية" لهذه البضائع والتقنيات على المستوى الدولي.

القوائم الإسرائيلية للبضائع ثنائية الاستخدام

بدأت إسرائيل بحظر وتقييد استيراد البضائع مزدوجة الاستخدام إلى الضفة والقطاع منذ العام 1976. وكانت القائمة تضم عدداً محدوداً

1 The World Bank: Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee. April 30, 2019: <http://documents.worldbank.org/curated/en/942481555340123420/pdf/Economic-Monitoring-Report-to-the-Ad-Hoc-Liaison-Committee.pdf>

وتذكر الدراسة أن هناك 41 شركة لإنتاج الألبان ومشتقاتها في فلسطين، وأن هذه الشركات تعاني عند استيراد مواد كيميائية للتعقيم (مثل حامض النيتريك). والحظر هنا ينعكس سلباً على تنافسية منتجات الشركات تجاه المنتجات الإسرائيلية، إذ لا يزيد معدل ربح شركات الألبان الفلسطينية على 8% مقارنة بأرباح شركات الألبان الإسرائيلية التي تبلغ 25%. وتوثق الدراسة أيضاً المشاكل التي يعاني منها قطاع الحجر والرخام بسبب قوائم البضائع ثنائية الاستخدام. أما في مجال الزراعة فإن الحظر على استيراد المبيدات والأسمدة يجعل إنتاجية الزراعة في فلسطين لا تزيد على نصف الإنتاجية في الأردن و43% من الإنتاجية في إسرائيل. ويتناول التقرير أيضاً، بشكل مفصل، العقبات الكأداء التي تواجه قطاع الاتصالات بسبب التجهيزات المشمولة بقوائم البضائع الثنائية.

تقدر دراسة البنك الدولي، على أرضية نموذج كمي للاقتصاد الفلسطيني، أن تخفيف حدة القيود المفروضة على استيراد البضائع مزدوجة الاستخدام إلى فلسطين سوف يولد نمواً تراكبياً إضافياً يعادل 6% في الضفة الغربية و11% في قطاع غزة مع حلول العام 2025. ويتولد هذا النمو الإضافي من توسع الصناعات المحلية القائمة، ومن إنشاء صناعات ونشاطات اقتصادية جديدة تحول شروط الاستيراد الصارمة الآن دون تأسيسها، ويتوصل التحليل إلى أن هناك 4 مواد كيميائية يؤثر حظر استيرادها، بشكل خاص وبدرجة حساسية عالية، على أداء الشركات في الضفة الغربية، وأن رفع الحظر عنها يمكن أن ينعكس في تحسن ملموس في الشروط التي تعمل بظلمها هذه الشركات (انظر الجدول 1).

وضعت الدراسة مجموعة من التوصيات للحد من مثالب الحظر المفروض على البضائع مزدوجة الاستخدام في كل من الضفة والقطاع. وتتوجه غالبية التوصيات إلى الحكومة الإسرائيلية لتخفيف وعقلنة القيود، ولزيادة التنسيق مع الطرف الفلسطيني لتسهيل عمليات الاستيراد وإصدار التراخيص. كما صاغت الدراسة توصيات للحكومة الفلسطينية تتعلق بأهمية بناء قدرات إدارية لمراقبة وتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالبضائع ثنائية الاستخدام.

جدول 1: أكثر المواد الكيميائية في جدول البضائع مزدوجة الاستخدام التي يمكن لرفع الحظر عنها أن يؤدي إلى تحسين الظروف الاقتصادية في الضفة الغربية

المادة	الاستخدام	البدايل المسموح بها	ملاحظات
سماد نتروجين- فوسفات- بوتاسيوم بدرجة تركيز 20-20-20 (تم حظر استيراده في العام 2003)	صيانة التربة وإنتاجية الأرض وحماية المحاصيل	تركيز 16-16-16 حظر في 2005. تركيز 14-14-14 حظر في 2009. تركيز 13-13-13 استيراد مقيد.	الأسمدة البديلة السائلة أعلى ثمناً وأقل فعالية مما يرفع من التكلفة ويقلل إنتاجية التربة على المدى الطويل.
بروكسيد الهيدروجين نسبة تركيز اعلي من 18% (محظور استيراده)	وسيط للتعقيم	تركيز اقل من 18%، استيراد مقيد	نسبة التركيز الأقل تزيد المخاطر الصحية والتكاليف.
حامض النيتريك (محدد استيراده)	وسيط للتعقيم	حامض الفوسفوريك، استيراد مقيد	استيراد حامض الفوسفوريك يطلب هوية تاجر وتصريح استيراد وهو أقل فعالية مما يرفع التكلفة.
جليسرين (محدد استيراده)	مذيب للصناعات الدوائية والتجميلية	ليس له بدائل	يسمح للشركات فقط باستيراد كميات متفق عليها مسبقاً مما يترافق مع ضياع فرص وخسارة.

الإدارة المدنية ولكنه يقتضي موافقة جهاز الأمن الإسرائيلي (الشاباك). ويستغرق الحصول على هذا شهراً طويلاً، وفي حال الرفض لا تعطى الأسباب لذلك. ويقتضي الحصول على إذن استيراد البضائع مزدوجة الاستخدام ترخيصاً إضافياً من لجنة الاستثناء في مكتب التنسيق الإسرائيلي (COGAT). ويستغرق هذا وقتاً طويلاً أيضاً ومعاملات بيروقراطية متعددة. ويتوجب تجديد الترخيص في كل مرة ترغب الشركة باستيراد شحنات من المواد المقيدة. والرخصة صالحة لمدة 45 يوم فقط، مما يقتضي الحصول على رخصة جديدة في حال تعطل أو تأخر وصول الشحنة.²

وتختلف معاملات دخول البضائع مزدوجة الاستخدام إلى قطاع غزة عنها في الضفة. إذ فضلاً عن حظر دخول عدد أكبر من البضائع والمعدات، هناك 4 طبقات للفحص الأمني لكافة المواد التي تدخل إلى القطاع. ويمكن للأمن الإسرائيلي مصادرة البضائع حتى عند توفر كافة الوثائق والتصاريح التي تسمح بالاستيراد.

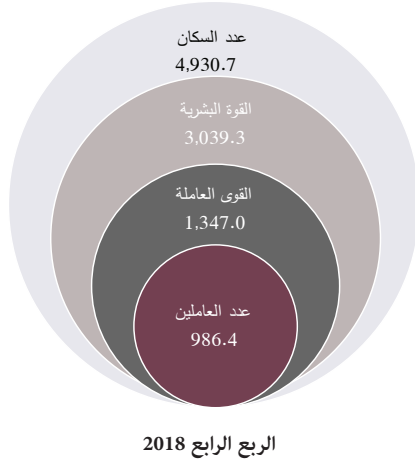
الأثار الاقتصادية للحظر على استيراد البضائع ثنائية الاستخدام

تؤثر القيود المفروضة على استيراد البضائع مزدوجة الاستخدام على كافة نواحي الحياة والاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني، بما فيها المشاريع الصغيرة، وعلى أعمال صيانة الشبكات الكهربائية وتهديدات المياه خصوصاً في قطاع غزة. ويؤدي الحظر إلى مخاطر وعدم ثقة عالية وتعطيل للصيانة، وهو ما يحد من جاذبية الاستثمار وينعكس سلباً على النمو. وتقدم دراسة البنك الدولي أمثلة على تأثير الحظر على النشاط الاقتصادي في ثلاثة قطاعات رئيسية في فلسطين: الصناعة والزراعة والاتصالات. ففي مجال الصناعات الصيدلانية يتوجب على الشركات التي تحتاج إلى استيراد المواد الخام الضرورية لعملها تقديم طلب سنوي لاستيراد كامل حاجتها من مادة الجليسرين مثلاً، على ضوء خطة إنتاجها السنوية التي تخضع بدورها إلى رقابة من الأجهزة الإسرائيلية. وهذا بالطبع يحول دون مرونة الإنتاج على ضوء تحولات الطلب ويتزافق مع تكاليف عالية وتأخير. ومادة الجليسرين تستخدم لإنتاج أنواع مختلفة من الأدوية (من بينها شراب السعلة).

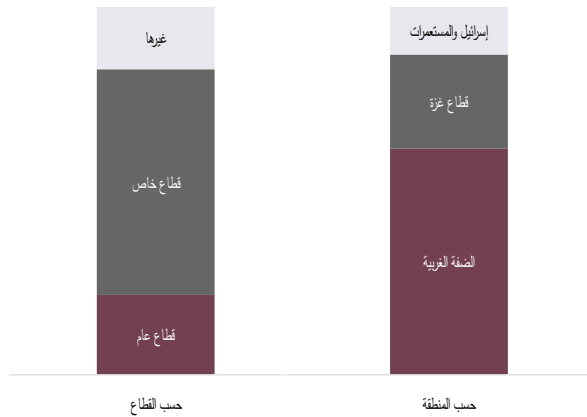
2. يدعي مكتب التنسيق الإسرائيلي أن لجنة الاستثناء توافق على 95% من طلبات الاستيراد المقدمة من الشركات الفلسطينية. ولكن فريق البنك الدولي وجد أن عدد طلبات استيراد مواد مشمولة في قوائم البضائع ثنائية الاستخدام لم يتجاوز 126 طلب في العام 2013. وهذا على الأرجح لأن الشركات الفلسطينية تتجنب اشكالات وصعوبات طلب التصاريح وتفضل الحصول على المواد اللازمة لنشاطها مباشرة من التجار في إسرائيل مع كل ما يترافق مع هذا من ارتفاع في التكاليف والمخاطرة.

2- سوق العمل¹

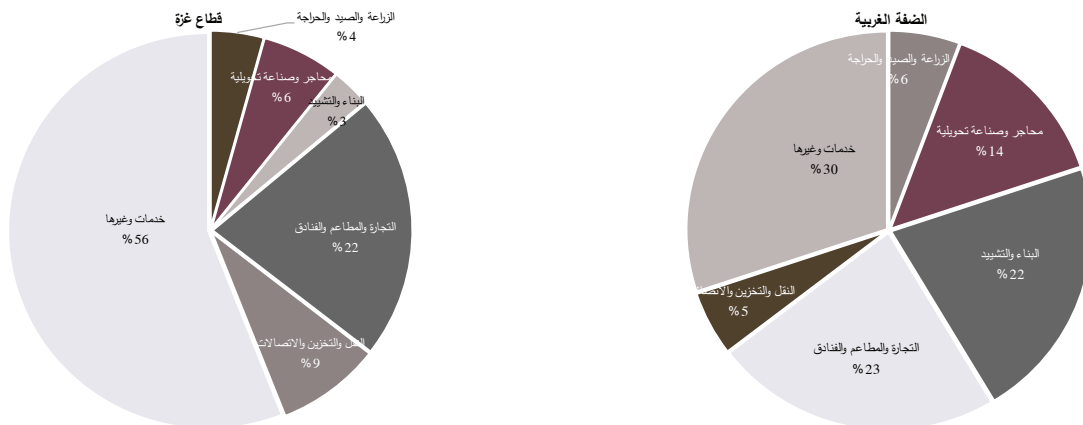
شكل 1-2: عدد السكان والقوة البشرية وعدد العاملين في فلسطين (الربع الأول 2019)، ألف شخص



شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع للربع الأول 2019



شكل 3-2: التوزيع النسبي للعاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي في الربع الأول 2019 (نسبة مئوية %)



القوة البشرية، حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء، هي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة. بلغت القوة البشرية في فلسطين نحو 3,039 ألف شخص في الربع الأول 2019. أما القوى العاملة، وهي عدد الأشخاص العاملين والذين يبحثون عن عمل، فلقد بلغ 1,347 ألف. وتتوزع القوى العاملة بين العاملين والعاطلين عن العمل. وعلى ذلك فإن الفارق بين القوى العاملة وعدد العاملين يقيس أعداد العاطلين. ويوضح الشكل 1-2 العلاقة بين هذه المتغيرات مع عدد السكان الكلي، في الربع الأول 2019.

يلاحظ من الشكل (1-2) أن نسبة المشاركة في سوق العمل الفلسطيني (أي نسبة القوى العاملة إلى القوة البشرية) تبلغ نحو 44% في فلسطين. وهي مشابهة للمعدل العام في منطقة الشرق الأوسط، حيث بلغت هذه النسبة في تركيا مثلاً 48%. ولكنها منخفضة مقارنة مع المستويات العالمية. فقد بلغت هذه النسبة في دول أمريكا اللاتينية 63%، و61% في كوريا الجنوبية. وهذا بالأساس يعود إلى انخفاض مشاركة الإناث في سوق العمل في فلسطين (راجع الصندوق 2 في المراقب الاقتصادي الربعي عدد 51).

توزيع العمالة

انخفض عدد العاملين في فلسطين بمقدار 1.9% بين الربع الرابع 2018 والربع الأول 2019، ووصل إلى 986.4 ألف. وتوزع هؤلاء حسب مكان العمل بين 61% في الضفة و26% في القطاع و13% (أو نحو 127 ألف) عامل في إسرائيل والمستعمرات. أما بالنسبة لتوزيع العاملين في فلسطين حسب القطاع في الربع الأول 2019، فإن نحو خمس العاملين كانوا يعملون في القطاع العام، وترتفع هذه النسبة إلى 37% في قطاع غزة (أنظر الشكل 2-2).

يعرض الشكل 3-2 التوزيع القطاعي للعاملين (بما فيهم العاملين في إسرائيل والمستعمرات) في كل من الضفة الغربية وقطاع

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019، مسح القوى العاملة، رام الله-فلسطين

شكل 2-4: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب الفئة العمرية (ألف شخص) (الربع الأول 2019)



شكل 2-5: نسب العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب المستوى التعليمي والجنس (%) (الربع الأول 2019)



الى سوق العمل" في العدد 47 من المراقب من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب).

(2) أن البطالة تتضاءل مع زيادة التعليم بالنسبة للذكور، ولكن الأمر معكوس عند الإناث (أنظر الشكل 2-5): بلغ معدّل البطالة في الربع الأول 2019 نحو 25% عند الذكور الحاصلين على تعليم أقل من ثانوي، بينما بلغ 20% عند ذوي التعليم الجامعي. أمّا بالنسبة للإناث فإنّ معدّل بطالة ذوات التعليم الجامعي بلغت 47% مقابل 20% فقط بين اللواتي حصلن على تعليم أقل من ثانوي (أنظر الشكل 2-5). ويعود السبب في ذلك إلى الإرتفاع الكبير في مشاركة الإناث في سوق العمل عند زيادة تعليمهن مقارنة بالذكور وبغير المتعلمات (راجع الصندوق رقم 1 في العدد 53 من المراقب الذي يتناول هذا الموضوع بمزيد من التفصيل).

غزة في الربع الأول 2019. بلغت نسبة العاملين في قطاعات الخدمات في فلسطين في الربع الأول 2019 نحو 37% (30% في الضفة الغربية 56% في قطاع غزة). كما بلغت حصة البناء والتشييد 17% من العاملين في فلسطين (22% في الضفة الغربية و3% في قطاع غزة)، في حين تقاربت نسبة تشغيل العاملين في التجارة والمطاعم والفنادق وفي الزراعة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حوالي 22% و5% على التوالي. أما نسبة العاملين في قطاعي المحاجر والصناعة التحويلية فلقد بلغت 14% في الضفة بينما لم تتعد 6% في قطاع غزة.

البطالة

بلغ عدد العاطلين عن العمل في فلسطين 361 ألف شخص في الربع الأول 2019، ووصل معدّل البطالة (أي نسبة العاطلين عن العمل إلى عدد الأفراد في القوى العاملة) إلى 26.8%، وهذا أعلى بنحو 0.3 نقاط مئوية عما كان عليه في الربع المناظر من العام 2018، وأعلى بنحو 2.6 نقاط مئوية عن الربع السابق. وجاء الإرتفاع بين الربعين المتلاحقين والمتناظرين نتيجة ارتفاع البطالة في قطاع غزة لدى الذكور والإناث، مقابل انخفاضها في الضفة عند الذكور والإناث أيضا (أنظر الجدول 1-2).

جدول 1-2: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (%)

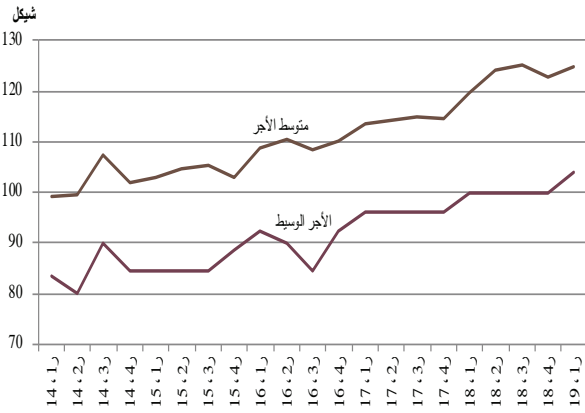
الربع الأول 2019	الربع الرابع 2018	الربع الأول 2018	الجنس	المنطقة
14.1	13.1	15.8	ذكور	الضفة الغربية
25.9	27.2	28.2	إناث	الضفة الغربية
16.4	15.8	18.1	المجموع	الضفة الغربية
41.0	35.9	36.9	ذكور	قطاع غزة
62.8	57.4	59.7	إناث	قطاع غزة
46.3	40.9	41.7	المجموع	قطاع غزة
23.1	20.5	23.1	ذكور	فلسطين
40.8	38.8	40.5	إناث	فلسطين
26.8	24.2	26.5	المجموع	فلسطين

ملاحظة: أرقام الجدول مؤسسة على التعريف الجديد للبطالة الذي وضعه الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. وينص التعريف الضيق الجديد على أن البطالة تشمل فقط الأشخاص الذين لم يعملوا خلال فترة الإسناد وبحوثا بشكل جدي وكانوا مستعدين وقادرين على العمل. وتبعاً لهذا تم استثناء المحيطين من البحث عن عمل (الذين لم يسعوا للعمل خلال فترة الإسناد) من حساب البطالة، وأدى اعتماد مقياس البطالة المنقح إلى تغيير بسيط في معدل البطالة في الضفة الغربية، على عكس الأمر في قطاع غزة حيث كان التغيير أكبر نظراً لإنتشار الإحباط من إيجاد عمل بشكل أوسع هناك (انخفاض معدل البطالة في القطاع من 52.0% إلى 43.2% في 2018).

ومن أبرز مواصفات البطالة في فلسطين بشكل عام التالي:

(1) أنّها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة 42%، (موزعة بين 64% للإناث، 38% للذكور). وهذا يؤشّر على أنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (أنظر الشكل 2-4 وراجع الصندوق عن "مسح انتقال الشباب من التعليم

شكل 2-6: متوسط ووسيط الأجر اليومي للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (شيكل)



الحد الأدنى للأجور

بلغت نسبة الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من 1,450 شيكل (وهو الحد الأدنى للأجر الشهري في فلسطين) من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في فلسطين خلال الربع الأول 2019 نحو 30% (37% بين الإناث، و29% بين الذكور). كما بلغ متوسط الأجر الشهري الذي يتقاضاه هؤلاء 747 شيكل. أما عند المقارنة بين الضفة والقطاع فإن 12% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى مقابل 76% في قطاع غزة (أنظر الجدول 2-3).

عمالة الأطفال

انخفض معدل عمالة الأطفال (نسبة العاملين من إجمالي الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10-17 سنة) في الربع الأول 2019 في فلسطين إلى 2.4% مقارنة مع 3.1% في الربع السابق. وتوزعت النسبة بين 3.6% في الضفة الغربية مقابل 0.8% في قطاع غزة (أنظر الصندوق 3 في العدد 53 من المراقب لمزيد من التحليل حول عمالة الأطفال في فلسطين).

جدول 2-3: عدد ومتوسط أجر العاملين بأجر في القطاع الخاص الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور (لا تشمل العاملين في إسرائيل والمستوطنات)، الربع الأول 2019

عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص (ألف شخص)	معدل الأجر الشهري للذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى (شيكل)			عدد المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى (ألف شخص)		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
الضفة الغربية	198	53	251	1,147	955	1,038
قطاع غزة	86	17	103	657	496	638
فلسطين	284	70	354	732	795	747

الأجور

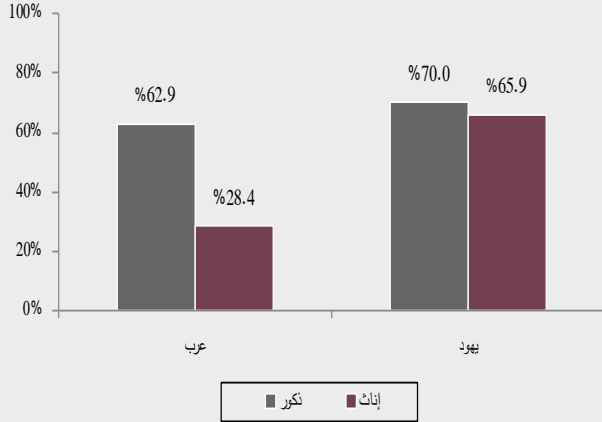
بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين في فلسطين 124.9 شيكل في الربع الأول 2019. ارتفع متوسط الأجر اليومي لكافة العاملين بمقدار 2.2 شيكل بين الربع الرابع 2018 والربع الأول 2019. ولكن هذا الرقم المتوسط يخفي تبايناً كبيراً بين (1) متوسط أجر العاملين في الضفة والقطاع من جهة، ومتوسط أجر عمال الضفة العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة ثانية. (2) متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة (أنظر الجدول 2-2). تُشير الأرقام إلى أن متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ نحو ضعف متوسط أجر العاملين في الضفة، ونحو أربعة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة. ومتوسط الأجر في القطاع يبلغ 55% من مستواه في الضفة. لا بل إنَّ الهوَّتين تتسعان أكثر عند أخذ الأجر الوسيط بالإعتبار، نظراً لأنَّ الأجر المتوسط يخفي التباين الكبير بين العاملين ذوي الأجر المرتفع والأجر المنخفض. والأجر الوسيط له دلالة أفضل من الأجر المتوسط، لأنَّه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه (أنظر الشكل 2-6). وفي حين أن متوسط الأجر في القطاع يبلغ 55% من مستواه في الضفة، إلا أنَّ وسيط الأجر في القطاع هو أدنى من نصف وسيط الأجر في الضفة الغربية.

جدول 2-2: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الأول 2019) (شيكل)

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	113.7	100.0
قطاع غزة	63.2	42.0
إسرائيل والمستعمرات	247.1	250.0
المجموع	124.9	103.8

صندوق 2: مؤتمر الطيبة لتنظيم وتفعيل القدرات البشرية للفلسطينيين في إسرائيل

شكل 1: نسبة المشاركة في سوق العمل من سن 15 عاماً وصاعداً وفق الجنس والقومية (2017)



دور السلطات المحلية في تنمية الاقتصاد في البلدات العربية، دمج وتشغيل الجيل الشاب والأكاديميين في سوق العمل، التربية والتثقيف الاقتصادي للجيل الصاعد في المجتمع العربي.

1. السلطات المحلية كرافعة للتنمية الاقتصادية

تري مجموعة عمل التنمية الاقتصادية أنّ للسلطات المحلية دور هامّ جداً في تنمية اقتصاد البلدات العربية، خاصة أنّ هنالك سلطات محلية ساهمت في رفع الاقتصاد إلا أنّ هنالك تقصير من طرف السلطات في دعم المبادرات القائمة أو الحديثة في المجتمع والاستثمار بها، بالإضافة إلى التقصير في تطوير سوق العمل تجاه مهن غير تقليدية وحديثة، إلى جانب انعدام صناديق الاستثمار والمساعدات الحكومية وغياب التخطيط والمطالبة بإنشاء مناطق صناعية في معظم البلدات العربية.

تشير المعطيات إلى أنّ 3.5% من مجمل المناطق الصناعية موجود في البلدات العربية، في حين أنّ المساحة المخصصة بشكل عام للمناطق الصناعية في البلدات العربية ضيقة مقارنةً بالمناطق الأخرى. على سبيل المثال، مساحة المنطقة الصناعية في الناصرة تبلغ 40 دوماً وهي تخدم 72 ألف مواطن، بالمقابل، فإنّ مساحة المنطقة الصناعية في الناصرة العليا تبلغ 8,000 دوماً، وهي تخدم 41 ألف مواطناً.

بالإضافة، ترى مجموعة التنمية الاقتصادية أهمية كبرى لتأسيس صناديق دعم في الوسط العربي للاستثمار في مخططات ومشاريع حديثة، وترى بأنّ للسلطات المحلية دوراً هاماً في تلبية هذه الحاجة. كما أنّ سوق العمل في المجتمع العربي ما زال أقلّ تنوعاً من ناحية المهن والحرف المتداولة فيه، ومجالات العمل الحديثة ذات المردود الاقتصادي الكبير ما زالت غير مألوفة في المجتمع العربي.

على الرغم من عنونة هذا التحديّ بدور السلطات المحلية كرافعة للتنمية الاقتصادية، تدرك المجموعة بأنّ المسؤولية هنا لا تقع فقط على عاتق السلطات المحلية، هنالك جهات أخرى مسؤولة عن تنفيذ الحلول وتطبيقها، ومنها وزارة الاقتصاد، وزارة المالية، مركز السلطات المحلية، بالإضافة إلى المسؤولية الشخصية الواقعة على كل فرد في المجتمع. لذا، فإنّ تركيز العمل بدايةً سيكون مع رؤساء وأعضاء السلطات المحلية، ولاحقاً سيضمّن دراسة كيفية المطالبة

قامت "لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في البلاد" بعقد المؤتمر الثالث لتنظيم وتفعيل القدرات البشرية للفلسطينيين المقيمين في إسرائيل. وتم عقد المؤتمر في مدينة الطيبة في 10 حزيران 2019. ويهدف المؤتمر إلى تركيز الضوء على التحديات التي تواجه المجتمع العربي وتقديم اقتراحات للتعامل معها. وأصبح المؤتمر هذا تقليداً سنوياً، وهو يشكل "حلبة لقاء دوري بين المهنيين والسياسيين وقادة المجتمع تطرح بها القضايا والحلول والرؤى المستقبلية، وتناقش بها أدوات العمل المطلوبة لتحقيق الأهداف" كما كتب الدكتور رفيق حاج في تقديمه لكتاب المؤتمر. ويضم هذا الكتاب أوراق العمل لمجموعات العمل الثمانية التي تغطي القطاعات المختلفة بما فيها التنمية الاقتصادية، التربية والتعليم، المجتمع المدني، الأرض والمسكن، الشؤون الصحية، العمل الثقافي وغيرها. ونقدم هنا تلخيصاً لورقة العمل التي تناولت موضوع التنمية الاقتصادية.

تطور إيجابي وتحديات قديمة ومستجدة

طرأت في العقد الأخير تغييرات كثيرة في المجال الاقتصادي-الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. من أهمها الارتفاع الملحوظ في عدد سنوات التعليم، مما ساهم في انخراط الرجال العرب في مهن جديدة، وارتفاع عدد النساء اللواتي انخرطن في سوق العمل، بالإضافة إلى التغيرات الداخلية المتعلقة بالمجتمع الفلسطيني، كارتفاع مستوى المعيشة ومعدّل الدخل الشهري وارتفاع مستوى التعليم.

بلغت نسبة مشاركة أفراد المجتمع العربي، من سن 15 عاماً وصاعداً، في سوق العمل 45% في عام 2017 (63% للذكور و28% للإناث). هذا بالمقارنة مع نسبة مشاركة بلغت 41% قبل عقد من الزمن (61% للذكور و20% للإناث). كما بلغ متوسط الدخل الشهري للأسرة العربية في عام 2015 نحو 10,773 شيكل، وهذا يمثل زيادة بنحو 50% مقارنةً بالعام 2007. أما على الصعيد الأكاديمي، فإنّ نسبة الطلاب العرب في التعليم العالي بلغت 17% و14% من نسبة الطلاب للقب الأول والثاني في 2017 مقارنةً مع نسبة 10% و6% في العام 2007.

على الرغم من المعطيات المذكورة أعلاه، ما زال المجتمع العربي يعاني من تحديات اقتصادية كبيرة، فهو يواجه عدم مساواة من ناحية فرص العمل والتطور، ومن ناحية فرص استثمار المؤسسات الدولية في البلدات العربية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يواجه المجتمع تحديات داخلية تتعلق بالثقافة المجتمعية. وعند مقارنة المعطيات السابقة مع معطيات من الوسط اليهودي يتبين أنّه رغم ارتفاع المعايير في الوسط العربي فإنّ الفجوة بين المجتمعين ما زالت كبيرة. على سبيل المثال، رغم ارتفاع معدّل الدخل الشهري إلى 10,773 شيكل للأسرة العربية، فقد بلغ معدّل الدخل للأسرة اليهودية 15,427 شيكل، والأسرة العربية لا تدخر سوى نحو نصف ما توفره الأسرة اليهودية خلال الشهر. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة مشاركة النساء العربيات في سوق العمل، إلا أنّ نسبتهنّ بالكاد تعادل 50% من نسبة مشاركة النساء اليهوديات في سوق العمل كما يتضح من الشكل 1.

التحديات الرئيسية في القطاع الاقتصادي

على الرغم من وجود العديد من التحديات المتنوعة في القطاع الاقتصادي، اختارت مجموعة العمل التركيز على ثلاثة محاور:

لم يتخصصوا أساساً، والبقية لم يجدوا عملاً في مجال تخصصهم أو أنهم لم يبحثوا عن عمل في مجال تخصصهم. نرى هنا بأن نسبة العاملين الذين لم يتخصصوا تتجاوز النصف من الطبقة العاملة، مما قد يشرح النسب العالية للعاملين في مجال المهن والحرف اليدوية.

3. التربية والثقافة الاقتصادية

ترى مجموعة التنمية الاقتصادية أن التربية الاقتصادية والتثقيف للمفاهيم والسيورة الاقتصادية في المجتمع، من شأنها تنشئة جيل يلائم نفسه بشكل أنجع للتطورات الاقتصادية الحديثة، ولسوق العمل المتطور. نتيجة لانعدام التربية الاقتصادية، فإن الشبيبة تدخل سوق العمل دون الجاهزية لمواجهة المشغلين أو معرفة حقوقهم ومستحقاتهم من أماكن العمل. من هنا، نرى العديد من الشبيبة العاملة لا تدرك كيفية المطالبة بمستحقاتها من أيام عطلة، مسترجعات سفر، مستحقات عند إنهاء العمل وغيرها. نتيجة لذلك، قد يستغل بعض المشغلين ضعف وقلة وعي وإدراك العاملين بحقوقهم ومستحقاتهم.

إضافة لذلك، نرى بأن الجيل الشاب ما زال يختار تخصصه وفقاً للسوق المألوف، غير مدرك للمجالات الحديثة وذات المردود الاقتصادي الجيد. تحد آخر في هذا المحور هو انعدام التوعية منذ الطفولة وجيل الشبيبة لكيفية إدارة المنزل اقتصادياً. تلخص أهمية هذا التحدي بعدم قدرة الأسر الحديثة على إدارة ميزانيتها الشهرية، وصعوبة تغطية احتياجاتها الشهرية. كما ذكرنا مسبقاً، فإن الفارق بين معدّل الدخل الشهري للأسرة العربية ومعدّل الإنفاق الشهري بالكاد يكفي لفتح حساب توفير أو التخطيط لإقامة مشروع يساهم في تطور الأسرة اقتصادياً ومهنياً.

برنامج العمل

وضعت مجموعة التنمية الاقتصادية برنامج عمل مفصل للتعامل مع هذه التحديات الثلاثة. وحدد برنامج العمل أهم المؤشرات الكمية التي تلخص طبيعة التحدي/المشكلة التي يتوجب التعامل معها، الى جانب الجهة المسؤولة عن تنفيذ برنامج الإصلاح، وأخيراً، الأنشطة التي يتوجب القيام بها خلال العامين القادمين للتخفيف من حدة القيد الذي يمثله كل واحد من التحديات الثلاثة. على سبيل المثال، ترمي المجموعة بالعلاقة مع التحدي الثالث إلى تطوير برنامج تثقيفي يتم دمجه لاحقاً في المراحل المختلفة في المدارس، وذلك بهدف تحضير الجيل الصاعد لتحديات العمل وإدارة الميزانية الشخصية أو المنزلية بشكل أنجع.

بتوفير الميزانيات اللازمة لتنفيذ المشاريع عن طريق وزارة المالية ووزارة الاقتصاد.

2. دمج وتشغيل الجيل الشاب في سوق العمل سريع التطور

على الرغم من التداول الدائم والمستمر لموضوع التشغيل في المجتمع العربي، ترى مجموعة التنمية الاقتصادية أن هنالك ثلاثة محاور لم يتم العمل عليها بشكل جوهري حتى يومنا هذا، وهي:

- 1) عدم تأهيل قوى بشرية تتلائم مع التغيرات السريعة في سوق العمل.
- 2) قلة الإدراك والانكشاف لفرص العمل في المجالات ذات المردود الاقتصادي على المدى البعيد.
- 3) انخراط قسم من الأكاديميين في مجالات عمل لا تتلائم مع دراستهم وتخصصهم الأكاديمي.

فيما يخص المحور الأول، تبدل المعطيات منذ عام 2017 على أن التخصص الأكثر شيوعاً لدى الطلاب العرب في معاهد التعليم العالي هو العلوم الاجتماعية، بنسبة 14.1%، يليه تخصص الهندسة والمهن الهندسية بنسبة 14.0%. بينما لدى الشابات العربيات فإن التخصص الأكثر شيوعاً هو العلوم التربوية وإعداد المعلمين، بنسبة 37.6%، يليه تخصص المهن الطبية المساعدة بنسبة 18.4%. بالمقابل، فإن نسب الشباب والشابات العرب في تخصصات مثل المحاماة والحقوق، رياضيات وإحصاء وعلوم الحاسوب، العلوم الفيزيائية وعلم الأحياء لا تتجاوز 5% في كل مجال تخصص.

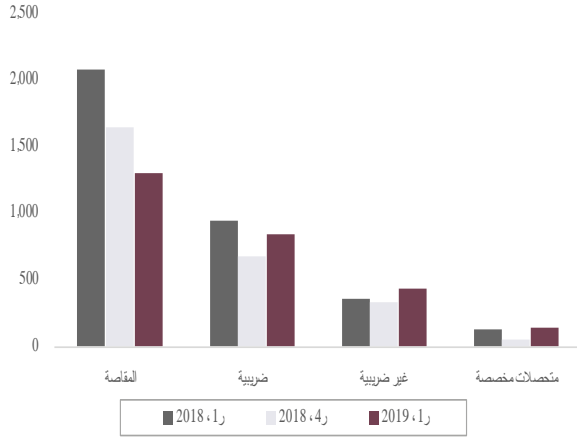
أما فيما يخص المحور الثاني، فإن المعطيات السابق ذكرها ترينا أيضاً بأن التوزيع المهني عند اختيار الشباب والشابات العرب لتخصصاتهم ما زالت متأثرة بما هو تقليدي ومألوف. كما أن التخصصات الحديثة غير شائعة، فنرى أن نسب التخصص بها منخفضة جداً. على سبيل المثال، تُرينا المعطيات أن 82.6% من العاملين العرب موظفون بأجر و16.6% فقط هم أصحاب عمل. بالإضافة، 59.2% من الرجال العرب يعملون في المهن والحرف اليدوية، و6.5% يعملون في المهن الأكاديمية (مقابل 25% بين اليهود). من هنا، نرى مدى أهمية التوجيه المهني والأكاديمي للجيل الشاب عند توجيههم للتعليم العالي، وأيضاً عند توجيههم إلى سوق العمل.

فيما يخص المحور الثالث، بحسب بيانات المسح الذي قامت به جمعية الجليل عن عام 2017، فإن 40.7% من العاملين العرب يعملون في مجالات تخصصهم، في حين أن 55.5% منهم أفادوا بأنهم

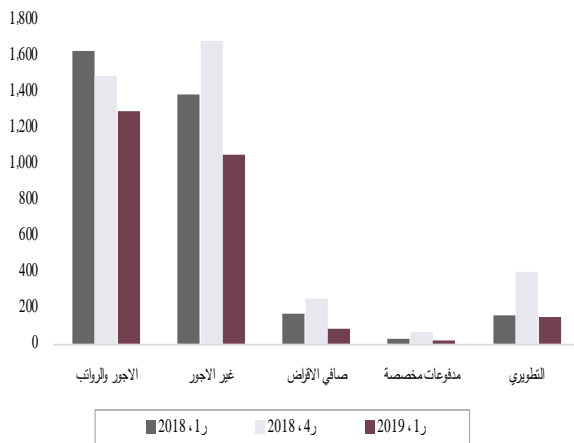
3- المالية العامة¹

الإيرادات العامة

شكل 3-1: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)



شكل 3-2: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)



النفقات العامة

شهدت كافة بنود الإنفاق العام انخفاضاً ملحوظاً خلال الربع الأول من العام 2019، وهو ما أدى للمحصلة لتراجع النفقات العامة الفعلية بنسبة 33% و23%، مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، لتبلغ حوالي 2.6 مليار شيكل. فقد انخفض الإنفاق الفعلي على بند الأجور والرواتب بنحو 13% و21%، مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب، ليبلغ حوالي 1.3 مليار شيكل. أيضاً انخفضت نفقات غير الأجور بنحو 38% و25%، خلال نفس فترة المقارنة، لتبلغ حوالي المليار شيكل. وانخفض بند صافي الإقراض بنسبة 66% والإنفاق التطويري بنحو 62% مقارنة بالربع السابق ووصلا إلى 84.9 و153.3 مليون شيكل على التوالي (أنظر الشكل 3-2).

المتأخرات الحكومية

بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الأول 2019 نحو 1.1 مليار شيكل، شكلت حوالي 37% من صافي الإيرادات

شهد الربع الأول من العام 2019، انخفاض صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 15% مقارنة بالربع السابق، ونحو 24% مقارنة بالربع المناظر 2018، لتبلغ ما يقارب 2.8 مليار شيكل.² ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع إيرادات المقاصة بشكل ملحوظ، بنحو 21% و37% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، لتبلغ ما يقارب 1.3 مليار شيكل. بالمقابل ارتفعت إيرادات الجباية المحلية بنحو 35% مقارنة بالربع السابق، مع انخفاض هامشي مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.4 مليار شيكل. إذ ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 25% والإيرادات غير الضريبية بنحو 30% مقارنة بالربع السابق ووصلت إلى 847.2 و437.3 مليون شيكل على التوالي (أنظر الشكل 3-1).

انخفضت المنح والمساعدات الخارجية المقدمة خلال الربع الأول بشكل حاد وصل إلى 71% و19% مقارنة بالربع السابق والمناظر لتبلغ 244.1 مليون شيكل (أنظر الجدول 3-1). وشهد الربع الأول إقرار إسرائيل لقانون خصم المبالغ المالية التي تدفعها الحكومة الفلسطينية لأسر وعوائل الأسرى، والذي قابلته الحكومة الفلسطينية برفض استلام أموال المقاصة منقوصة (أنظر الصندوق رقم 3 في هذا العدد من المراقب).

شكلت الإيرادات العامة والمنح (صافي) نحو 110% من الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الأول مقارنة بنحو 86% في الربع السابق. وتنخفض هذه النسبة لتبلغ نحو 80% من الإنفاق العام المستحق على الحكومة خلال هذا الربع (أساس الالتزام)، مقارنة بنحو 72% في الربع السابق.

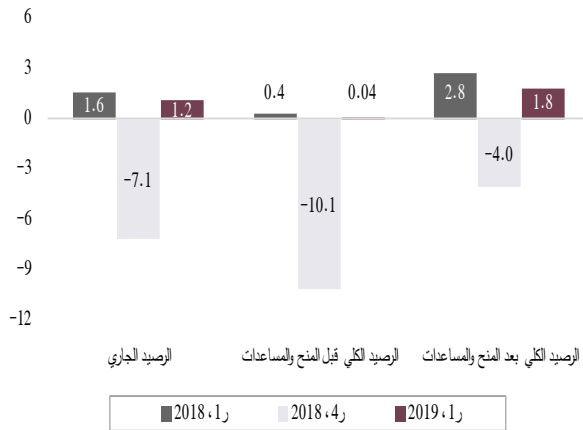
جدول 3-1: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2018				
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
دعم للموازنة	157	482.1	522	679.4	598.4
منح عربية	140.1	236.3	303.7	410	396.3
من الدول الأخرى	16.5	245.8	218.3	269.4	202.1
التمويل التطويري	143.7	87.2	184.1	156.1	354.4*
إجمالي المنح والمساعدات	300.7	569.3	706.1	835.5	244.1

* تم خلال هذا الربع إعادة مبلغ بحوالي 448.1 مليون شيكل إلى القنصلية الأمريكية لإغلاق حساب منحة أمريكية سابقة، وهو ما انعكس في قيمة المنح لدعم المشاريع التطويرية التي ظهرت وكأنها تراجعت بنحو 354.4 مليون شيكل (أنظر الصندوق رقم 6 في العدد 56 من المراقب لمعلومات أوسع عن توقف المساعدات الأمريكية للفلسطينيين ورد فعل الحكومة الفلسطينية).

1- مصدر البيانات في هذا الجزء هو: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2019: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (آذار، 2019).
2- علماً بأن قيمة الإرجاعات الضريبية في الربع الأول 2019 بلغت 128.4 مليون شيكل مقارنة بنحو 204.9 مليون شيكل في الربع السابق.

شكل 3-3: الرصيد المالي الحكومي (أساس نقدي) نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)



جدول 3-3: الدين العام الحكومي (مليون شيكل)

البيان	2018					2019
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	
الدين الحكومي المحلي	4,913.9	4,860	4,785.5	5,034	4,668.0	
المصارف	4,863.1	4,809.2	4,734.8	4,983.3	4,617.3	
مؤسسات عامة	50.8	50.8	50.7	50.7	50.7	
الدين الحكومي الخارجي	3,674.2	3,777.7	3,772.1	3,882.1	3,744.3	
الدين العام الحكومي	8,588.0	8,637.6	8,557.7	8,916.1	8,412.2	
الفوائد المدفوعة	48.5	82	66.9	48.9	28.0	
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاسمي	16.6%	16.5%	16.1%	16.2%	15.8%	

* تختلف النسب بشكل بسيط عند احتساب الأرقام بالدولار الأمريكي، نتيجة أثر سعر الصرف.

العامة والمنح خلال هذا الربع. وتوزعت بين متأخرات الأجور والرواتب بنحو 359.9 مليون شيكل، ومتأخرات غير الأجور 434.3 مليون شيكل، ومتأخرات المدفوعات المخصصة 126.8 مليون شيكل، ومتأخرات النفقات التطويرية 102.1 مليون شيكل، ومتأخرات الإرجاعات الضريبية 37.4 مليون شيكل (أنظر الجدول 2-3).

جدول 2-3: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2018					2019
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	
إرجاعات ضريبية	12.3	27.6	51.1	19.1	37.4	
الأجور والرواتب	128.6	134.3	119.9	94.1	359.9	
نفقات غير الأجور	170.9	159	287.7	468.9	434.3	
النفقات التطويرية	10.9	10.9	35.5	237.6	102.1	
مدفوعات مخصصة	104.3	(8.7)	28	(15.4)	126.8	
إجمالي المتأخرات	427	323.1	522.2	804.3	1,060.5	

الأرقام بين أقواس هي أرقام سالبة.

الفائض/العجز المالي

أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة الفعلية (أساس نقدي) خلال الربع الأول 2019، إلى فائض في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات بحوالي 5.5 مليون شيكل (أو ما نسبته 0.04% من الناتج المحلي الإجمالي). وقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تعزيز هذا الفائض إلى حوالي 249.6 مليون شيكل، وهو ما يعادل نحو 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي. أما عجز الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات على أساس الالتزام فلقد بلغ 1,528.5 مليون شيكل، وساهمت المنح والمساعدات في تخفيض هذا العجز إلى نحو 1,282.6 مليون شيكل (أنظر الشكل 3-3).

الدين العام الحكومي

انخفض الدين العام الحكومي (مقوماً بالشيكل) نهاية الربع الأول من العام 2019 بنحو 5% و2% مقارنةً بنهاية الربع السابق والمناظر على الترتيب، ليلغ حوالي 8.4 مليار شيكل. ويعادل هذا حوالي 15.8% من الناتج المحلي الإجمالي³ وتوزع الدين العام الحكومي بين دين محلي بنحو 55%، مقابل دين خارجي بنحو 45%. وبلغت فوائد الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 28 مليون شيكل، كفوائد مدفوعة على الدين المحلي (أنظر الجدول 3-3).

3- تجدر الإشارة أن مديونية الحكومة مقومةً بالدولار الأمريكي انخفضت نهاية الربع الأول 2019 بنحو 2.3% مقارنةً بالربع السابق، وبنحو 5.5% مقارنةً بالربع المناظر، ليلغ حوالي 2,315.2 مليون دولار. ويعود التباين في هذه النسب إلى تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الشيكل.

صندوق 3: الموازنة الفلسطينية في الأشهر الثلاثة الأولى لانقطاع إيرادات المقاصة

الإيرادات والانفاق

يسجل الجدول 1 الإيرادات التي تحققت للموازنة الفلسطينية في الأشهر الثلاثة الأولى لانقطاع تحويلات المقاصة مقارنة بالأشهر الثلاثة المناظرة من العام 2018. وأرقام هذا الجدول هي على الأساس النقدي، أي المبالغ التي تحققت فعلياً وليست المبالغ المتوجبة. يستفاد من الأرقام أن تحويلات المقاصة بلغت حوالي 57% من إجمالي الإيرادات في الأشهر الثلاثة 2018. وأن الإيرادات التي تحققت في الفترة آذار- أيار 2019 بلغت نحو نصف (53%) إيرادات الأشهر المناظرة في 2018. كما أن الجباية المحلية انخفضت خلال آذار- أيار 2019 بمعدل 4% مقارنة بالأشهر المناظرة 2018، في حين زادت المساعدات الخارجية والمنح بنسبة 30% تقريباً.

حققت الموازنة إجمالي إيرادات بقيمة 1,630 مليون شيكل خلال آذار- أيار 2019. بالمقابل وصل إجمالي الإنفاق (أساس نقدي أيضاً) إلى نحو 2,860 مليون شيكل. أي أن العجز الإجمالي خلال الأشهر الثلاثة بلغ نحو 1,230 مليون شيكل¹.

لم تتمكن الموازنة، على الرغم من العجز الإجمالي الكبير، من الوفاء بأكثر من نحو 70% من التزامات الإنفاق المترتبة عليها خلال الأشهر الثلاثة، كما يوضح الجدول 2. استقطعت الرواتب والأجور نحو 4.4 مليار شيكل، أو ما يعادل 46% من إجمالي الإنفاق الفعلي للموازنة خلال آذار- أيار 2019. وغطى هذا المبلغ نحو 82% من التزامات الأجور والرواتب المترتبة على الحكومة خلال الفترة².

جدول 1: إيرادات الموازنة الفلسطينية أساس نقدي (مليون شيكل)

	2019			2018		
	أيار	نيسان	آذار	أيار	نيسان	آذار
صافي الإيرادات المحلية	293.0	261.2	311.3	1,039.6	859.5	1,009.3
- جباية محلية	293.0	261.2	311.3	320.0	281.4	301.9
- مقاصة	0	0	0	719.6	578.1	707.4
المنح والمساعدات	180.1	265.9	317.6	367.8	177.6	36.6
إجمالي الإيرادات	473.1	527.1	628.9	1,407.4	1,037.1	1,045.6

وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2019: العمليات المالية-الإيرادات والتنفقات ومصادر التمويل (أيار، 2019).

جدول 2: الإنفاق الفعلي (أساس نقدي) / الإنفاق المتوجب (أساس التزام) (نسبة مئوية)

	2019			2018		
	أيار	نيسان	آذار	أيار	نيسان	آذار
الرواتب والأجور	133	60	57	91	93	91
نفقات أخرى	66	49	64	97	78	87
إنفاق تطويري	63	56	66	93	97	94
إجمالي الإنفاق	88	53	61	94	89	89

وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2019: العمليات المالية-الإيرادات والتنفقات ومصادر التمويل (أيار، 2019).

1- بالمقابل وصل العجز على أساس الالتزام، أي بين الإيرادات التي تحققت فعلياً والتزامات الإنفاق المترتبة على الموازنة، إلى ما يقرب من 2.5 مليار شيكل خلال الأشهر الثلاثة.
2- هذا لا يتعارض بالضرورة مع قرار الحكومة بصرف نسبة 60% من الرواتب الشهرية للموظفين، نظراً لأن القرار يتضمن أيضاً أن لا يقل مبلغ الصرف للموظف عن 2,000 شيكل وحد أقصى 10 آلاف شيكل، بالإضافة إلى صرف بدل التنقل الثابت لجميع الموظفين المدنيين.

جدول 3: تطور الدين العام خلال العام 2019 (مليون شيكل)

أيار	نيسان	آذار	شباط	
5,670.5	5,108.8	4,668.0	4,504.3	الدين المحلي
4,697.2	4,179.2	3,789.3	3,630.2	قروض وتسهيلات من المصارف
973.3	929.6	878.7	874.1	قروض للمؤسسات العامة
3,733.2	3,723.8	3,744.3	3,727.5	الدين الخارجي
9,403.7	8,832.6	8,412.3	8,231.8	إجمالي الدين

المراجع: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2019، العمليات المالية-الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أيار، 2019).

العامة بنسبة 11%، في حين استقر الدين الخارجي على ذات مستواه تقريباً. ونتج عن هذا ارتفاع الدين العام من 8.2 مليار شيكل إلى 9.4 مليار شيكل، أو زيادة بنحو 1.2 مليار شيكل خلال الأشهر الثلاثة.

المتأخرات والدين العام

تم تمويل عجز الموازنة على الأساس النقدي وعلى أساس الالتزام من مصدريين.

- أولهما، زيادة المتأخرات. شهدت المتأخرات (الالتزامات الحكومية غير المسددة تجاه الموظفين والموردين المحليين والبلديات وغيرها) زيادة بمقدار 1,095 مليون شيكل خلال الأشهر الثلاثة آذار- أيار 2019. ربع هذا المبلغ تقريباً كان متأخرات في تسديد الرواتب والأجور، ونحو نصفه متأخرات تجاه القطاع الخاص. ومع حلول نهاية أيار 2019 كان مبلغ صافي المتأخرات المتراكمة على الحكومة قد وصل إلى ما يزيد على 4 مليار شيكل.
- ثانيهما، زيادة الاقتراض من المصارف. يوضح الجدول 3 أن القروض والتسهيلات المصرفية لصالح الحكومة ارتفعت من 3.6 مليار شيكل نهاية شهر شباط إلى نحو 4.7 مليار نهاية الشهر الخامس، أيار. وترافق هذا مع ارتفاع أيضاً في ديون المؤسسات

4- القطاع المالي المصرفي¹

شهد الربع الأول من العام 2019 ارتفاع موجودات القطاع المصرفي بنحو 2.3% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 3.7% مقارنة بالربع المناظر من العام 2018، لتبلغ حوالي 16.5 مليار دولار (أنظر الجدول 1-4).

يعمل في فلسطين أربعة عشر مصرفاً، منها سبعة محلية، تقدم خدماتها من خلال 356 فرعاً ومكتباً، منها 297 في الضفة الغربية و59 في قطاع غزة، كما تتوزع بنحو 229 فرعاً ومكتباً للمصارف المحلية و127 للمصارف الوافدة.

جدول 1-4: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

البيان*	2018				2019
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
إجمالي الأصول	15,916.7	15,763.0	16,179.4	16,125.0	16,503.2
التسهيلات الائتمانية المباشرة	8,175.4	8,260.0	8,293.6	8,432.3	8,569.5
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	4,093.5	3,937.2	3,875.2	3,763.7	3,712.9
محفظة الأوراق المالية والاستثمارات	1,314.0	1,324.3	1,325.4	1,385.5	1,362.2
النقدية والمعادن الثمينة	1,294.6	1,255.9	1,642.6	1,582.6	1,711.4
الموجودات الأخرى	1,039.2	985.5	1,042.4	960.9	1,147.2
إجمالي الخصوم	15,916.7	15,763.0	16,179.4	16,125.0	16,503.2
ودائع الجمهور (ودائع غير مصرفية)**	12,002.3	11,992.6	12,194.2	12,227.3	12,394.4
حقوق الملكية	1,926.8	1,819.7	1,863.9	1,912.0	1,931.4
أرصدة سلطة النقد والمصارف (ودائع مصرفية)	1,101.2	1,006.9	1,178.0	1,033.6	1,116.8
المطلوبات الأخرى	330.9	293.8	263.5	269.5	361.3
المخصصات والإهلاك	555.4	650.1	680.1	682.5	699.3

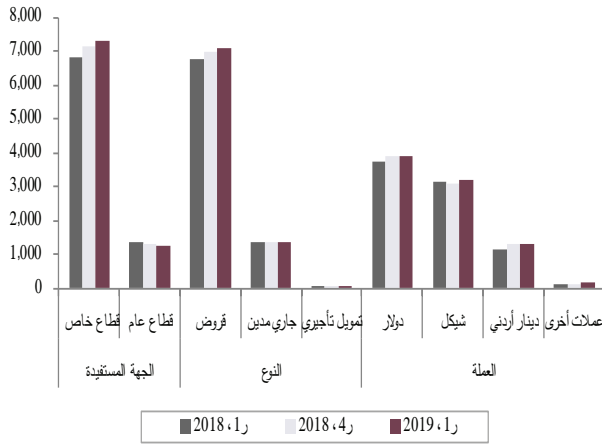
* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).

** الودائع غير المصرفية تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام.

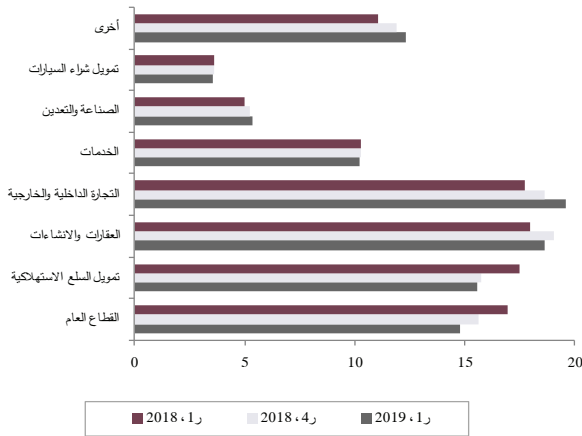
1- مصدر البيانات في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية، أيار 2019، الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.

التسهيلات الائتمانية

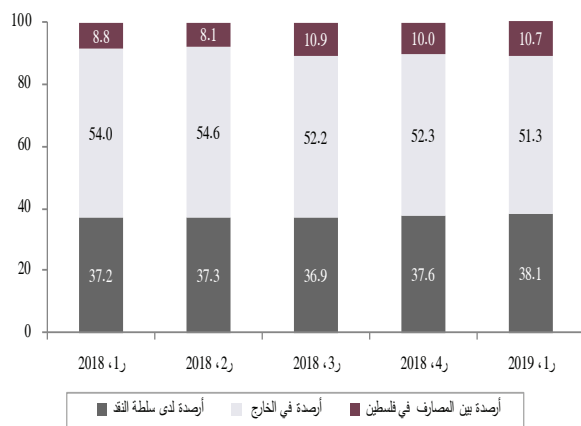
شكل 1-4: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)



شكل 2-4: توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع (%)



شكل 3-4: هيكل أرصدة سلطة النقد والمصارف (%)



الودائع

استحوذت المحفظة الائتمانية خلال الربع الأول من العام 2019 على نحو 52% من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي مقارنة مع 52.3% في نهاية الربع الرابع من العام 2018 لتصل إلى 8,569.5 مليون دولار. وشكلت التسهيلات الائتمانية نحو 69% من إجمالي ودائع الجمهور خلال الربع. وحصل القطاع الخاص على حصة الأسد من التسهيلات الائتمانية (نحو 85% من إجمالي التسهيلات) مقابل 15% حصة القطاع العام.

سيطرت الضفة الغربية على معظم هذه التسهيلات بحصة بلغت نحو 89% من إجمالي الائتمان المقدم، مقارنة مع 11% في قطاع غزة. أما من حيث نوع الائتمان فقد سيطرت القروض على هيكلية المحفظة الائتمانية لتبلغ حصتها نحو 83% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، مقارنة بنحو 16% لتسهيلات الجاري مدين، ونحو 1% للإجارة المنتهية بالتمليك. وعلى صعيد العملة، حافظت المحفظة الائتمانية على هيكلها باستحواذ الدولار على الحصة الأكبر منها ونسبة 46%، مقارنة بنحو 37% للشيك، ونحو 15% للدينار الأردني (أنظر الشكل 1-4).

تركز الارتفاع المتحقق في التسهيلات الائتمانية بشكل رئيس، نتيجة نمو التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة بنسبة 7% (ما يعادل 107.8 مليون دولار)، وقطاع الصناعة والتعدين بنسبة 3% (ما يعادل 13.3 مليون دولار)، وقطاع الخدمات بنسبة 1% (أنظر الشكل 2-4).

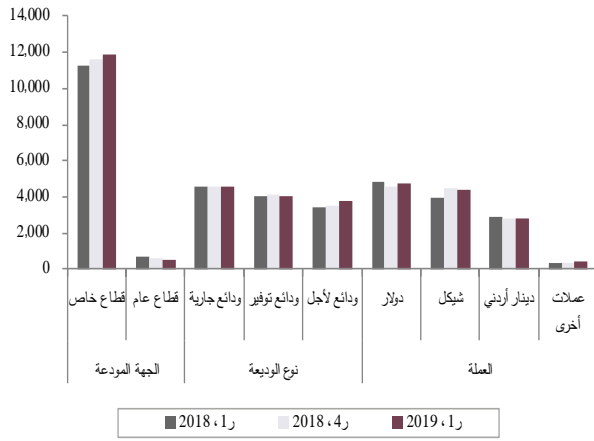
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

استمر التراجع في الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف خلال الربع الأول 2019 بنحو 1% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 3,712.9 مليون دولار (نحو 22% من إجمالي أصول المصارف). جاء هذا نتيجة لتراجع الأرصدة لدى المصارف في الخارج بنسبة 3%. بالمقابل نمت الأرصدة بين المصارف في فلسطين بنسبة 5%. أما مقارنة بالربع المناظر من العام 2018 فتشير البيانات الى تراجع الأرصدة لدى المصارف في الخارج بنسبة 14%، كما تراجعت الأرصدة لدى سلطة النقد بنسبة 7%، في حين نمت الأرصدة بين المصارف في فلسطين بنسبة 10% (أنظر الشكل 3-4).

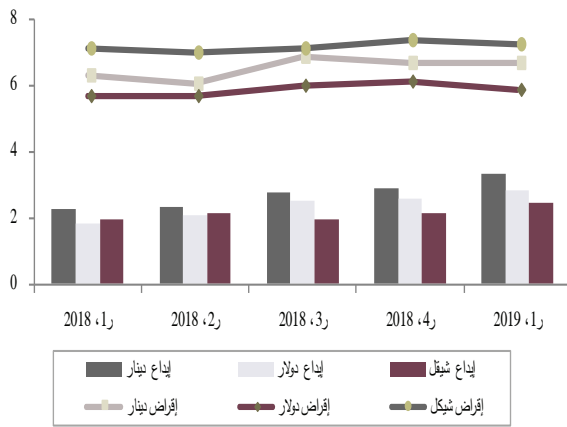
شهد الربع الأول من العام 2019 ارتفاع إجمالي الودائع بنسبة 2% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 13,511.2 مليون دولار، وأعلى بنحو 3% مقارنة بالربع المناظر من العام 2018. وتظهر البيانات استمرار تركيز ودائع الجمهور في الضفة الغربية التي استحوذت على الحصة الأكبر منها (نحو 90%)، مقابل 10% حصة قطاع غزة. جدير بالذكر أن القطاع الخاص ساهم بنحو 96% من هذه الودائع، مقابل 4% حصة القطاع العام (أنظر الشكل 4-4).

توزعت ودائع الجمهور خلال الربع الأول من العام 2019، بين ودائع جارية بنسبة 37%، وودائع توفير بنسبة 33%، وودائع

شكل 4-4: توزيع ودائع الجمهور (مليون دولار)



شكل 4-5: متوسط الفوائد الدائنة والمدينة بالعملات المختلفة (%)



متوية إلى 4.79 نقطة مئوية كما تراجع الهامش على عملة الدينار الأردني من 3.8 نقطة مئوية إلى 3.3 نقطة مئوية خلال نفس الفترة (أنظر الشكل 4-5).

حركة تقاص الشيكات

تراجعت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص بنسبة 5% نهاية الربع الأول من العام 2019 مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 3,072.1 مليون دولار. حيث بلغت قيمتها في الضفة الغربية نحو 2,870.0 مليون دولار مقابل نحو 202.1 مليون دولار في قطاع غزة. كما انخفضت هذه القيمة بشكل طفيف مقارنة بالربع المناظر من العام 2018 وبنحو 1% (أنظر الشكل 4-6).

الشيكات المعادة

شهدت قيمة الشيكات المعادة تراجعاً أيضاً بنحو 2% مقارنة بالربع السابق، كما أنها جاءت أقل بنحو 0.3% مقارنة بالربع المناظر، لتسجل 286.3 مليون دولار. منها نحو 272.7 مليون دولار في الضفة الغربية، ونحو 13.7 مليون دولار في قطاع غزة. وبالرغم من ذلك ارتفعت قيمة الشيكات المعادة كنسبة من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص خلال الربع الأول من العام 2019 لتصل إلى 9.3% مقارنة بنحو 9.0% في الربع

آجلة بنسبة 30%. أما هيكل ودائع الجمهور من حيث عملة الإيداع فقد استمرت سيطرة الدولار على الحصة الأكبر منها بنسبة 38%، مقابل نحو 36% حصة الشيكات، ونحو 23% حصة الدينار الأردني، فيما بلغت حصة باقي العملات نحو 3%.

أرباح المصارف

سجل صافي الدخل في نهاية الربع الأول من العام 2019 تراجعاً بنسبة 2% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ 47.7 مليون دولار، ويعزى ذلك إلى نمو النفقات بنسبة 2% أو ما يعادل 3.3 مليون دولار لتسجل 183.2 مليون دولار، مقابل نمو الإيرادات بنسبة 1% أو ما يعادل 2.5 مليون دولار لتسجل 230.9 مليون دولار، في المقابل سجل صافي الدخل نمواً بنسبة 13% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق (أنظر الجدول 2-4).

جدول 2-4: الإيرادات والنفقات للمصارف المرخصة (مليون دولار)

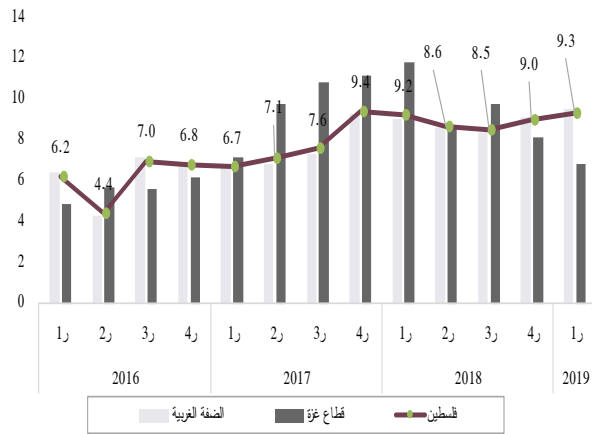
2019	2018				البيان*
الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	
216.6	218.6	214.4	228.4	230.9	الإيرادات
152.2	156.4	158.7	164.2	163.1	الفائدة المقبوضة
33.0	32.4	32.3	31.1	30.6	إيرادات العملات
31.4	29.8	23.4	33.1	37.2	إيرادات أخرى
174.3	176.0	168.5	179.9	183.2	النفقات
29.4	31.7	27.0	36.2	33.0	الفوائد المدفوعة
2.6	2.8	3.2	2.4	3.0	مصاريف العملات
16.5	15.5	18.9	18.8	23.9	نفقات أخرى
109.0	109.0	109.4	109.7	110.6	النفقات التشغيلية
16.8	17.0	10.0	12.8	12.7	الضرائب
42.3	42.6	45.8	48.5	47.7	صافي الدخل

- بند أخرى يشمل الإيرادات والنفقات من أوراق الدين المالية والاستثمارات، وعمليات تبديل وتقييم العملات الأجنبية، وعمليات بنود خارج الميزانية، والنفقات والدخول التشغيلية الأخرى، إضافة للمخصصات.
- صافي الدخل = الإيرادات - النفقات

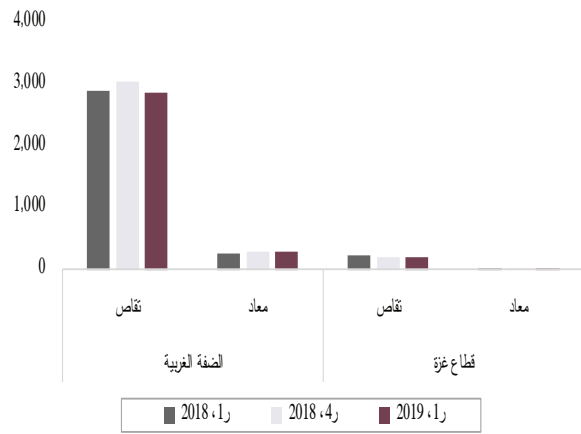
متوسط أسعار الفائدة على الودائع والقروض

شهد متوسط أسعار الفائدة على الإقراض هبوطاً بجميع العملات في فلسطين خلال الربع الأول من العام 2019 مقارنة بالربع السابق، ليبلغ نحو 6.66%، و5.87% و7.23% للإقراض بالدينار والدولار والشيكات على الترتيب. على الجانب الآخر، سجل متوسط أسعار الفائدة على الإيداع ميلاً للصعود على العملات الثلاث، إذ بلغ متوسط فائدة الإيداع بعملة الدينار نحو 3.36%، كما ارتفعت فائدة الإيداع بالشيكات لتبلغ نحو 2.44%، في حين بلغت فائدة الإيداع على الدولار نحو 2.84%. وقد أدت هذه التغييرات إلى تقليص الهامش بين أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع على كل العملات مقارنة بالربع السابق، حيث تراجع الهامش بعملة الدولار من 3.54 نقطة مئوية إلى 3.03 نقطة مئوية، وبعملة الشيكات من 5.20 نقطة

شكل 4-7: نسبة الشيكات المعادة إلى الشيكات المقدمة للتقاص (%)



شكل 4-6: قيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة (مليون دولار)



جدول 3-4: بيانات مؤسسات الإقراض المتخصصة

البيان*	2018				2019
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	215.5	215.4	212.5	205.7	217.2
- الضفة الغربية	149.8	153.1	154.4	151.7	163.7
- قطاع غزة	65.7	62.3	58.1	54.0	53.5
عدد المقترضين النشطين	71,759	70,922	68,942	65,458	80,314
عدد الفروع والمكاتب	81	81	81	81	93

ارتفعت المحفظة الائتمانية المقدمة من خلال شركات الإقراض المتخصصة بنحو 6% مقارنة بالربع السابق ونحو 1% مقارنة بالربع المناظر من العام 2018 لتسجل حوالي 217.2 مليون دولار، استحوذت الضفة الغربية على نحو 75% منها، مقابل نحو 25% حصة قطاع غزة (أنظر الجدول 3-4).

أما من حيث توزيع محفظة القروض حسب القطاعات الاقتصادية، فقد حافظت على مستوياتها التاريخية، حيث استمرت سيطرة القروض العقارية على الحصة الأكبر من هذا الائتمان بمقدار الثلث تقريباً (ما نسبته 29%)، ثم القطاع التجاري بنحو 27%.

السابق (أنظر الشكل 4-7 وراجع الصندوق 4 في العدد 53 من المراقب).

شركات الإقراض المتخصصة

ارتفع عدد مؤسسات الإقراض المتخصصة والمرخصة² من سلطة النقد في نهاية الربع الأول من العام 2019 لتبلغ 7 مؤسسات، بعد إضافة برنامج الإقراض الصغير التابع للأونروا بموجب الكتاب الصادر عن سلطة النقد بتاريخ 2019/2/10.

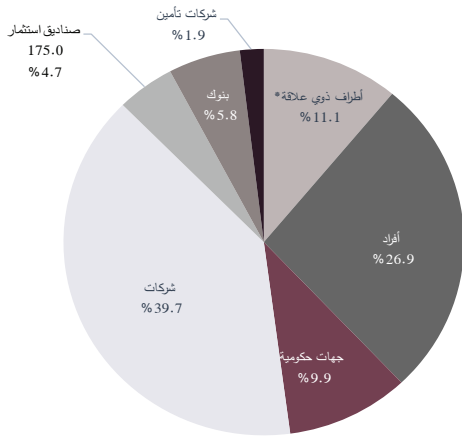
وقد شهد إجمالي موجودات شركات الإقراض المتخصصة نمواً بمعدل 17.0% في نهاية الربع الأول 2019 مقارنة بالربع السابق، ونمواً بنسبة 3% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، لتبلغ 253.4 مليون دولار. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لنمو كل من النقد بنسبة 16%، وصافي محفظة القروض التجارية بنسبة 6%، والودائع (الأرصدة) بنسبة 56%، مقابل تراجع صافي محفظة القروض الإسلامية بنسبة 6%. وتوزعت أصول هذه الشركات بين قروض تجارية بنسبة 86% وقروض إسلامية بنسبة 7%، وودائع بنسبة 12%.

2- مؤسسات الإقراض المرخصة من سلطة النقد هي: شركة ريف، الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)، شركة أكاد، شركة أصالة، شركة فيتناس، شركة الإبداع، وبرنامج الإقراض الصغير التابع للأونروا.

5- القطاع المالي غير المصرفي

قطاع الأوراق المالية

شكل 5-1: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية الربع الأول 2019 (مليون دولار)



* أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

قطاع التأمين

بلغت إجمالي أقساط التأمين المكتتبة 81.9 مليون دولار نهاية الربع الأول من العام 2019، مرتفعةً بنسبة 38% مقارنةً مع نهاية الربع السابق و1% مقارنةً مع نهاية الربع المناظر 2018. ويعود الارتفاع الحاد بين الربعين المتلاحقين إلى أن أغلب وثائق التأمين يتم تجديدها مع بداية العام، وتجدر الإشارة إلى دخول شركة تأمين جديدة إلى قطاع التأمين الفلسطيني (شركة تمكين الفلسطينية للتأمين).

ارتفعت صافي التعويضات المتكبدة للقطاع بنسبة 13% و5% مقارنة مع نهاية الربع السابق والمناظر على التوالي، في حين بلغ إجمالي استثمارات شركات التأمين 251.6 مليون دولار نهاية الربع الأول للعام 2019 مرتفعةً بنسبة 4% مقارنة مع نهاية الربع المناظر من العام السابق (أنظر الجدول 2-5).

جدول 2-5: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الأول 2018	الربع الرابع 2018	الربع الأول 2019
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	81.3	59.3	81.9
إجمالي استثمارات شركات التأمين	242.5	249.3	251.6
صافي التعويضات المتكبدة في قطاع التأمين	(38.6)	(36.0)	(40.7)
صافي الأقساط المكتتبة/ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	76.2%	94.4%	79.5%
صافي التعويضات المتكبدة/ صافي الأقساط المكتتبة	60.3%	64.3%	62.5%

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين نهاية الربع الأول 2019 نحو 3.8 مليار دولار، وهو ما يعادل 26% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية¹. ولقد ارتفعت القيمة السوقية بنسبة 0.6% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2018، وانخفضت بنسبة 3% مقارنة مع نهاية المناظر من العام السابق. وأغلق مؤشر القدس مع نهاية الربع الأول من العام 2019 عند حاجز 530.5 نقطة. ولم يشهد المؤشر ارتفاعاً مقارنة مع الربع السابق، في حين سجل انخفاضاً قدره 6% مقارنة مع الربع المناظر (انظر الجدول 1-5).

من جهة أخرى، بلغ إجمالي عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية نحو 70,660 متعامل مع نهاية الربع الأول من العام 2019، بينهم 5% من الأجانب، غالبيتهم من الأردن.

جدول 1-5: بعض مؤشرات التداول في بورصة فلسطين

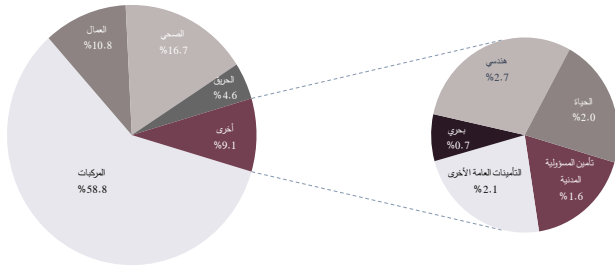
البيان	الربع الأول 2018	الربع الرابع 2018	الربع الأول 2019
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	84.3	24.7	59.0
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	170.3	40.9	103.3
القيمة السوقية (مليون دولار)	3,891.2	3,734.9	3,757.8
عدد الصفقات	11,433	5,761	8,698
إجمالي عدد المتعاملين (متعامل)	71,572	70,981	70,660
- فلسطيني	68,240	67,616	67,355
- مواطن أجنبي	3,332	3,365	3,305

شهد عدد وقيمة الأسهم المتداولة في الربع الأول 2019 ارتفاعاً حاداً بنسبة 139% و153% على التوالي مقارنة مع الربع الرابع 2018. ويعزى هذا الارتفاع الحاد إلى مجموعة من العوامل، أبرزها الارتداد عن الانخفاض الملحوظ في أنشطة البورصة في الربع الرابع 2018، إضافة إلى أن الربع الأول من كل عام يشهد تقليدياً تعزيزاً في المراكز الاستثمارية بالتزامن مع اجتماعات الهيئات العامة للشركات المدرجة وتوزيع الأرباح. بالمقابل سجلت أعداد وقيم التداول نهاية الربع الأول 2019 انخفاضاً بالمقارنة مع نهاية الربع المناظر 2018 بنسبة 30% و39% على التوالي. ويعود هذا جزئياً إلى أن الربع الأول 2018 شهد صفقة كبيرة، وهي الاستحواذ من قبل البنك الوطني ومستثمرين آخرين على 45% من أسهم البنك الإسلامي الفلسطيني.

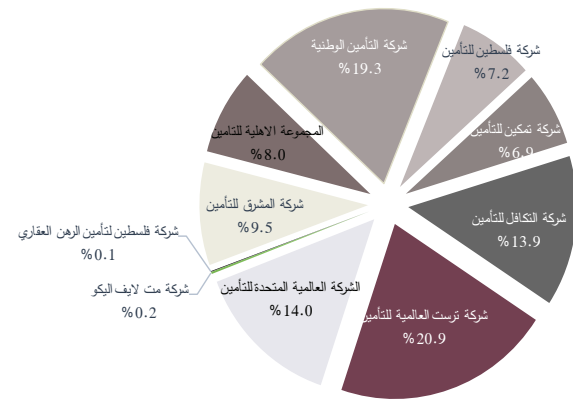
يوضح الشكل 1-5، صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات. ويتضح من الشكل أن حصة الشركات بلغت 40% (بقيمة 1,481.0 مليون دولار) في حين بلغت حصة الأفراد 27% (بقيمة 1,003.2 مليون دولار).

1- تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2018، نظراً لأن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي قيمة تراكمية.

شكل 2-5: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات القطاع كما هو في نهاية الربع الأول 2019 (%)



شكل 3-5: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو نهاية الربع الأول 2019 (%)



جدول 4-5: إجمالي قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي

الربع	قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)	عدد عقود التأجير التمويلي
الربع الأول، 2018	20.7	362
الربع الرابع، 2018	30.3	517
الربع الأول، 2019	20.1	407

ويلاحظ أنّ هناك تركيز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 39%، ثم في نابلس بنسبة 14%، ثم جنين بنسبة 12%. وتبلغ حصة بقية المحافظات مجتمعة 35% من إجمالي عدد العقود. وما زالت المركبات تشكل الحصة الأكبر من محفظة التأجير التمويلي (73% من إجمالي قيمة العقود). ويعود السبب إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير وتدني مخاطرها من حيث وجود سوق ثانوي لإعادة حيازتها.

يسجل الجدول 3-5 أبرز المؤشرات التأمينية التي تعكس الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الاقتصاد الوطني في فلسطين وبعض الدول العربية: نسبة الاختراق التأمينية (إجمالي المحفظة التأمينية منسوبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)، والكثافة التأمينية التي تقيس حصة الفرد من إجمالي المحفظة التأمينية (إجمالي المحفظة التأمينية منسوبة إلى إجمالي عدد السكان). ويتضح من الأرقام أن نسبة الاختراق في فلسطين (1.8% في 2017) أعلى مما هي عليه في مصر والكويت والجزائر، ولكن أدنى من مستواها في دول مثل الأردن ولبنان والمغرب. أما الكثافة التأمينية (53 دولار في فلسطين في 2017) فهي أدنى بكثير من مستواها في لبنان والمغرب والأردن أيضاً.

جدول 3-5: انتشار الخدمات والمنتجات التأمينية للدول العربية خلال الأعوام 2015 - 2017

الدولة	نسبة الاختراق (%)			الكثافة التأمينية (دولار أمريكي)		
	2015	2016	2017	2015	2016	2017
الكويت	0.7	0.7	0.7	207	199	201
مصر	0.6	0.6	0.7	22	16	16
الجزائر	0.8	0.8	0.7	32	29	29
فلسطين	1.4	1.6	1.8	37	53	53
السعودية	1.5	1.5	1.4	308	296	296
الأردن	2.1	2.1	2.1	85	89	88
لبنان	3.1	3.2	3.2	261	276	276
المغرب	3.1	3.5	3.5	89	104	101

*المصدر: مجلة سيجما الصادرة عن Swiss RE institute، <http://www.sig-ma-explorer.com>
مصدر أرقام فلسطين هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

يوضح الشكل 2-5، أنّ محفظة التأمين ما زالت تشهد تركيزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات، بنسبة 59% من إجمالي المحفظة التأمينية، يليها التأمين الصحي بنسبة 17%. كما يلاحظ من الشكل 3-5 أنّ هناك تركيزاً واضحاً في الحصة السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ ثلاث من أصل عشر شركات عاملة في القطاع على نحو 54% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني نهاية الربع الأول 2019.

قطاع التأجير التمويلي

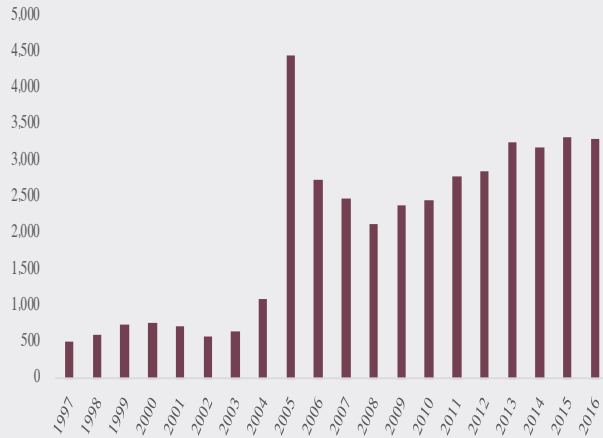
بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال 9 شركات. وبلغ عدد العقود 407 عقد بقيمة استثمار إجمالي تبلغ 20.1 مليون دولار نهاية الربع الأول 2019. وهذا يمثل انخفاضاً بنسبة 21% و34% عدداً وقيمة مقارنة بالربع السابق. بالمقابل، فإن عدد العقود ارتفع بنسبة 12% مقارنة بالربع المناظر، ويعزى ذلك إلى قيام بعض الشركات بتكثيف الحملات التسويقية، إضافة إلى زيادة الوعي بقطاع التأجير التمويلي، في حين انخفضت قيمة العقود بنسبة 3% (انظر الجدول 4-5).

صندوق 4: أداء بورصة فلسطين في 2018 وتوقعات 2019

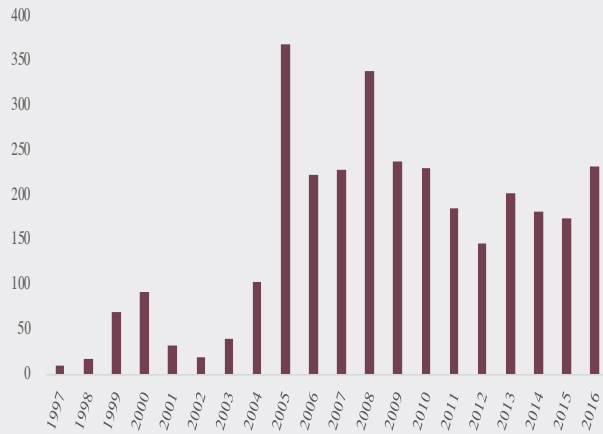
تطور مؤشرات بورصة فلسطين منذ 1997

شهدت بورصة فلسطين منذ انطلاقتها فترات عديدة من التذبذب كما يظهر من الشكلين 1 و2. وبالتحديد، يبين شكل 2 أن نشاط البورصة قد شهد انخفاضاً في أعوام انتفاضة الأقصى (2000-2004)، ثم شهد انتعاشاً ملحوظاً بعد ذلك وحتى العام 2008، حيث طرأ انخفاض ملحوظ على نشاط السوق لأسباب تصحيحية وأخرى تتعلق بالظروف الخاصة بالإقتصاد الفلسطيني. وعلى الرغم من التذبذبات الحادة إلا أن المؤشرات تدل على اتجاه تصاعدي عبر السنوات.

شكل 1: تطور القيمة السوقية في بورصة فلسطين (1997-2016) مليون دولار



شكل 2: تطور عدد الأسهم المتداولة (1997-2016) مليون سهم



أداء البورصة في العام 2018

كان أداء بورصة فلسطين في العام 2018 متماشياً مع الأوضاع الاقتصادية الكلية في الضفة والقطاع. وتشير التقديرات الأولية لجهاز الإحصاء

جدول 1: مؤشرات أداء بورصة فلسطين (2017-2018)

مؤشر الأداء	عدد الأسهم المتداولة	قيمة التداول (دولار)	القيمة السوقية (دولار)	مؤشر القدس (نقطة)	عدد الصفقات
2017	271,163,750	469,070,221	3,891,495,531	574.58	53,205
2018	185,071,060	353,476,019	3,734,921,019	529.35	35,030
التغير (%)	-32%	-25%	-4%	-8%	-34%

دور البورصات في التنمية الاقتصادية

تلعب أسواق رأس المال (البورصات) دوراً مهماً في الاقتصاد القومي وذلك عبر مساهمتها في توجيه الاستثمار إلى الجانب الذي يتحقق فيه أكبر زيادة ممكنة في الطاقة الانتاجية، ودورها في رفع معدلات تكوين رؤوس الأموال. كما تقوم أسواق الأوراق المالية بدور كبير في تمويل التنمية الاقتصادية نفسها، وذلك من خلال الارتباط الوثيق بين هذه السوق والشركات المساهمة المدرجة فيها، والتي أضحت أبرز علامات التقدم الاقتصادي في عالمنا المعاصر لما توفره من إمكانيات قد تعجز عنها بعض الحكومات، ليس فقط على صعيد الاستثمار وتحقيق الأرباح، بل كذلك في قدرتها على تشغيل الموارد التي يمتلكها المجتمع. ويعتمد نجاح هذه الشركات على وجود سوق دائمة وحررة تضمن التعامل الشفاف والفعال، وهو ما تؤمنه أسواق الأوراق المالية. إن وجود بورصات في الاقتصاد القومي يضمن بيئة استثمار آمنة وتقديم مؤشرات واضحة عن اتجاهات الربحية الحالية والمستقبلية، وظروف الاستثمار في البلد، وتلعب الأسواق المالية أيضاً دوراً مهماً على مستوى الاقتصاد الجزئي (الأفراد والشركات) وذلك عبر تجميع المدخرات ممن ليس لديهم برامج مسبقة لاستثمار هذه المدخرات، وتقديمها للوحدات الاقتصادية الأخرى التي تحتاج إلى تمويل خطتها الاستثمارية الفعلية.

تساءل بعض الاقتصاديين عن حالة الاقتصاد في حال عدم وجود أسواق لرأس المال، وقرر هؤلاء أنه على العكس من الادعاء بأن هذا سيؤدي إلى الاستقرار، فإن غياب تلك الأسواق من شأنه أن يؤدي إلى عدم التحصيل الكفاء للموارد المتاحة، مما يترك أثره العكسي على النمو الاقتصادي وعلى دخول الأفراد.

قطاع الأوراق المالية في فلسطين

على الرغم من الظروف الصعبة التي تعيشها فلسطين جراء الاحتلال وممارساته، إلا أن تجربة سوق الأوراق المالية (بورصة فلسطين) هي من التجارب المتقدمة مقارنة بالأسواق العربية حيث كانت بورصة فلسطين أول سوق الكترونية في العالم العربي، وباشرت سوق فلسطين للأوراق المالية (بورصة فلسطين حالياً) العمل في العام 1997 قبل بورصة عمان بستين. ولقد باشرت سوق الأوراق المالية عملها بأقل من عشر شركات في بداية العام الأول من التداول، في حين وصل عدد الشركات المدرجة في العام 2018 نحو 48 شركة، وشهدت السوق تطورات مهمة، على صعيد التشريعات والإجراءات، فيما يخص قواعد التعامل في السوق، وإفصاحات الشركات، إلى جانب الإجراءات التي تعزز من كفاءة التداول وحماية المستثمر.

كما حصلت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية على العضوية الكاملة في المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال (أبوسكو)، وهي أرفع جسم مهني عالمي في مجال الرقابة والإشراف على أسواق المال. كما انضمت فلسطين إلى الدول الموقعة على مذكرة التعاون المشترك MMOU لتصبح بذلك العضو رقم 101 بين الدول الموقعة على مذكرة التعاون المشترك. كما باتت بورصة فلسطين عضواً كاملاً في اتحاد البورصات العالمية في العام 2016 وهو ما يعزز من الثقة بها ومن علاقاتها الدولية.

التوقعات المستقبلية لأداء بورصة فلسطين

سيتأثر أداء بورصة فلسطين في 2019 بالوضع السياسي المتوتر بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وتراجع الدعم المالي وتجميد تحويلات المقاصة، إلى جانب العراقيل التي تضعها إسرائيل أمام مختلف مناحي الاقتصاد وقطاعاته، وهذه العوامل والظروف السياسية العامة سوف تعكس نفسها على أداء البورصة عبر عدد من القنوات، منها:

- انخفاض القدرة الادخارية لدى المواطن الفلسطيني بسبب المشاكل التي طالت شريحة الموظفين جراء أزمة أموال المقاصة.
- عزوف المواطن الفلسطيني عن فكرة الاستثمار نظراً لتخوفه من المستقبل المجهول وفقد الثقة بالقطاعات الاقتصادية الفلسطينية.
- انخفاض مستويات الاستثمار الخارجية بسبب العوامل الاقتصادية المتراجعة والظروف السياسية السيئة على صعيد الدول الإقليمية.
- استمرار الأوضاع الاقتصادية المتردية في قطاع غزة وتجميد نشاطات الاستثمار هناك وأثر ذلك على توسع الشركات ليس في القطاع فحسب ولكن في الضفة أيضاً.

على الرغم من هذه الصورة السوداوية، مازال هناك مهام يمكن القيام بها لتحسين أداء البورصة وبغض النظر عن الظروف السياسية العامة التي يصعب التأثير فيها، ومن بين هذه المهام العمل على تشجيع الشركات غير المدرجة في البورصة (Unlisted Companies) في فلسطين للدخول في قائمة الشركات المدرجة، والعمل على زيادة عمق السوق المالية، وخلق أدوات مالية جديدة، وحل مشكلة تركيز السوق لما في هذا من آثار إيجابية على أداء البورصة، كما يقتضي الأمر العمل على زيادة ثقة المستثمرين الحاليين بالبورصة ودفع المستثمرين المرتقبين والمحتملين للدخول في السوق المالية بشكل أفضل.

مراد الجدبه، هيئة سوق رأس المال

الفلسطيني أن انخفاضاً طرأ على أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2018، إذ بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018 نحو 0.7% مقارنة مع نمو بنسبة 3% في العام السابق. وانعكس هذا في انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.5%. أما على صعيد الأنشطة الاقتصادية فقد شهدت أنشطة الصناعة والزراعة والانشاءات نمواً في القيمة المضافة بنسبة 5%، و4% و0.7% على الترتيب. بالمقابل انخفضت القيمة المضافة لأنشطة الخدمات والفروع الأخرى بنسبة 1%. وعلى الرغم من ارتفاع عدد العاملين في سوق العمل في العام 2018 بنسبة 2%، إلا أن معدل البطالة وصل إلى 31% مقارنة مع 29% في العام السابق، وذلك نتيجة ارتفاعه في قطاع غزة، بنسبة تجاوزت 50% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من 2018.

يوضح الجدول 1 أن التغيرات في مؤشرات بورصة فلسطين بين العامين 2017 و2018 كانت مجملها سالبة، وعكست تراجعاً بمعدل 25% في قيمة التداول و34% في عدد الصفقات. وإذا ما نظرنا إلى المؤشرات على صعيد قطاعي نلاحظ بأن القيمة السوقية سجلت انخفاضاً في كل من قطاع البنوك والخدمات المالية (7%) وقطاع الاستثمارات (6%) وقطاع الخدمات (5%). بالمقابل، ارتفعت القيمة السوقية لقطاع التأمين بنسبة 30% تقريباً، في حين استقرت بالنسبة للشركات الصناعية، كما أن عدد الأسهم المتداولة تحسن فقط في قطاع البنوك والخدمات المالية. كذلك شهدت شركات هذا القطاع إلى جانب شركات التأمين تحسناً في قيم التداول. أما على صعيد الاستثمارات الأجنبية في بورصة فلسطين فلقد بلغت قيمتها في العام 2018 حوالي 1.37 مليار دولار (نحو 37% من القيمة السوقية للبورصة). وهذا أقل بنحو 3% عن العام 2017.

يشير التحليل السريع السابق إلى مدى ارتباط أداء البورصة بالأداء الاقتصادي العام في البلاد. وهذا أمر منطقي ومفهوم، إذ أن بنية سوق الأوراق المالية وتحولاته ترتبط بالاقتصاد بعلاقة تبادلية شديدة الصلة، إذ أن تحسن أداء أي قطاع أو أي تطور إيجابي يطرأ على الظروف الاقتصادية غالباً ما ينعكس إيجابياً على أداء البورصة. إن أداء البورصة يُعبّر عن الحالة الصحية التي يمر بها اقتصاد البلد الذي تتواجد فيه البورصة.

6- مؤشرات الاستثمار¹

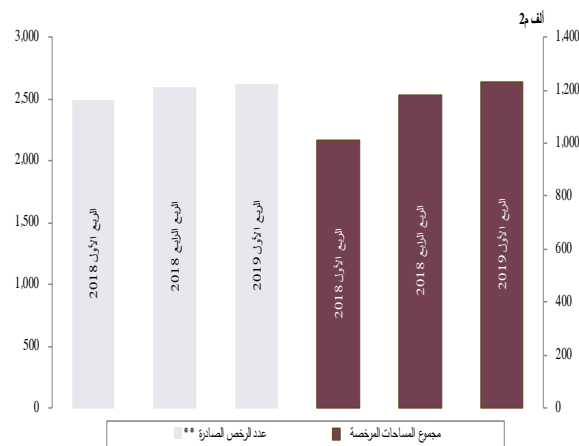
رخص البناء

يعرض الشكل 6-1 التطور في عدد رخص البناء المسجلة ومساحات الأبنية المرخصة في أرباع مختارة. وصل عدد رخص البناء المسجلة في فلسطين في الربع الأول 2019 إلى 2,617 ترخيص، بارتفاع بنسبة 5% عن الربع المناظر من العام 2018. كما بلغت حصة المباني غير السكنية من العدد الكلي حوالي 10%. من ناحية ثانية، بلغت المساحات المرخصة في الربع الأول 2019 نحو 1,232.1 ألف متر مربع، وهذا أعلى بنسبة 22% عن الربع المناظر من العام 2018.

أعداد السيارات

عدد السيارات المسجلة للمرة الأولى هو مؤشر معتمد على الحالة الاقتصادية وتوقعات السكان. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات، ولأن شراءها غالباً ما يتم عبر الاقتراض المصرفي، فإن هذا المؤشر يعبر عن توقعات المستقبل والمناخ الاقتصادي

شكل 6-1: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين*



*البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967. ** لا تشمل رخص الأسوار.

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019، إحصاءات رخص الأبنية. ووزارة المالية 2019، دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

جدول 6-1: أعداد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية

الشهر	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الاسرائيلي (مستعمل)	المجموع
الربع الأول 2018	1,353	6,130	519	8,002
الربع الرابع 2018	1,755	6,560	451	8,766
الربع الأول 2019	1,240	3,988	536	5,764
كانون ثاني	476	1,193	198	1,867
شباط	391	1,892	189	2,472
أذار	373	903	149	1,425

بشكل عام. شهد عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في الربع الأول من العام 2019 انخفاضاً حاداً مقارنة بالربع السابق والمناظر، إذ وصل إلى 5,764 سيارة، وهذا أقل بمقدار 3,002 سيارة عن عددها في الربع السابق، وبمقدار 2,238 سيارة عن عددها في الربع المناظر من العام 2018. وبلغت نسبة السيارات المستعملة 78% من الإجمالي، جاء نحو 12% منها من السوق الإسرائيلية (انظر الجدول 6-1).

صندوق 5: معدل موحد أم معدلات مختلفة لقيمة المضافة؟

”ض ق م“ في إسرائيل

بدأت إسرائيل بتطبيق ”ض ق م“ في العام 1976، وبلغ المعدل آنذاك 8%، ولكنه ارتفع رويداً رويداً حتى وصل إلى 17% الآن. ووصل الإيراد المتحقق من هذه الضريبة إلى 68 مليار شيكل في 2009، أو نحو 34% من إجمالي الإيراد الضريبي في ذلك العام. وهذا أعلى من المتوسط البسيط في دول منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (19%).

تطبق إسرائيل معدل ”ض ق م“ موحد بشكل عام، ولكن هناك عدد من الاستثناءات:

- تميز حسب السلع: هناك إعفاء للخضروات والفاكهة من ”ض ق م“، كذلك إعفاء لتكاليف إقامة السياح في الفنادق.
- تميز حسب الهيئات: تفرض إسرائيل معدلات ”ض ق م“ متدنية على نشاط الهيئات غير الربحية.
- تميز حسب المنطقة: معظم الصفقات في منطقة إيلات معفاة من ”ض ق م“ بهدف تشجيع الاستثمار والتشغيل في تلك المنطقة.
- تميز بين الصادرات والواردات: إعفاء الصادرات من ”ض ق م“.

يقدر تقرير رسمي أن تكلفة الإعفاءات من ”ض ق م“ على الخزنة الإسرائيلية بلغت نحو 3 مليار شيكل في 2009 شيكل، (موزعة بين 1,890 مليون نتيجة إعفاء الخضروات والفاكهة، 590 و540 مليون نتيجة إعفاء السياح وإعفاء منطقة إيلات على التوالي). هذه الإعفاءات تعني أن معدل ”ض ق م“ الفعلي على إجمالي الاستهلاك في إسرائيل بلغ 13.8% فقط، مقارنة بمعدل 10.5% في دول الاتحاد الأوروبي. والسؤال الذي تسعى دراسة مجلة بنك إسرائيل للإجابة عليه هو: هل أدت الإعفاءات من ”ض ق م“ إلى فوائد ملموسة للفقراء، وهل يتوجب زيادة عدد السلع المعفاة، أو إعادة النظر بها، وهل تعدد معدلات ”ض ق م“ هو أفضل طريق لتحسين توزيع الدخل وتقليص اللامساواة؟

اللامساواة في الدخل واللامساواة في المنفعة

سعت الدراسة للإجابة عن هذا السؤال عبر استخدام منهجين مختلفين لقياس اللامساواة في المجتمع. الأول يقيسها بالتباين في

هل يساعد تطبيق معدلات متباينة لقيمة المضافة على البضائع، عوضاً عن معدل واحد موحد، على تقليص اللامساواة في توزيع الدخل؟ هذا هو السؤال المهم الذي سعت دراسة نشرت في المجلة التي يصدرها ”بنك إسرائيل“، البنك المركزي الإسرائيلي، للإجابة عليه.¹

ولا يخفى أن النقاش في إسرائيل حول مناقب ومثالب المعدلات المتعددة لقيمة المضافة مقارنة بالمعدل الموحد، مهم أيضاً لفلسطين، نظراً لارتباط مستويات هذه الضريبة مع بعضها في كل من إسرائيل وفلسطين حسب بروتوكول باريس الاقتصادي، ونظراً لأن فلسطين تبنت أيضاً المعام الرئسية لنظام الضريبة المطبق في إسرائيل. هذا بالإضافة الى وجود دعوات متكررة في كل من إسرائيل وفلسطين لتبني معدلات الضريبة المتعددة بهدف تخفيف تكاليف الحياة على الطبقات الاجتماعية الفقيرة.²

معدل موحد أم معدلات متعددة؟

تتفق الأدبيات الاقتصادية على أن فرض ضريبة قيمة مضافة (”ض ق م“) بمعدل موحد يمتاز بالبساطة والتكلفة الإدارية المتدنية نسبياً. كما أنه لا يؤثر سلباً على الفعالية الاقتصادية، نظراً لأنه يرفع جميع الأسعار بذات النسبة ولا يؤدي بالتالي إلى التأثير المصطنع على خيارات المنتجين والمستهلكين. ولكن دولاً عديدة تطبق نظام ”ض ق م“ متعدد المستويات (ما فيها معدل 0%، أو استثناء من الضريبة). والهدف من هذا مزدوج: تخفيف تكاليف الاستهلاك على الطبقات الفقيرة في المجتمع (عبر فرض ”ض ق م“ متدنية على السلع الأساسية)، وتشجيع توجيه الاستهلاك أو الاستثمار نحو سلع معينة (”ض ق م“ متدنية على الكتب مثلاً)، أو الى نشاطات محددة (”ض ق م“ متدنية على السياحة مثلاً). هناك 5 دول في الاتحاد الأوروبي تطبق 4 معدلات ”ض ق م“ مختلفة، و8 دول تطبق 3 معدلات. والهدف الأساس من ذلك دعم استهلاك ذوي الدخل المحدود وتحفيز (أو تقليص) استهلاك بضائع معينة.

1 C. Gotlibovski & N. Yaacobi (2018): Should Israel Adopt Differential VAT? Examining the Expected Implications in View of Theory and International Experience. Israel Economic Review Vol. 16, No. 2 pp. 97-139 <https://www.boi.org.il/en/Research/Periodicals/Pages/IsERVOL16NO2.aspx>

2- من اجل تعريف لقيمة المضافة وآلية تطبيقها راجع العدد 51 من المراقب الاقتصادي.

أثر إعفاء الخضروات والفاكهة بالعلاقة مع تباين المنفعة

سعت الدراسة هنا إلى تحديد مجموعات السلع التي يستهلكها ذوي التكسب المرتفع (الدخل/ بالساعة) بنسبة أكبر، والتي من المبرر فرض ضرائب أعلى عليها لتقليص التباين في توزيع المنافع (تقليص اللامساواة في توزيع المنفعة). وتوصلت إلى نتيجة مفاجئة مفادها أن الخضروات والفاكهة هي من بين تلك المجموعات. أي أن إعفاء الخضروات والفاكهة من "ض ق م" يؤدي عملياً إلى زيادة اللامساواة في الاقتصاد (كما تقاس بتوزيع المنفعة). ولكن، وبشكل عام لم يظهر أن هناك عدد كبير من السلع التي يرتبط الإنفاق عليها بشكل عكسي مع عدد ساعات العمل (باستثناء دخل الملاك من الإيجارات، والدخل من رأس المال والإنفاق على السياحة الداخلية). أي أن التحليل لم يتوصل إلى نتائج تدعم تبني معدلات "ض ق م" مختلفة بهدف تقليص اللامساواة في المنفعة.

ضرائب القيمة المضافة التصاعدية

النتيجة التي توصلت لها هذه الدراسة تؤكد نتائج دراسات أخرى متعددة، وهي أن هناك طرقتاً أفضل وأقل كلفة وأكثر فعالية لتقليص اللامساواة من فرض معدلات "ض ق م" متباينة. وتتمثل هذه في فرض معدل "ض ق م" موحد (إلغاء الإعفاءات) واستخدام الإيراد الإضافي المتحقق لدعم دخل الفقراء بشكل مباشر. كما تطرح الدراسة بديلاً آخر يتمثل في تبني ما يعرف باسم ضريبة القيمة المضافة التصاعدية: فرض ضريبة "ض ق م" موحدة على كافة السلع وعلى كافة العائلات (مثلاً 25%)، ومن ثم إعادة مبلغ ثابت وموحد في نهاية العام، مثلاً 800 شيكل، إلى كل عائلة. وعلى افتراض أن متوسط "ض ق م" التي تدفعها العائلات الفقيرة خلال العام هو 800 شيكل، هذا يعني عملياً أن هذه العائلات سوف تسترد كامل مبلغ "ض ق م" الذي دفعته خلال العام (أي أن "ض ق م" بالنسبة لها يعادل 0%)، في حين يمكن أن يصل معدل "ض ق م" الذي تتحمله العائلات الغنية إلى أقل من 25% بقليل. ويحقق هذا النظام تدني الكلفة الإدارية والفعالية الاقتصادية والبساطة بسبب "ض ق م" الموحدة، دون أن يكون له انعكاسات سلبية على العدالة الاجتماعية.

متوسط حصة كل مجموعة من السكان من الدخل التصرفي (مثلاً أفقر 10% من السكان دخلهم التصرفي الشهري 12,667 شيكل، في حين يبلغ متوسط دخل أغنى 10% من السكان 30,809 شيكل). أي أن المنهج الأول يقيس اللامساواة بالتباين في القوة الشرائية للدخل النسبية. الثاني، يقيس اللامساواة بالتباين في المنفعة (Utility)، وهو ما يقتضي أخذ الاختلاف في قدرة الأفراد على التكسب (Earning Ability) بعين الاعتبار. الفرق بين المنهجين يتبدى في إقحام "وقت الفراغ" (Leisure) في التحليل بالعلاقة مع المنفعة والقدرة على التكسب. وتتلخص الفكرة هنا بأن اللامساواة يجب أن لا تقاس فقط بالتباين في القوة الشرائية للدخل، ولكن أيضاً بالعلاقة مع المنفعة المتحققة من وقت الفراغ. أن فرض ضرائب موحدة على الدخل تسمح للأفراد ذوي قدرة التكسب العالية بتقليص العبء الضريبي الذي يتحملوه عبر العمل لساعات أقل، أي أنهم يزيدون ساعات الفراغ وهو ما يؤدي إلى زيادة في المنفعة المتحققة لهم مقارنة بالأفراد ذوي قدرة التكسب المتدنية. إقحام وقت الفراغ في التحليل يبرر ويستوجب ضرورة وضع أوزان للسلع والبضائع المختلفة بمعدلات تختلف باختلاف القوة الشرائية للطبقة الاجتماعية ونسبة استهلاكها: "ض ق م" عالية على سلع المقتدرين (سلع التكسب المرتفع) ومتدنية على سلع غير المقتدرين (سلع التكسب المتدني).

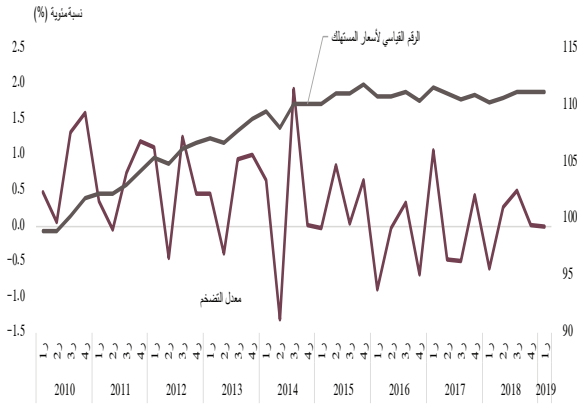
أثر إعفاء الخضروات والفاكهة بالعلاقة مع تباين الدخل

سعت الدراسة أولاً إلى الإجابة على السؤال التالي: هل أدى إعفاء الخضار والفاكهة من "ض ق م" إلى تقليص اللامساواة كما تقاس بالتباين في القوة الشرائية للدخل التصرفية للسكان؟ توصل التحليل إلى أن إعادة فرض "ض ق م" على الخضروات والفاكهة في إسرائيل سوف تؤدي إلى ارتفاع أسعار سلة الاستهلاك لأفقر 10% من السكان بمقدار 0.7%، ولأغنى 10% من السكان بمقدار 0.4%. وأن إعفاء الخضار والفاكهة من "ض ق م" يؤدي إلى تقليص طفيف في اللامساواة العمودية (بين العائلات أو الأفراد المقتدرين وغير المقتدرين) في المجتمع. ولكن ذلك يترافق مع حالات لا يستفيد فيها بعض غير المقتدرين، الذين لا يستهلكون الخضار والفاكهة بدرجة كبيرة بالنسبة لدخولهم. أي أن العائلات ذات الدخل المتساوي يتم عملياً دعمها بنسب مختلفة، وهذا يمكن أن يترافق مع ارتفاع في اللامساواة الأفقية (بين المجموعات الثقافية أو الاثنية في المجتمع). وعلى ذلك تعود الدراسة للتأكيد على أن فرض ضريبة "ض ق م" موحدة هو أكثر فعالية، وأن فرض ضريبة "ض ق م" على الخضروات والفاكهة، وإعادة توزيع المبلغ الذي سيتحقق من هذا (1,962 مليون شيكل)³ على ذوي الدخل المتدني سيؤدي إلى نتائج أفضل على صعيد تقليص اللامساواة في المجتمع. وتحدد الدراسة ثلاثة مجالات يمكن توجيه الإيراد المتحقق إليها أن يؤدي إلى نتائج ملموسة على توزيع الدخل: زيادة إعانات الأطفال، زيادة الخصم الضريبي على دخول الفقراء، وزيادة الانفاق على البضائع العامة.

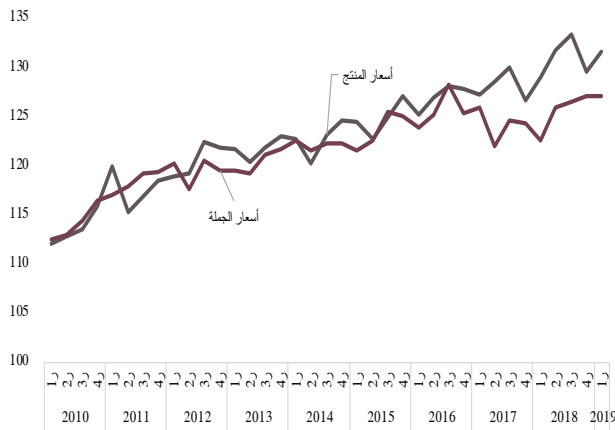
³ - محسوبة على أساس أن نسبة الإنفاق على الخضروات والفاكهة تبلغ 3.1% من إجمالي الإنفاق، وأن ضريبة القيمة المضافة تبلغ 18% (كما كانت في العام 2014).

7- الأسعار والتضخم¹

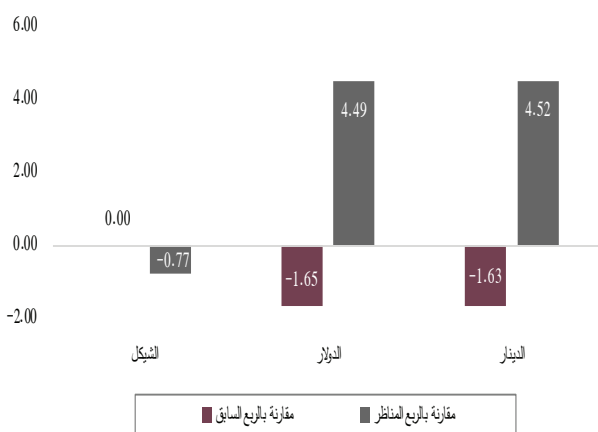
شكل 7-1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدّل التضخم (سنة الأساس 2010)



شكل 7-2: تطوّر الرقم القياسي لأسعار الجملة وأسعار المنتج



شكل 7-3: تطوّر القوة الشرائية للدولار والدينار (نسبة مئوية)



المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

يقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلك متوسط أسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط استهلاك العائلة المتوسطة في بلد ما. ويطلق على مجموعة السلع والخدمات المختارة هذه اسم "سلّة المستهلك". ومعدّل التضخم هو معدّل الارتفاع في هذا الرقم القياسي بين تاريخين محددين. ويعبر معدّل التضخم عن التغير في القوة الشرائية للدخل. إذ بافتراض ثبات الأجور والرواتب الأسمية، فإنّ تضخم الأسعار بمقدار 10% في السنة يعني أنّ القوة الشرائية للدخل انخفضت بنفس النسبة.

الرقم القياسي للأسعار

يبين الشكل 7-1 منحنيين، يصور الأول تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (على المحور الأيمن) بين الربع الأول 2010 والربع الأول 2019. المنحنى الثاني يقيس (على المحور الأيسر) التبدل المئوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة مع الربع السابق عليه، أي معدّل التضخم في كل ربع سنة.

استقر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الأول 2019 على نفس مستواه في الربع الرابع 2018، وهو 111.12 (تضخم يساوي الصفر بين الربعين). ولكن على مستوى المجموعات الفرعية كان هناك ارتفاع في أسعار مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بمقدار 4.49%، كما ارتفعت أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بمقدار 1.25%، في حين انخفضت أسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ بمقدار 2.46%، وأسعار مجموعة النقل والمواصلات بمقدار 2.36%، وأسعار مجموعة الاتصالات بمقدار 1.83%.

أسعار الجملة وأسعار المنتج

ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) ارتفاعاً طفيفاً بمقدار 0.06% بين الربع الأول 2019 والربع الرابع 2018. ونتج هذا عن ارتفاع أسعار الجملة للسلع المحلية بنسبة 0.84%، مقابل انخفاض أسعار الجملة للسلع المستوردة بمقدار 0.76%. كذلك ارتفع الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتجون المحليون) بنسبة 1.52% بين الربعين، ونتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بنسبة 1.65%، وأسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً ومصدرة للخارج بنسبة 0.42% (أنظر الشكل 7-2).

الأسعار والقوة الشرائية²

القوة الشرائية للشيكل: معدّل تضخم الأسعار في الاقتصاد هو في الوقت ذاته مقياس لتطوّر القوة الشرائية لكافة الأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالشيكل وينفقون كامل دخلهم بهذه العملة، أي أنّ تطوّر القوة الشرائية لهذه العملة يعادل ويعاكس معدّل التغير في الأسعار

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. مسوح الأرقام القياسية، 2010 - 2019. بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية لاحتساب القوة الشرائية.

2- تعرّف القوة الشرائية على أنّها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من دخل وثروة. وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدّل الأسعار وسعر صرف العملة، وهو ما يعني أنّ التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدّل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل - معدّل التضخم.

خلال الربع الأول مقارنة بالربع السابق بنحو 1.65%. أما بالنسبة للربع الأول مقارنة مع الربع المناظر 2018 فإن معدل التضخم بلغ 0.77% وارتفع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنحو 5.26%، مما يعني أن القوة الشرائية للدولار ارتفعت بنحو 4.49%. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت فقد شهدت القوة الشرائية للدينار نفس التطورات التي طرأت على الدولار تقريباً (أنظر الشكل 3-7).

خلال نفس الفترة. ونظراً إلى استقرار مؤشر أسعار المستهلك خلال الربع الأول 2019 على نفس مستواه في الربع السابق، فإن القوة الشرائية لعملة الشيكل استقرت أيضاً بين الربعين (أنظر الشكل 3-7).

القوة الشرائية للدولار والدينار: شهد الربع الأول 2019 تراجعاً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنحو 1.65% مقارنة بالربع السابق. ومع ثبات معدل التضخم فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، انخفضت

صندوق 6: الازدحام المروري في الضفة الغربية: الأسباب والآثار

شكل 1: أعداد المركبات المسجلة أول مرة في الضفة الغربية



المصدر: الإدارة العامة للتخطيط الطرق والمواصلات 2018

نتج الارتفاع الحاد في أعداد السيارات في الضفة الغربية خلال العقد الماضي عن عاملين أساسيين: السياسة الحكومية بتخفيض ضريبة الشراء على السيارات الخاصة من 75% إلى 50% في العام 2011، وتحسن التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف لتمويل شراء السيارات. يوضح الجدول 1 أن قيمة قروض السيارات الخاصة في الضفة الغربية تضاعفت من 83 مليون دولار في العام 2007 إلى حوالي 226.4 مليون دولار في العام 2017.

بالمقابل لم يحدث تطوير كبير في البنى التحتية لشبكات الطرق داخل المدن وخارجها يعمل على زيادة سعتها. بلغ مجموع أطوال الطرق في الضفة الغربية في العام 2007 نحو 8.4 ألف كيلو متر مقابل حوالي 8.6 ألف كيلو متر في العام 2017، أي بزيادة بمعدل أقل من 3% فقط خلال العقد. وانعكس هذا بالطبع على ارتفاع كبير في كثافة المركبات (عدد المركبات مقابل كل كيلومتر من الطرق) بلغ الضعف تقريباً في العقد الأخير كما يبين الشكل 2. كذلك أدى ارتفاع أعداد المركبات في ظل محدودية توسع شبكات الطرق إلى زيادة كبيرة في تدفق المركبات على الطرق. وأوضحت الدراسات أن معدل الزيادة السنوية في التدفق خلال

عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) في شهر نيسان من العام الجاري لقاء طاولة مستديرة تحت عنوان "تفاقم الازدحام المروري في المدن الفلسطينية: الآثار والتدخلات المطلوبة"، وسنعرض في هذا الصندوق أهم أسباب الازدحام المروري في الضفة الغربية، وأبرز الآثار الناجمة عنه بالاستناد جزئياً إلى الورقة الخلفية للطاولة المستديرة التي أعدها الدكتور سمير أبو عيشة.¹

يتوافق توسع الطلب على النقل والمواصلات مع آثار إيجابية وسلبية، فمن جهة يعد تزايد الطلب على النقل مؤشراً على النمو وسرعة وتيرة النشاط الاقتصادي. ومن جهة أخرى فإن تزايد الطلب على النقل يتوافق غالباً مع تفاقم الازدحام المروري، مع ما يترتب عليه من آثار اقتصادية وبيئية. وتعزى مشكلة الازدحام المروري في الضفة الغربية إلى عدة أسباب أهمها: الزيادة المضطردة في أعداد المركبات على الطرق في ظل السعة المحدودة لشبكات الطرق داخل المدن وخارجها، وعدم ملائمة تخطيط المدن وهيكلية الشبكات مع الطلب المتزايد على النقل، وضعف كفاءة النقل العام. هذا بالإضافة إلى إجراءات الاحتلال الإسرائيلي التي تعيق الحركة المرورية والقيود التي يفرضها لمنع التطوير في المناطق "ج".

زيادة عدد المركبات في الضفة الغربية في ظل السعة المحدودة لشبكات الطرق داخل المدن وخارجها

شهد عدد السيارات المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية ازدياداً ملحوظاً خلال الأعوام 2007-2017 كما يظهر في الشكل 1. وكان هذا العدد يزداد سنوياً بمعدل 18% خلال الفترة، أي أن العدد السنوي تضاعف بنحو 3 مرات خلال العقد. وانعكس هذا بزيادة إجمالي عدد المركبات المسجلة في الضفة الغربية بنحو 14% سنوياً. وهذا معدل نمو مرتفع مقارنة بمعدل النمو السنوي لأعداد المركبات حول العالم خلال الفترة 1990-2015 والبالغ نحو 3% فقط.

ترافقت ظاهرة ارتفاع أعداد السيارات المسجلة في الضفة الغربية مع ارتفاع في نسبة المركبات الخاصة إلى إجمالي عدد المركبات المسجلة بنحو 9 نقاط مئوية، كذلك ارتفاع نسبة الأسر التي تملك سيارة خاصة أو أكثر من 22% في العام 2007 إلى نحو 38% في 2017.²

جدول 1: إجمالي القروض المصرفية لتمويل شراء السيارات الخاصة في الضفة الغربية 2007-2017 (مليون دولار)

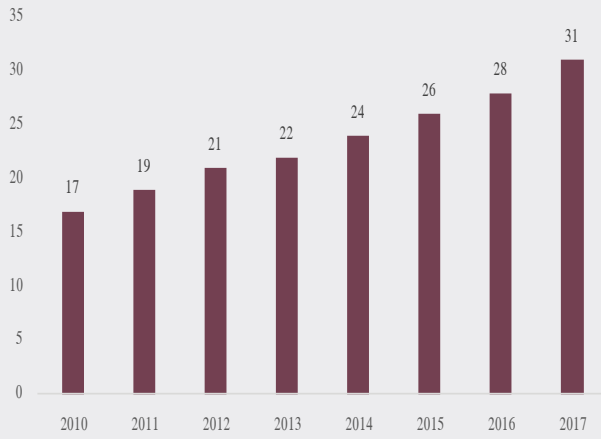
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القيمة	83.1	93.0	133.4	225.8	170.0	191.4	219.8	246.3	329.4	210.4	226.4

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2019.

1- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2019). تفاقم الازدحام المروري في المدن الفلسطينية: الآثار والتدخلات المطلوبة. جلسة طاولة مستديرة. <https://www.mas.ps/files/server/2019/Round%20Table%203%20Arabic.pdf>

2- بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2017.

شكل 2: عدد المركبات مقابل كل كيلومتر على الطرق في الضفة الغربية
2010-2017



المصدر: الادارة العامة لتخطيط الطرق والمواصلات 2018

الأثار الناجمة عن الازدحام المروري

- الأثار الاقتصادية: هناك مكونات مختلفة للتكلفة الاقتصادية للازدحام المروري: أولاً قيمة الوقت المهدور الناجم عن التأخير. يصعب إيجاد قياس موحد لتكلفة الوقت المهدور نظراً لاختلافها من شخص لآخر. ومع ذلك توصلت دراسة أجريت لتقدير تكلفة الوقت المهدور الناجم عن الازدحام المروري على المدخل الشمالي لمدينة الخليل، إلى أن التكلفة تبلغ حوالي 540 ألف ساعة خلال العام 2015، أي ما قيمته 400 ألف دولار تقريباً. ثانياً، زيادة استهلاك الوقود الناجم عن التوقف المتكرر أثناء الازدحام المروري. ووفقاً لنفس الدراسة فإن مقدار الزيادة في استهلاك الوقود يصل إلى حوالي 1.1 مليون لتر وقود، أي ما يعادل 1.6 مليون دولار، بالتالي فإن التكلفة الاقتصادية الكلية للازدحام المروري عند المدخل الشمالي لمدينة الخليل فقط يعادل 2 مليون دولار في العام 2015. ثالثاً، هناك التكاليف الناجمة عن الضغط والتوتر النفسي والإجهاد الذي ينجم عن الازدحام والتأخير.
- الأثار البيئية: يخلف الازدحام المروري أثراً سلبية على البيئة، إذ يؤدي إلى تلوث الهواء خصوصاً في المدن وهو ما يؤثر على الجهاز التنفسي ويؤدي إلى أمراض متعددة كما أثبتت الدراسات في العديد من الدول. وفوق هذا يساهم انبعاث ثاني أكسيد الكربون من عوادم السيارات في الاحتباس الحراري والتأثير على المناخ بشكل عام مع ما يترافق معه من تكاليف اقتصادية وبيئية.

إسلام ربيع، ماس

الأعوام الخمسة الماضية بلغ نحو 4.9% في مدينتي رام الله والبيرة، ونحو 4% في مدينة نابلس. ومع استمرار الأقبال على اقتناء المركبات الجديدة، ومحدودية الموارد المادية للحكومة الفلسطينية والهيئات المحلية، وهو ما يحول دون الاستثمار بشكل أكبر في البنية التحتية فإن مشكلة الازدحام المروري في الضفة الغربية سوف تتفاقم في المستقبل.

عدم ملائمة تخطيط المدن وهيكلية شبكات الطرق مع الطلب المتزايد على النقل

يفاقم الوضع الحالي للأبنية والطرق الشريانية في المدن الفلسطينية من مشكلة الازدحام المروري، إذ أن تشييد وتوسيع البناء العمراني لأغلب المدن الفلسطينية يتم بناء على هياكل واحكام تنظيمية قديمة. وبناء على ذلك تم تشييد عديد من الأبنية في المناطق التجارية المزدهمة داخل مراكز المدن دون ارتدادات أمامية، ودون النظر إلى الأثر المروري المترتب على وجودها. وهذا بدوره قلل من المساحات المتاحة لتغيير حدود الطرق الشريانية في مراكز المدن وتوسعتها، مع ما يترافق من التكلفة المرتفعة للاستملاك والتوسع داخل مراكز المدن.

ضعف كفاءة النقل العام

في ظل تزايد الطلب على النقل في الضفة الغربية وصعوبة توسيع شبكات الطرق والبنى التحتية لاستيعاب هذا التزايد، فإن النقل العام يمكن أن يلعب دوراً محورياً في التخفيف من حدة الازدحام المروري. ولكن تطوير شبكة متكاملة من النقل العام يبدو هدفاً صعب المنال في الضفة الغربية خلال المدى المنظور. ومن بين الأسباب التي تحول دون ذلك عدم توفر الدعم المادي الحكومي للنقل العام كما هو الحال في العديد من الدول. هذا فضلاً عن أن النقل العام يعتمد على أن تساهم خطوط النقل المربحة في تمويل جزء من تكاليف خطوط النقل الأقل ربحية، وهو ما يتطلب درجة عالية من التضامن والتنظيم وكلاهما يصعب توفيره على المدى القصير.

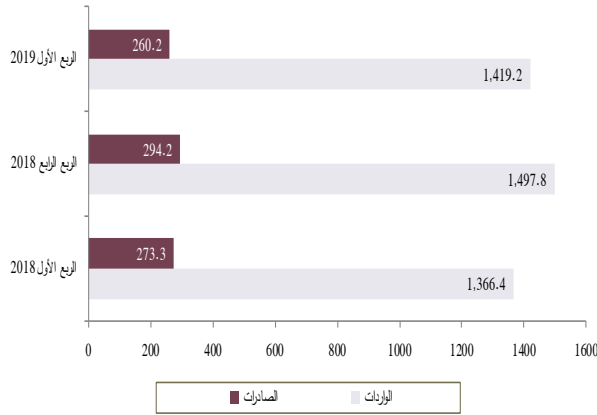
عدم الالتزام بتطبيق أنظمة السير واجراءات الاحتلال الإسرائيلي

لا شك أن فوضى المرور وعدم الالتزام بقوانين السير وأماكن الوقوف وغياب المواقع المخصصة لتحميل وإنزال الركاب تساهم في مشكلة الازدحام المروري. ويتوافق هذا مع ضعف الرقابة المرورية وانتقائية منح المخالفات، فضلاً عن المشاكل الخاصة المترافقة مع كثرة السيارات غير المرخصة (المشطوبة) وغير المؤمنة والسيارات التي ليس لشرطة المرور الفلسطينية صلاحية التعامل معها. من ناحية أخرى، تتسبب اجراءات الاحتلال الإسرائيلي بتعزيز الاختناقات المرورية، إذ يؤدي منع المرور على طرق معينة والحيولة دون تطوير الطرق في المناطق "ج"، إضافة إلى الحواجز الدائمة "والطيارة" وإغلاق مداخل بعض المدن والتجمعات السكانية بشكل دائم أو جزئي إلى تفاقم المشاكل المرورية مع ما يترافق من تكاليف اقتصادية وإنسانية.

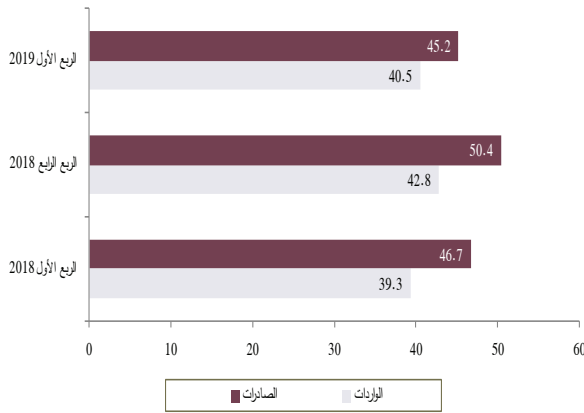
8- التجارة الخارجية¹

الميزان التجاري

شكل 8-1: صادرات وواردات السلع المرصودة (مليون دولار)



شكل 8-2: صادرات وواردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل (مليون دولار)



جدول 8-1: ميزان المدفوعات الفلسطيني* (مليون دولار)

الربع الأول 2019	الربع الرابع 2018	الربع الأول 2018	
(1,462.6)	(1,520.3)	(1,359.3)	1. الميزان التجاري للسلع والخدمات**
(1,207.8)	(1,256.2)	(1,123.6)	- صافي السلع
(254.8)	(264.1)	(235.7)	- صافي الخدمات
639.8	612.4	568.9	2. ميزان الدخل
516.8	508.8	348.3	3. ميزان التحويلات الجارية
(306)	(399.1)	(442.1)	4 الحساب الجاري (1+2+3)
166.7	328.1	612.3	5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي
139.3	71	(170.2)	6. صافي السهو والخطأ**

* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967.
** تم احتساب قيمة التمويل الاستثنائي في صافي السهو والخطأ، والأرقام بين الأقواس أرقام سالبة.

بلغت قيمة الواردات السلعية "المرصودة"² في الربع الأول 2019 نحو 1,419.2 مليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 5% مقارنة بالربع السابق، أما بالمقارنة مع الربع المناظر 2018 فلقد سجلت الواردات السلعية زيادة بنسبة 4% بالمقابل بلغت قيمة الصادرات السلعية المرصودة في الربع الأول 260.2 مليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 12% و5% مقارنة بالربع السابق والمناظر على التوالي. وعلى ذلك تكون قيمة الصادرات قد شكلت ما يقارب 18% من قيمة الواردات في الربع الأول (الشكل 8-1). ويمثل الفارق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي والذي بلغ 1,159 مليون دولار. ولقد تحسن هذا العجز بشكل طفيف نتيجة الفائض في ميزان تبادل الخدمات مع إسرائيل الذي بلغ 4.7 مليون دولار (انظر الشكل 8-2).

ميزان المدفوعات

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات هو صافي التراكم في ثلاثة موازين فرعية هي:

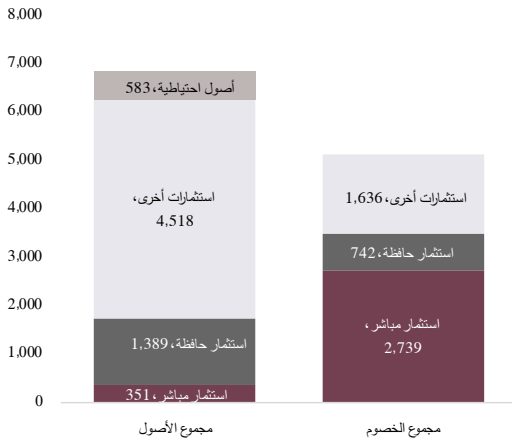
- الميزان التجاري، أي صافي قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات.
- ميزان الدخل، أي صافي تحويلات دخل عوامل الإنتاج (مثل تحويلات أجور عمال الضفة والقطاع العاملين في إسرائيل والخارج).
- ميزان التحويلات الجارية، مثل المساعدات الدولية للحكومة والتحويلات الخاصة.

تشير النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الأول من عام 2019 إلى تراجع العجز في الحساب الجاري إلى 306 مليون دولار. وهذا أدنى بنسبة 23% مقارنة مع الربع السابق. كما انخفض العجز بشكل حاد، بنسبة 31%، مقارنة مع الربع المناظر 2018. وتحقق العجز نتيجة عجز في الميزان التجاري بقيمة 1,462.6، مقابل فائض في ميزان الدخل بقيمة 639.8 مليون دولار، تولد أساساً من تعويضات العاملين في إسرائيل، وفائض في ميزان التحويلات الجارية بقيمة 516.8 مليون دولار (أنظر الجدول 8-1).

جرى تمويل عجز الميزان التجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وقّر مبلغ 166.7 مليون دولار. ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يُمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2019، النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربع الأول 2019.
2- التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الكلية للتجارة الخارجية الفلسطينية. تقديرات الأرقام الكلية يتم تسجيلها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

شكل 8-3: رصيد الاستثمارات الدولية (نهاية الربع الأول 2019)
(مليون دولار)



ليست استثمارات فلسطينية في الخارج بالمعنى المتعارف عليه للاستثمار. وإذا ما أخذنا الاستثمارات المباشرة فقط بعين الاعتبار فإن الأرقام تشير إلى أن استثمارات الأجانب (غير المقيمين) المنفذة في فلسطين تزيد على الاستثمارات المباشرة الخارجية للمقيمين في الضفة والقطاع بمقدار 2,388 مليون دولار (أنظر الشكل 8-3).

من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي صفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما، بسبب نقص البيانات أو التهريب، وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ".³

الاستثمارات الدولية

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني نهاية الربع الأول 2019 نحو 6,841 مليون دولار، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر منها نسبة 5%، واستثمارات الحافظة 20%. بالمقابل بلغ إجمالي أرصدة الخصوم على الاقتصاد حوالي 5,117 مليون دولار، شكل الاستثمار المباشر 54% منها.

يعبر الفارق بين الأصول والخصوم على أن المقيمين في فلسطين "يستثمرون" 1,724 مليون دولار في الخارج أكثر مما "يستثمر" غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجب الانتباه إلى أن جزءاً كبيراً من الأصول (58%) هو عبارة عن إيداعات نقدية (غالباً من المصارف المحلية) في البنوك الخارجية أو عملة متداولة في الاقتصاد الفلسطيني، وهذه الإيداعات أو العملات

3- صافي السهو والخطأ في الجدول لا يعادل الفرق بين الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي، ويعود السبب إلى أن جهاز الإحصاء قام بإضافة التمويل الاستثنائي إلى بند صافي السهو والخطأ.

مفاهيم وتعريف اقتصادية السندات مقابل الأسهم Bonds vs. Stocks

السندات وسعر الفائدة

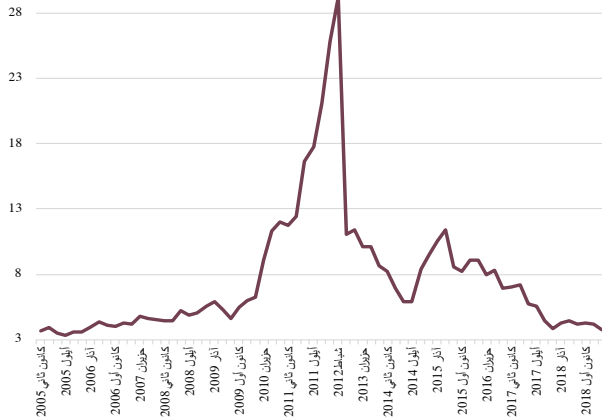
لنفترض أن أحد حاملي السندات سابقة الذكر قرر أن يبيعه في السنة الخامسة، أي خمسة أعوام قبل تاريخ الاستحقاق. ولنفتراض أيضاً أن سعر الفائدة في السوق ارتفع خلال السنوات الخمس الماضية من 5% إلى 6%. واضح أن المشتري الجديد يريد الآن أن يحصل على فائدة تعادل 6% ولن يكتفي بفائدة الكوبون الثابتة في السند (5%). لذلك سيكون على استعداد لشراء السند ولكن بسعر أقل من سعره الإسمي (من 100 دينار) حتى يضمن أن يحصل معدل ربح يعادل 6%. ويمكن تقدير السعر التوازني الجديد للسند بدقة، وهو يبلغ 95.73 دينار. وهذا المبلغ يعادل القيمة الحالية للدنانير الخمسة التي سوف يتلقاها المشتري في كل سنة من السنوات المتبقية من حياة السند، مضافاً إليه القيمة الحالية للسعر الإسمي للسند (100 دينار) الذي سوف يحصل عليه في تاريخ استحقاق السند.¹

السند هو وثيقة دين، في حين السهم هو وثيقة ملكية لحصة معينة (لشركة معينة) في شركة ما. وكلاً منهما يولد أرباحاً أو خسائر (أرباحاً ضائعة في حالة السند)، ولكن السند يترافق مع مخاطر أقل وتذبذب أدنى في السعر من السهم. ونظراً لأن الأسهم تترافق مع مخاطرة أعلى، فإن الاستثمار فيها غالباً ما يعطي أرباحاً أعلى من الاستثمار في السندات على المدى الطويل. وتشير الإحصاءات إلى أن الأسهم حققت منذ العام 1928 عائداً سنوياً بلغ 10% بالمتوسط في السوق الأمريكية، في حين لم يتجاوز العائد السنوي على السندات 5-6%.

السند هو وثيقة دين مبلّغ محدد ومعدل فائدة ثابت يطلق عليه اسم "معدل الكوبون"، وتاريخ استحقاق محدد أيضاً. على سبيل المثال، تقوم شركة ما (أو حكومة ما) بالاقتراض من العامة عبر إصدار سندات بقيمة اسمية تعادل 100 دينار، ومعدل كوبون سنوي يعادل 5%، وتاريخ استحقاق التسديد بعد 10 سنوات. هذا يعني أن الشركة ستحصل على 100 دينار الآن من كل شخص يشتري أحد سنداتها. وستقوم الشركة بدفع 5 دنانير لحامل كل سند في نهاية كل سنة من السنوات العشر، كما تتعهد بأن تسدد لكل حامل سند 100 دينار بعد عشر سنوات. أي أن حامل السند سوف يحصل بالإجمالي على 150 دينار.

1- القيمة الحالية هي قيمة المدفوعات التي ستتحقق مستقبلاً مخضومة بسعر الفائدة السائد في السوق. وتفسير حساب القيمة الحالية هو كالتالي: إذا كان إجمالي الإيراد الذي سيتحقق مستقبلاً يعادل 125 دينار، فكم تبلغ قيمة الاستثمار (سعر شراء السند) اللازمة الآن لضمان أن الربح على هذا الاستثمار سوف يعادل 6%.

شكل 1: تطور العائد على السندات الحكومية لليونان (إطفاء بعد 10 سنوات)



المصدر: البنك المركزي اليوناني، 2019:

https://www.bankofgreece.gr/Pages/en/Statistics/rates_markets/titloield-imosiou/titloieldimosiou.aspx?Year=2017

ما في البورصة اسم "الاكتتاب العام الأولي" (IPO)، وهو ما يعني بيع حصص معينة من الشركة إلى المستثمرين. ويجري تبادل الأسهم في البورصات المحلية أو في عدد من البورصات في أنحاء العالم. ويتحدد سعر بيع وشراء الأسهم على ضوء العرض والطلب، والذي يتحدد بدوره تحسن أداء الشركة وقدرتها على تحقيق أرباح حالية وعلى توقعات أدائها المستقبلية. والربح (أو الخسارة) من الاستثمار في الأسهم يعتمد على الأرباح السنوية التي توزعها الشركات على حملة أسهمها، وعلى التطور (أو التراجع) في سعر الأسهم بالبورصة. ولكن الأسهم، على العكس من السندات، لا تحمل تعهداً بتقديم أرباح سنوية مضمونة (الكوبون)، كما أن سوق الأسهم يتوافق غالباً مع درجة عدم تأكد عالية وذبذبات حادة يصعب بعض الأحيان تفسير مبرراتها. وهو ما يعني إمكانية خسارة قيمة الاستثمار عندما تتدهور أسعار الأسهم إلى مستويات متدنية للغاية، كما حصل مثلاً إبان الأزمة المالية العالمية في ثلاثينيات القرن الماضي وفي نهاية العقد الأول من القرن الحالي.

يقودنا هذا المثال إلى نتيجتين. أولاً، أن هناك علاقة عكسية بين سعر السند ذو الكوبون الثابت وسعر الفائدة: حالما يطرأ ارتفاع على سعر الفائدة في السوق فإن المشتري الجديد للسند سوف يدفع سعر أقل من السعر الاسمي للسند، حتى يضمن تحقيق ربح أعلى من ربح الكوبون الثابت، ويعادل سعر الفائدة الجديد. والعكس بالعكس أيضاً، إذا طرأ انخفاض على سعر الفائدة في السوق، فإن حامل السند سوف يطلب من المشتري الجديد سعراً أعلى من السعر الاسمي للسند. ثانياً، إن الأرباح التي تتحقق من شراء السندات هي من نوعين، أرباح مؤكدة نسبياً تتمثل في المدفوعات الدورية الثابتة (الكوبون)، وأرباح (أو خسائر) محتملة تتمثل في سعر السند عند استحقاقه أو عند بيعه في حال انخفاض (أو ارتفاع) سعر الفائدة في السوق.

السندات والمخاطرة

يتأثر سعر السندات في السوق أيضاً بدرجة وبتحولات المخاطرة المرتبطة بقدرة المدين (أي الطرف الذي أصدر السندات) على تسديد دفعات الكوبون الدورية و/أو إطفاء قيمة السند عندما يحين موعد السداد. ولهذا السبب فإن السندات لها أسعار مختلفة (معدلات ربح متباينة) على ضوء درجة الثقة بالمدين: سندات الحكومة لها غالباً أسعار أدنى من الخاصة على ضوء افتراض أن الحكومات نادراً ما تفلس. يعرض الشكل 1، تحولات العائد على سندات الحكومة اليونانية خلال الفترة (2005-2019). ويتضح من الشكل أن السوق كان يطلب عائداً وصل إلى أكثر من 25% إبان الأزمة المالية الحادة التي أصابت اليونان وكادت أن تصل بها إلى حد الإفلاس. وهذا الارتفاع الحاد في العائد على سندات الخزينة (10 سنوات) انعكس طبعاً في الانخفاض الحاد لسعر هذه السندات في السوق، إلى 30.50 يورو في كانون ثاني 2012. لاحظ كيف أن العائد انخفض إلى مستويات متدنية نسبياً (وسعر السندات ارتفع إلى 100.6 يورو في آذار 2019) عند تحسن الأداء الاقتصادي لليونان.

يجدر التنويه أيضاً أن المخاطرة ترتبط كذلك بنوع العملة التي يتم إصدار السندات بها. إذ كلما كانت العملة عرضه لانخفاض قيمتها (بالنسبة للعملة الأخرى) وعرضه للتضخم المرتفع، كلما طلب السوق معدلات فائدة أعلى على السندات التي تصدر بها. ولهذا السبب فإن السندات الصادرة بالدولار الأمريكي أو اليورو لها أسعار أعلى من السندات بالعملة الأخرى.

الأسهم

تبيع الشركات أسهماً للحصول على رأس المال الضروري لمباشرة الأعمال أو التوسع فيها. ويطلق على الإصدار الأول لأسهم شركة

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2014 - 2018

المؤشر	2018					2018	2017	2016	2015	2014
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول					
السكان (ألف نسمة)										
فلسطين	4,930.7	4,900.0	4,869.3	4,838.9	4,808.8	4,915.3	4,733.4	4,632.0	4,530.4	4,429.1
الضفة الغربية	2,962.1	2,945.7	2,929.3	2,913.1	2,897.0	2,953.9	2,856.7	2,803.4	2,750.0	2,696.7
قطاع غزة	1,968.5	1,954.3	1,940.0	1,925.8	1,911.8	1,961.4	1,876.7	1,828.6	1,780.4	1,732.4
سوق العمل (حسب التعريف الجديد المعتمد من جهاز الإحصاء للقوى العاملة) ²										
عدد العاملين (ألف شخص)	986.4	1,005.3	960.7	921.7	935.4	956.3	948.7	939.6	928.9	917.0
نسبة المشاركة (%)	44.3	44.1	43.9	42.7	43.1	43.5	44.0	43.8	44.0	45.8
معدّل البطالة (%)	26.8	24.2	26.9	27.4	26.5	26.2	25.7	23.9	23.0	26.9
- الضفة الغربية	16.4	15.8	17.0	18.5	18.1	17.3	18.4	17.5	16.6	17.7
- قطاع غزة	46.3	40.9	45.9	44.3	41.7	43.1	38.3	35.4	34.8	43.9
الحسابات القومية (مليون دولار)										
الناتج المحلي الإجمالي	3,703.9	3,706.7	3,659.8	3,559.5	3,689.9	14,615.9	14,498.1	13,425.7	12,673.0	12,715.6
- الإنفاق الاستهلاكي الخاص	3,408.5	3,352.0	3,316.9	3,258.5	3,182.9	13,110.3	12,844.7	12,337.7	11,805.1	11,840.4
- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	858.0	988.6	957.7	904.3	977.5	3,828.1	3,809.8	3,530.3	3,429.5	3,478.2
- التكوين الرأسمالي الإجمالي	841.6	905.9	916.1	837.3	876.7	3,536.0	3,305.6	2,827.0	2,677.4	2,415.0
- الصادرات	718.6	769.2	707.0	714.3	713.0	2,903.5	2,692.7	2,381.0	2,338.1	2,172.3
- الواردات (-)	2,181.3	2,289.4	2,227.7	2,141.5	2,072.3	8,730.9	8,066.7	7,626.7	7,537.6	7,208.9
الناتج المحلي للفرد (دولار)										
بالأسعار الجارية	798.4	803.2	798.3	781.5	815.4	3,198.4	3,254.6	3,080.1	2,973.1	3,051.7
بالأسعار الثابتة (أسعار 2015)	755.4	778.9	760.5	735.8	746.2	3,021.4	3,072.4	3,044.4	2,973.1	2,940.7
ميزان المدفوعات (مليون دولار)										
الميزان التجاري	(1,462.6)	(1,520.3)	(1,520.6)	(1,427.2)	(1,359.3)	(5,827.5)	(5,374.2)	(5,246.2)	(5,199.6)	(5,036.7)
ميزان الدخل	639.8	612.4	608.8	603.7	568.9	2,393.9	1,992.0	1,896.0	1,712.2	1,482.4
ميزان التحويلات الجارية	516.8	508.8	467.1	450.2	348.3	1,774.4	1,818.6	1,408.6	1,421.4	1,405.3
ميزان الحساب الجاري	(306)	(399.1)	(444.7)	(373.3)	(442.1)	(1,659.2)	(1,563.6)	(1,941.6)	(2,066.0)	(2,149.0)
أسعار الصرف والتضخم										
سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	3.643	3.704	3.635	3.573	3.461	3.593	3.603	3.840	3.884	3.577
سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.139	5.224	5.127	5.037	4.881	5.067	5.083	5.418	5.483	5.046
معدّل التضخم (%) ³	0.00	0.01	0.49	0.26	(0.60)	(0.19)	0.21	(0.22)	1.43	1.73
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)										
صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)	711.3	677.7	938.6	862.3	991.0	3,469.5	3,656.5	3,551.0	2,890.2	2,784.8
النفقات الجارية	667.9	941.8	910.5	879.3	930.8	3,662.4	3,791.4	3,659.3	3,424.3	3,435.0
النفقات التطويرية	41.9	109.3	63.8	59.0	45.6	277.7	255.3	216.5	176.7	164.1
فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)	1.5	(373.4)	(35.7)	(76.0)	14.6	(470.5)	(390.2)	(324.7)	(710.9)	(814.3)
إجمالي المنح والمساعدات	66.7	226.2	194.2	159.8	87.2	667.3	719.8	766.9	799.0	1,232.0
فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	68.2	(147.2)	158.4	83.8	101.7	196.8	329.5	442.3	88.1	417.6
الدين العام الحكومي	2,315.2	2,369.6	2,352.3	2,367.6	2,448.8	2,369.6	2,543.2	2,483.8	2,537.2	2,216.8
القطاع المصرفي (مليون دولار)										
موجودات/مطلوبات المصارف	16,503.2	16,125.0	16,179.4	15,763.0	15,916.7	16,125.0	15,850.2	14,196.4	12,602.3	11,815.4
حقوق الملكية	1,931.4	1,912.0	1,863.9	1,819.7	1,926.8	1,912.0	1,892.7	1,682.4	1,461.7	1,464.0
ودائع الجمهور	12,394.4	12,227.3	12,194.2	11,992.6	12,002.3	12,227.3	11,982.5	10,604.6	9,654.6	8,934.5
التسهيلات الائتمانية	8,569.5	8,432.3	8,293.6	8,260.0	8,175.4	8,432.3	8,026.0	6,871.9	5,824.7	4,895.1

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

- بيانات الأرباع للأعوام 2018-2019 هي بيانات أولية عرضة للتقريب والتعديل. الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.
 - اعتمد الجهاز المركزي للإحصاء، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، تعريفاً منقحاً للبطالة ينص على أنّ البطالة تشمل فقط الأشخاص الذين لم يعملوا خلال فترة الإسناد وبحثوا بشكل جدي وكانوا مستعدين وقادرين على العمل. وتبعاً لهذا تم استثناء المحبطين من البحث عن عمل (الذين لم يسعوا للعمل خلال فترة الإسناد) من حساب البطالة. ونسجل هنا أرقام سوق العمل الفلسطيني حسب التعريف الجديد، ويمكن العودة إلى الأعداد السابقة من المراقب للحصول على معدلات البطالة والمشاركة حسب التعريف القديم.
 - معدّل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.
- * البيانات في الجدول حسب آخر تحديث متوفر للبيانات من الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد وهيئة سوق رأس المال.

Economic Monitor

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
Palestine Monetary Authority (PMA)
Palestine Capital Market Authority (PCMA)

57

2019

Economic Monitor Issue 57/2019

Editor: Nu'man Kanafani

Palestine Economic Policy Research Institute- MAS (General Coordinator: Islam Rabee)

The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator: Amina Khasib)

Palestine Monetary Authority (Coordinator: Dr. Shaker Sarsour)

Palestine Capital Market Authority (Coordinator: Dr. Bashar Abu Zarour)

Copyright

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute-MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

@ 2019 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah

Telephone: +972-2-298-7053/4

Fax: +972-2-298-7055

E-mail: info@mas.ps

Website: www.mas.ps

@ 2019 Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)

P.O. Box 1647, Ramallah

Telephone: +972-2-2982700

Fax: +972-2-2982710

E-mail: diwan@pcbs.gov.ps

Website: www.pcbs.gov.ps

@ 2019 Palestine Monetary Authority (PMA)

P.O. Box 452, Ramallah

Telephone: +972-2-2409920

Fax: +972-2-2409922

E-mail: info@pma.ps

Website: www.pma.ps

@ 2019 Palestine Capital Market Authority (PCMA)

P.O. Box 4041, AlBireh

Telephone: +972-2-2946946

Fax: +972-2-2946947

E-mail: info@pcma.ps

Website: www.pcma.ps

To Order Copies

Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the Economic & Social Monitor is supported by:



August 2019

First Quarter 2019 in Brief:

- **GDP:** GDP declined during Q1 2019 by 2.5% compared with the previous quarter (at constant prices) reaching USD 3.5 billion. This is attributed to a decline in the West Bank by 3.1% and 0.3% in the Gaza Strip, reflected as a decline in per capita GDP by 3.5% in the West Bank (USD 1,048) and by 1% in the Strip (USD 358).
- **Employment and Unemployment:** The unemployment rate in Palestine increased by 2.6 percentage points over the consecutive quarters Q4 2018 and Q1 2019, reaching 26.8% (16.4% in the West Bank and 46.3% in the Gaza Strip). The average daily wage in Palestine reached NIS 124.9; around NIS 113.7 for workers in the West Bank, NIS 63.0 for workers in the Gaza Strip, and NIS 247.1 for workers in Israel and its colonies. The percentage of private sector waged workers who earn wages below the minimum wage was 30% (37% for females and 29% for males).
- **Public Finance:** Net public revenues and grants declined by 15% in Q1 2019 compared with the previous quarter, reaching NIS 2.8 billion. This is due to the decline in clearance revenues by 21% and foreign aid by 71%, while domestic revenues increased by 35%. On the other hand, public revenues decreased by 33% standing at NIS 2.6 billion (cash basis). During Q1 2019, government arrears reached NIS 1.1 billion, however, public debt fell by about 6% compared with the previous quarter.
- **Banking Sector:** During Q1 2019, credit facilities increased by 1.6% compared with Q4 2018, reaching USD 8.6 billion, 15% of which were granted to the public sector. Banks' profits reached USD 477 million, an increase of 13% compared with the corresponding quarter, and a decline of 2% compared with the previous quarter.
- **PEX:** By the end of 2019, the market value of traded shares was USD 3.8 billion, a drop of 3% compared with the corresponding quarter 2018. Al Quds index closed at 530.5 points, a decrease of 6% compared with the corresponding quarter.
- **Vehicles:** During Q1 2019, the number of new and second-hand vehicles (registered for the first time) in the West Bank was 5,764, which is less by 3,002 cars compared with the previous quarter, i.e. 34%.
- **Inflation and prices:** During Q1 2019, the CPI remained at the same level of Q4 2018. Therefore, the purchasing power for those who receive their salaries and spend them in NIS remained unchanged over the consecutive quarters. Whereas, the purchasing power for those who receive their salaries and spend them in USD has declined by 1.65% compared with the previous quarter. This is due to the drop in the USD exchange rate against the NIS currency.
- **Balance of payments:** The deficit in the current account reached USD 306 million in Q1 2019, (8.3% of GDP), resulting from a deficit in the trade balance (USD 1.5 billion), against a surplus in the balance of income (USD 640 million), and current transfers (USD 517 million).

Note: The fractional components of ratios in the Monitor's sections, except for GDP and Prices and Inflation and Interest Rates, are presented as integer figures.

CONTENTS

- ◆ **GDP**
Box 1: Israeli Restrictions on the import of dual-use Goods
- ◆ **Labor Market**
Box 2: Taybeh Conference for Building the Human Capacity of Palestinians in Israel
- ◆ **Public Finance**
Box 3: The Palestinian Budget in the First Three Months of Clearance Revenue Interruption
- ◆ **The Banking Sector**
- ◆ **Non-Banking Financial Sector**
Box 4: PEX Performance in 2018 and Projections for 2019
- ◆ **Investment Indicators**
Box 5: A Standard VAT Rate or Differential VAT?
- ◆ **Prices and Inflation**
Box 6: Traffic Congestion in Palestinian Cities: Impact and Solutions
- ◆ **External Trade**
- ◆ **Economic Concepts and Definitions:**
Bonds Versus Stocks
- ◆ **Key Economic Indicators in Palestine 2014 -2019**



Palestine Economic Policy
Research Institute (MAS)



Palestine Monetary
Authority (PMA)



Palestinian Central Bureau
of Statistics (PCBS)



هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestine Capital Market Authority

1. GDP¹

Gross Domestic Product (GDP) is the monetary measure of the market value of all types of goods and services produced in an economy during a specific period of time. Palestinian GDP rose by 3.8% in Q1 2019 compared with the corresponding quarter 2018, reaching USD 3,504.6 million (at 2015 constant prices, Figure 1-1). However, GDP fell by 2.5% in Q1 2019 compared with the previous quarter. This drop distributed as 3.1% in the West Bank and 0.3% in the Gaza Strip. This GDP growth over the corresponding quarters, accompanied by an increase in the population, resulted in an increase in the per capita GDP by 1.2% (2% in the West Bank against its decline by 0.8% in the Gaza Strip). Over the consecutive quarters, per capita GDP decreased by 3% (Table 1-1).

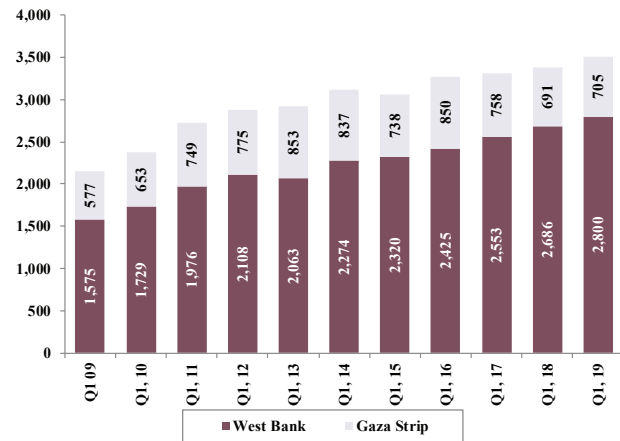
The GDP Gap between the West Bank and the Gaza Strip

Figure 1-2 depicts the expansion in the GDP gap between the West Bank and the Gaza Strip during the last quarter. Gaza Strip's share of Palestine's GDP is still less than one-fifth. The figures show, as well, a slight increase in Gaza Strip's share of GDP during Q1 2019 compared with the previous quarter. This is reflected as a modest contraction in the per capita GDP gap between the West Bank and the Gaza Strip of USD 33, equivalent in Q1 to USD 690.

Composition of GDP

The contribution of the productive sectors to Palestinian GDP increased by 0.8 percentage point between Q4 2018 and Q1 2019, driven by a decline in the share of the construction and agriculture sectors. Additionally, the share of the services, trade, transportation and information, and finance sectors decreased by 0.1 percentage point, against an increase in the share of public administration and security by 0.9 percentage point (Figure 1-3).

Figure 1-1: Palestinian GDP* by Corresponding Quarters (at 2015 constant prices) (USD million)



Data do not include that part of Jerusalem governorate annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967.

Table 1-1: Per capita GDP* by Region (constant prices, base year 2015) (USD)

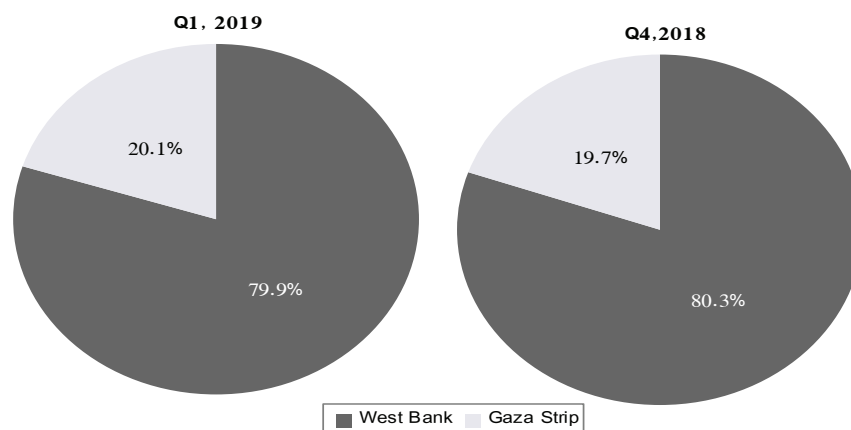
	Q1 2018	Q4 2018	Q1 2019
Palestine	746.2	778.9	755.4
-West Bank	1,028.5	1,085.2	1,048.2
-Gaza Strip	361.5	362.0	358.2

Data do not include that part of Jerusalem governorate annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967.

Expenditure on GDP

The absolute increase in the value of GDP between Q1 2018 and Q1 2019 amounted to about USD 127 million. This is the outcome of the rise in private consumption expenditure of USD 329 million, and in investment and exports com

Figure 1-2: Per capita GDP* by Region (constant prices, base year 2015)



* Data do not include that part of Jerusalem governorate annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967

¹ Source of figures: PCBS, 2019. Periodic Statistics on National Accounts, 2000-2019. Ramallah, Palestine

Figure 1-3: % Contribution of Economic Sectors to Palestinian GDP* (constant prices, base year 2015)

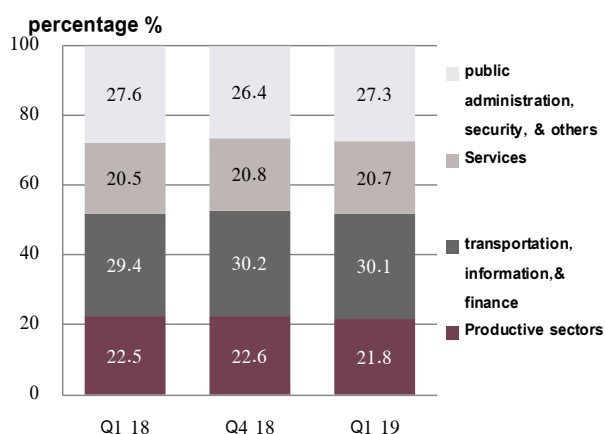


Table 1-2: Distribution of Expenditure on GDP in Palestine* between Q1 2018 and Q1 2019 (Million USD, 2015 constant prices)

Increase in Private consumption	329.3
Increase in Investment	1.2
Increase in Exports	29
Decline in Public Consumption	-76
Increase in Imports (-)	-200.1
Total GDP Increase	127*

bin of USD 30 million. About 70% of the net increase in aggregate demand (which totaled USD 283 million) was offset by the increase in imports of USD 200 million (as shown in Table 1-2). In other words, the bulk of the increase in aggregate demand was absorbed by the increase in imports (refer to Monitor 52, for definition of components of national accounts).

Box 1: Israeli restrictions on the import of dual-use goods

World Bank's April 2019 periodic report on the Palestinian economy focused on the restrictions the Israeli occupation imposes on the import of some goods under the so-called "dual-use goods"¹ system. The report reiterated that applied by the Israeli government on the movement of goods and labor, as well as the constraints on Palestinians' access to resources in Area C, constitute major reasons behind the growth slowdown in the West Bank and Gaza Strip. "In particular," the authors wrote, "restrictions on dual use goods,...have exacted a significant toll on the economy."

International list of dual-use goods

Dual-use goods are products or technologies commonly used for civilian purposes but can also have military applications, which justifies international control requirements. There are seven international legal bases for controls on dual-use goods and technologies, including the UN Security Council Resolution 1540 (2004), the 1993 Chemical Weapons Convention, the 1972 Biological and Toxin Weapons Convention, the Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons, and others. The EU has compiled all these agreements and developed a consolidated list of dual-use goods. The list is binding only in the EU; however, several other countries have adopted it, thus making it an internationally accepted reference list.

Israeli list of dual-use goods

Israel started applying restrictions on access to dual-use goods in the West Bank and Gaza Strip in 1976. The list first included a limited number of chemicals and fertilizers that were considered a threat to Israeli security. The list has been modified over time to increase the number of controlled items and also lower the maximum allowed con-

centration levels. In 2004, the list was further expanded to include various materials, machinery, and equipment. Following the 2006 legislative elections and subsequent Palestinian division, the list was expanded more. In 2007, the ban was re-institutionalized, with a Military Order specifying the list of dual-use items destined for Palestine, and stating the requirement of a special permitting process and reporting duties for Palestinians to access them. The current dual-use list includes 56 items restricted for both the West Bank and Gaza, including fertilizers (6 types), pesticides (2 types), chemicals (23), in addition to 31 types of materials, machinery, and equipment.

In addition to this lengthy ban list for both the West Bank and the Gaza Strip, there are other 62 items that only apply to the Gaza Strip, including reinforced steel, cement, aggregates, insulating panels, timber (for furniture manufacture), among other items. It is worth noting that some of the restricted equipments are vaguely and loosely defined, allowing for a total ban. "For example, the dual use list includes a category entitled 'communications equipment, communications supporting equipment, equipment containing communication functions'. The broad and vague nature of the definition means that it affects access to most civilian machinery, equipment spare parts, most medical equipment, and most home appliances. The list also includes a number of chemicals that can be found in everyday products, such as nitric acid in toothpaste" (WB, April 2019: pp 15-16).

Authorization to import items on the dual-use list

Authorization to import items on the dual-use list requires going through a very complicated process. According to the World Bank report, the Palestinian importer first needs to obtain a "dealer" permit from the Israeli Civil Administration, which is issued only after an approval by the Israeli Security Agency (Shabak). Obtaining such permits usually takes months and if rejected, no explanation is provided, according to Palestinian businesses. Second, to import dual use items, the Palestinian importer is required to obtain a special authorization from

1 The World Bank: Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee. April 30, 2019: <http://documents.worldbank.org/curated/en/942481555340123420/pdf/Economic-Monitoring-Report-to-the-Ad-Hoc-Liaison-Committee.pdf>

the Coordinator of Government Activities in the Territories' (COGAT) Exceptions Committee. "Approvals from this committee require a long, nontransparent, and unpredictable bureaucratic process. The transfer license needs to be obtained every time a business wishes to import a shipment of items on the dual use list and is valid for 45 days from the time of its issuance. If for any reason the shipment is delayed beyond that time period, a new license must be obtained."²

The regime for allowing entry of goods into the Gaza Strip is different from the one applied in the West Bank. Apart from the long list of banned items, Israel applies a four-level procedure of security checks for all items destined to the Gaza Strip. Israeli security can confiscate goods even when all import documents and permits are available.

Impact of dual-use restrictions on the Palestinian economy

Israeli restrictions on the import of dual-use goods impact almost all economic sectors and investment in the Palestinian economy, including small enterprises, as well as the maintenance of power grids and water networks, especially in the Gaza Strip. The ban leads to high risks, uncertainty and disruption of infrastructure and modernization of machinery, which limits appetite for new investments and weakens growth. The World Bank report provides examples of the impact of the restrictions on economic activity in three key sectors: manufacturing, agriculture and ICT. In the pharmaceutical industry, manufacturers in need of raw materials from abroad must submit an annual application to import, for example, all glycerin they need over the year, based on their yearly production plans. This process is also controlled by the Israeli authorities, which limits the companies' ability to meet the rising demand throughout the year, compounds costs and causes delays of production. Glycerin is a chemical used as a filler/solvent in a number of drugs (such as cough syrup).

According to the report, there are currently 41 dairy producers in Palestine. These producers suffer shortage of some sterilization chemicals (such as nitric acid). Access to such materials is limited under the dual-use restrictions regime, which harms the competitiveness of Palestinian dairy products vis-à-vis Israeli products (the Palestinian dairy producers report much lower profit margins of a maximum of 8 percent compared to 25 percent for Israeli producers). The report also provides details on the impact of the dual-use items on the stone and marble sector as well as the agriculture sector. According to the report, the dual use restrictions have lowered agricultural yield to half of that in Jordan and only 43 percent of that in Israel. Finally, the report provides a detailed account of the significant obstacles facing the ICT sector due to Israeli restrictions on imports under the so-called dual-use items regime.

Relying on a quantitative model of the Palestinian economy, the World Bank's analysis suggested that easing the dual-use list "would bring about additional cumulative growth of 6 percent to the West Bank economy by 2025, with a bigger impact of about 11 percent in Gaza compared to a baseline scenario." This growth will result from an expansion in existing industries as well as the start of new industries that currently do not exist due to restrictions on dual-use items. The analysis also suggested that there are four chemicals whose ban particularly impacts the performance of West Bank companies, and that lifting the ban on such chemicals could significantly improve the conditions under which manufacturers operate (see Table 1).

The report concluded with a set of recommended actions to alleviate the impact of the dual-use regime on the West Bank and Gaza. Most of the recommendations are addressed to the Israeli government, which is urged to relax restrictions and increase coordination with the Palestinian side to facilitate import and permitting. The report also called on the Palestinian government to do more with respect to building its own administrative capacity to meet international standards for controlling and regulating the use of dual-use goods.

Table 1: Most important dual-use chemicals needed to improve the economic situation in the West Bank

Items	Purpose	Allowed alternatives	Issues
Fertilizer with NPK levels of 20-20-20 (Banned in 2003)	Maintain soil productivity and ensure healthy crops	16-16-16 (Banned in 2005) 14-14-14 (Banned in 2009) 13-13-13 (Restricted)	Alternative liquid fertilizers are costlier while other powder fertilizers are less efficient raising costs and reducing soil productivity in the long run.
Hydrogen peroxide above 18 percent (Banned)	Antiseptic / sterilizing agent	Hydrogen peroxide below 18 percent (Restricted)	Lower concentration hydrogen peroxide raises health risks and production costs.
Nitric acid (Banned)	Sanitizing agent	Phosphoric acid (Restricted)	Companies must obtain a dealer's permit and transfer licenses for the alternative, phosphoric acid, which is less effective, resulting in increased costs.
Glycerin (restricted)	Solvent for drugs and cosmetics	No alternatives	Companies are only allowed a pre-agreed quantity resulting in lost opportunities.

² COGAT claims that 95 percent of permit requests for the West Bank are approved. The World Bank team, however, found that in 2013, only 126 requests were submitted by Palestinian companies. It is likely that Palestinian traders avoid the complicated procedures for obtaining a permit, and instead prefer finding alternative ways to acquire the materials right from Israeli suppliers, which adds to the cost of the items, the World Bank team reasoned.

2- Labour Market¹

According to the PCBS, manpower (all persons aged 15 years and above) in Palestine amounted to 3,039 thousand persons by the end of Q1 2019. The labor force (all persons qualified to work and actively seeking employment) amounted to 1,347 thousand. The workforce comprises workers/labor force and the unemployed. The difference between the labor force and the actual number of employed (workforce), is the measure of the rate of unemployment. Figure 2-1 shows the relation between these three variables and the size of population in Q1 2019.

As shown in Figure (2-1), the participation rate (ratio of labor force to manpower) reached 44% in Palestine. This ratio is close to the general average in the Middle East, reaching 48% in Turkey for example. However, compared to many developing countries, the Palestinian rate is considered low (63% in Latin America, 61% in South Korea). This is mainly attributed to the low female participation rate in Palestine (refer to Box 2 in Monitor 51).

Distribution of Workers

The number of workers in Palestine decreased by 1.9% between Q4 2018 and Q1 2019, reaching 986.4 thousand. By region, 61% of workers were in the West Bank, around 26% were in the Gaza Strip and 13% (around 127 thousand) in Israel and the colonies. By sector, the public sector employed one fifth of workers in Palestine, while this ratio rises to 37% in the Gaza Strip (Figure 2-2).

Figure (2-3) presents the sectoral distribution of Palestinians employed (including those working in Israel and the colonies) in the West Bank and the Gaza Strip during Q1 2019. The number of workers in the services sector in Palestine was 37% (30% in the West Bank and 56% in the Gaza Strip). The number of workers in the construction and building sector was 17% (22% in the West Bank compared with less than 3% in the Gaza Strip). The ratio of workers employed in the trade, restaurants & hotels and agriculture sectors in the West Bank is close to that in the Gaza Strip, around 22% and 5% respectively. The ratio of workers employed in mining and manufacturing industries was 14% in the West Bank against less than 6% in the Gaza Strip.

Figure 2-1: The Total Population, Manpower and Workforce in Palestine (Q1 2019) (Thousands)

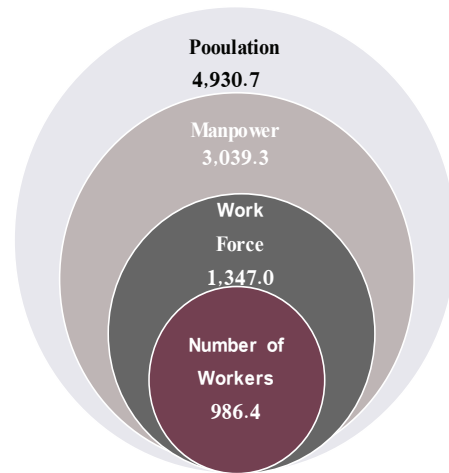


Figure 2-2: % Distribution of Palestinian Workers by Region and Sector, Q1 2019 (%)

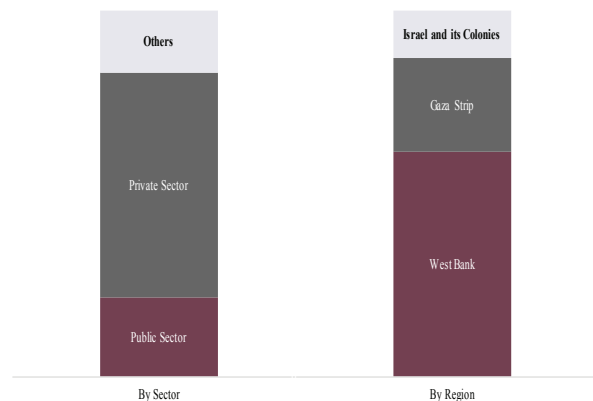
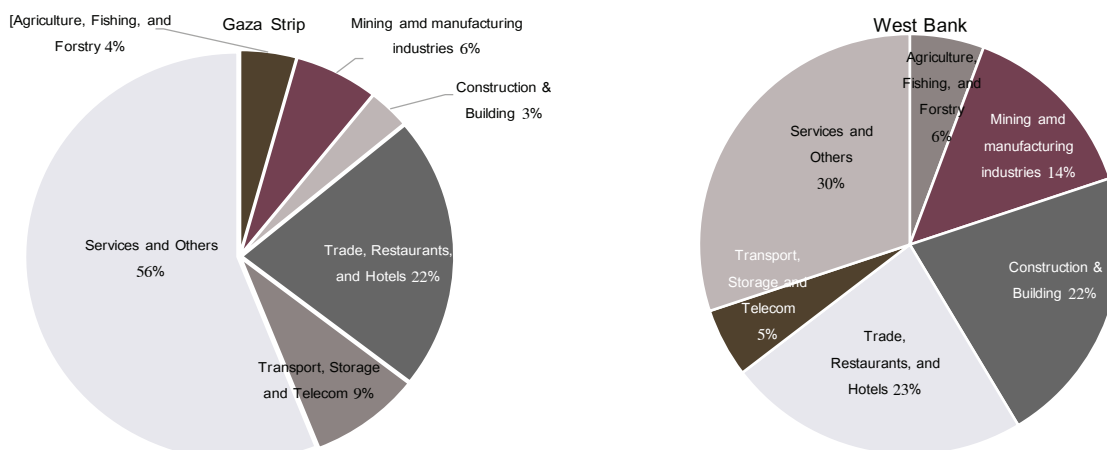


Figure 2-3: % Distribution of Palestinian Workers by Economic Activity, Q1 2019 (%)



1 Source of figures: PCBS, 2019. Labor Force Survey, Ramallah- Palestine.

Unemployment

The number of the unemployed in Palestine stood at 361 thousand by the end of Q1 2019. The unemployment rate (the number of unemployed workers divided by the labor force) was 26.8% in Q1 2019, 0.3 percentage point above the corresponding quarter 2018, and 2.6 percentage points more than the previous quarter. The increase in the unemployment rate over the consecutive and corresponding quarters was owing to the increase in unemployment in the Gaza Strip among both females and males against its drop in the West Bank among both females and males (Table 2-1).

Table 2-1: Unemployment Rate among Labor Force Participants in Palestine by Region and Gender (%)

		Q1 2018	Q4 2018	Q1 2019
West Bank	Males	15.8	13.1	14.1
	Females	28.2	27.2	25.9
	Total	18.1	15.8	16.4
Gaza Strip	Males	36.9	35.9	41.0
	Females	59.7	57.4	62.8
	Total	41.7	40.9	46.3
Palestine	Males	23.1	20.5	23.1
	Females	40.5	38.8	40.8
	Total	26.5	24.2	26.8

Note: The figures in the table are calculated based on the revised definition of unemployment that was adopted by PCBS and ILO. The narrow new definition states that unemployment includes only those who did not work during the reference period and who actively sought employment or were willing and capable of working. The new standard excludes those who were frustrated and were not looking anymore for jobs (did not seek an employment during the reference period). The revised unemployment standards has resulted in a slight change in the unemployment rate in the West Bank, while the change was larger in the Gaza Strip. This is attributed to the widespread atmosphere of job search frustration (the unemployment rate declined in Gaza Strip from 52.0% by previous definition to 43.2% by the new definition in 2018). Refer to the statistical annex of the current issue of the Monitor, for a comparison of the rates of participation and unemployment based on the old and new standards.

Two of the enduring characteristics of unemployment in Palestine are that:

- 1) It is high among the youth compared with the general average: the unemployment rate in the age group 15-24 years reached 42% (64% for females against 38% for males). This indicates that a large proportion of the unemployed are new entrants to the labor market (see Figure 2-4 and Box 1: Results of the Survey of the Youth Transition from Education to the Labor Market in Issue 47 of the Economic Monitor).
- 2) The unemployment rate decreases with the attainment of higher educational levels for males, contrary to females (Figure 2-5): The unemployment rate in Q1 2019 reached 25%

Figure 2-4: Number of Employed and Unemployed in Palestine by Age Group (Q1 2019) (Thousands)

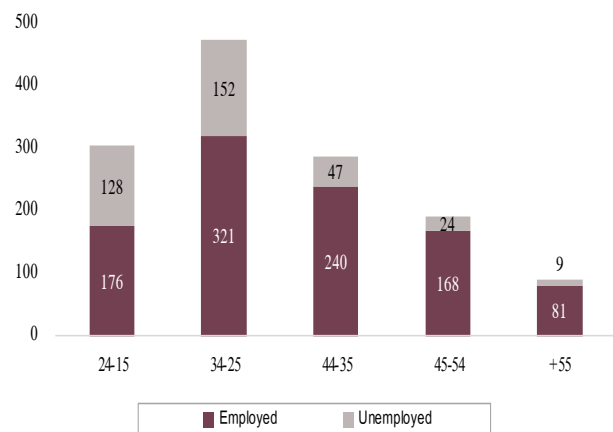


Figure 2-5: Number of Employed and Unemployed in Palestine by Educational Attainment and Gender (Q1 2019) %



for males who had not completed secondary education, while it was 20% for males with tertiary education. On the other hand, the unemployment rate for females with a tertiary education was 47%, against 20% for females who had not completed secondary education (see Figure 2-5). This is attributed to the significant increase in educated females' participation rate in the labor market compared with males and uneducated females (refer to Box 1 in Monitor 53).

Wages

The average daily wage for workers in Palestine amounted to NIS 124.9 in Q1 2019, a rise of NIS 2.2 over the consecutive quarters. Yet this figure masks the wide divergence between 1) the average wage for workers in the West Bank and the Gaza Strip on the one hand, and that for workers in Israel and its colonies on the other hand, and 2) between the average wage in the West Bank and that in the Gaza Strip (Table 2-2). As figures demonstrate, the average wage of workers in Israel and the colonies is double the wage of workers in the West Bank and four times the wage of workers in the Gaza Strip. The average wage of workers in the Gaza Strip is 55% of that in the West Bank. The gap is even wider when considering the median wage, which is a stronger indicator than the average wage, because it marks the

topmost wage level for half of all workers (the other half receiving wages above that level. Notably, the median wage in the Gaza Strip is less than half that in the West Bank (Table 2-2). Although the average daily wage of workers in the Strip is 55% of that in the West Bank, the median wage is less than half the median wage of workers in the West Bank.

Table 2-2 : Average and Median Daily Wages of Waged Workers, Palestine, (Q1 2019) (NIS)

Place of Work	Average Daily Wage	Median Daily Wage
West Bank	113.7	100.0
Gaza Strip	63.2	42.0
Israel and its colonies	247.1	250.0
Total	124.9	103.8

Minimum Wage

During Q1 2019, the portion of waged workers employed by the private sector who earned sub-minimum wages (less than NIS 1,450) was 30%: 37% for females and 29% for males. The average monthly wage of those workers was NIS 747. By region, 12% of the private sector waged workers in the West Bank were sub-minimum wage earners, compared with 76% in the Gaza Strip (Table 2-3).

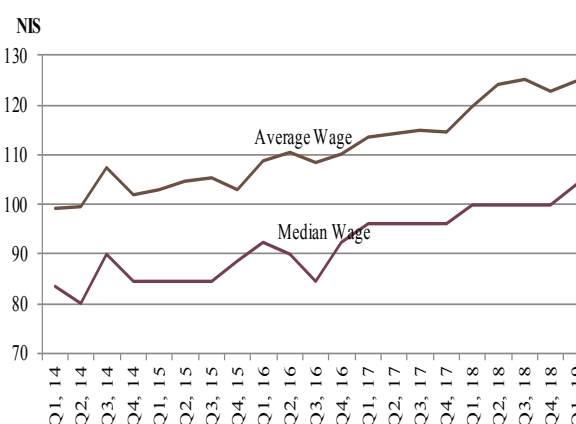
Table 2-3: The Number and Average Wage of Waged Workers Employed by the Private Sector Who Earned Sub-minimum Wages

	Number of waged workers in the private sector (Thousand)			Average monthly wage for sub-minimum wage earners (NIS)			Number of waged workers who earned sub-minimum wages (Thousand)		
	Males	Females	Both	Males	Females	Both	Males	Females	Both
West Bank	198	53	251	1,147	955	1,038	12	17	29
Gaza Strip	86	17	103	657	496	638	69	9	78
Palestine	284	70	354	732	795	747	81	26	107

Box 2: Taybeh Conference for Building the Human Capacity of Palestinians in Israel

The High Follow-Up Committee for Arab Citizens of Israel convened its third Conference for Human Capacity Building for Palestinians in Israel on June 10, 2019 in Taybeh. In his introduction to the book of the Conference, its editor Dr. Rafiq Haj wrote that the event focuses on the socio-economic challenges facing the Arab community in Israel and provides suggestions for addressing them. The conference has become an annual tradition that serves to gather select political, business, community and social leaders to discuss issues of collective concern, identify challenges, suggest solutions, map out and plan for the future, and consideration mechanisms needed to achieve the goals. The book includes working papers for the eight working groups covering various sectors covering economic development, education, civil society, land and housing, health affairs, cultural activities, legal advocacy and others. Below, we provide a summary of the working paper on economic development.

Figure 2-6: Average and Median Daily Wages of Waged Workers in Palestine (NIS)



Child Labour

During Q1 2019, child labor in Palestine (working children aged 10-17 years) decreased compared with the previous quarter (from 3.1% to 2.4%). By region, child labor constituted 3.6% of the employed labor force in the West Bank and 0.8% in the Gaza Strip (refer to Box 3 in Monitor 53).

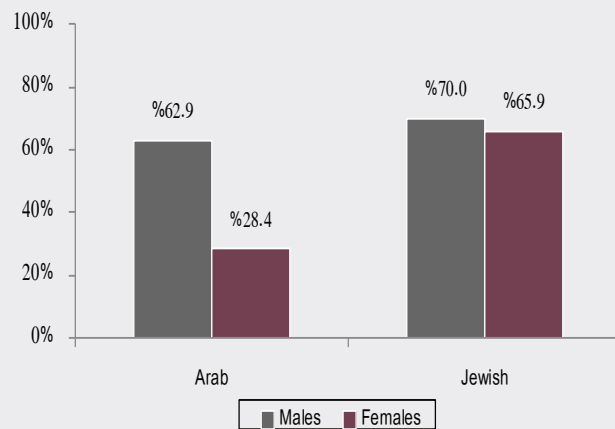
Advancements and persisting & new challenges

The last decade has seen dramatic changes in the socio-economic conditions of the Palestinian community in Israel, the most important of which are the increase in the years of schooling (which helped Arab male population enter new occupations) and women's labor force participation rate, as well as the internal changes in the Palestinian community, such as the increases in standard of living and average monthly income.

The labor force participation rate of Israel's Arab population aged 15 years and over reached 45% in 2017 (63% for males and 28% for females), up from 41% a decade earlier (61% for males and 20% for females). The average monthly income of Arab households reached NIS 10,773 in 2015, a 50% increase over 2007. In terms of higher education enrolment, the paper notes that in 2017, around 17% of undergraduate students and 14% of graduate students in Israeli universities were Arabs, compared to 10% and 6%, respectively in 2007.

The Arab community nevertheless continues to face significant economic challenges. First, it faces inequality from the government of Israel in terms of employment and development in terms of socioeconomic investment in Arab towns. Second, the Arab population has to endure internal challenges related in the first place to the collective culture. Comparing the previous data with figures from the Jewish community, we notice that despite the satisfactory indicators within the Arab community, the gap between the Arab and the Jewish population is still by far wide. For example, although the average monthly income rose to 10,773 NIS for an Arab household in 2015, the average income for a Jewish household was 15,427 NIS that year. This means that an Arab household would save only about half of what the Jewish household could save. What's more, Arab female participation rate in the labor force is less than half of that of the Jewish women, as shown in Figure 1.

Figure 1: Labor force participation rate for people aged 15 years of age and over by sex and ethnicity (2017)



Key challenges in the economic sector

The economic challenges are numerous, but the working group has chosen to focus on three aspects: the role of local government councils in the development of the economy in the Arab towns; the integration and employment of the younger generation and college degree holders in the labor market, and the economic education of the younger Arab generation.

1. Local government councils as a lever for economic development

The Economic Development Working Group holds that local government councils have a key role in the development of the economy of Arab towns, so much so that some councils have indeed contributed to advancing their economies. However, some councils have not genuinely supported or invested in existing or new initiatives in the community, let alone the failure to transform the market to accommodate non-traditional, innovative occupations. What's more, the councils have yet to create investment funds; the government aid is not significant; and planning for building industrial zones in Arab towns is almost non-existent.

Data show that only 3.5% of Israel's industrial zones are located in Arab towns. Moreover, areas allocated to industrial zones are disproportionately allocated within Arab and Jewish communities. For example, the industrial zone in Nazareth has an area of 40 dunums and it serves 72,000 Arab citizens. In contrast, the industrial zone

in Upper Nazareth is 8,000 dunums and it serves 41,000 Jews. In addition, the Economic Development Group has attached special importance to setting up support funds within the Arab communities, which would make investment in modern projects and schemes possible. The local government councils have an important role in this regard. In its current state, the labor market within the Arab community is still less diversified in terms of economic activities, modern business patterns and high-paying professions.

While the Arab local government units are the spearhead for addressing these economic challenges, the Economic Development Group is aware that the responsibility lies not solely with local authorities, but also equally with other actors, including the Ministry of Economy, the Ministry of Finance, the Center for Local Government, as well as the personal responsibility of everyone in the community. Therefore, any initiative will first focus on the heads and members of local government units. Later efforts should examine the best methods for demanding budgetary funds for the implementation of projects through the Ministry of Finance and the Ministry of Economy.

2. The integration and employment of the younger generation in the rapidly evolving labor market

Deliberation of the issue of Israel's Arab community employment has been going on for many years; yet the Economic Development Group believes that there are three aspects that the discussion has failed to substantially address:

- The unqualified manpower that can cope with the rapid changes in the labor market.
- Lack of awareness and exposure to employment opportunities in sectors of long-term economic returns.
- The employment of many college degree holders in businesses that do not match their academic background.

Since 2017, data have shown that Arab male enrolments in higher education social sciences and engineering programs are particularly significant (14.1% and 14%, respectively). Females, on the other hand, tend to prefer educational sciences and teacher training (37.6%) and medical programs (18.4%). In contrast, enrolments for both sexes in fields such as law, mathematics, statistics, computer science, physical sciences and biology account for only about 5% each.

The data also show that in choosing a major, young Arab men and women are still influenced by traditional and familiarity considerations regarding prospective professions, while modern disciplines are still uncommon, with very low enrolment rates. For example, 16.6% of Arab working population are employers (compared to 82.6% as wage earners). In addition, 59.2% of Arab men have taken blue-collar jobs against 6.5% working in white-collar jobs (compared to 25% among Jews). If anything, these figures highlight the need for professional and academic guidance for the younger generation when they enroll in higher education institutions or join the labor market.

According to a survey carried out by the Galilee Association for 2017, 40.7% of Arab working population worked in their fields of specialization, while 55.5% of them reported that they did not specialize in the first place; the rest either did not find a job in their area of specialization or did not look for such a job. Obviously, the workers with no specific field of specialization make up more than

half of the working population, which may well explain the high rate of blue-collar workers.

3. Economic Education

The Economic Development Group reckons that educating people on essential economic activities and concepts can create a generation that can adapt more effectively to modern economic developments and to the evolving labor market. In the absence of economic education, young people enter the labor market without being prepared to know their rights or negotiate about their entitlements with their employers. Hence, many working young people are unaware of how to claim their paid holidays/days in lieu, travel refunds, end-of-service benefits, etc. Some employers may take advantage of this ignorance to abuse the rights of workers.

Young people choose their college major based on considerations related to the conventional jobs found in the market, unaware of modern jobs and their good economic returns. Another challenge in this respect is young people's lack of skills needed to manage the economic aspects of the household. Today's Arab households in Israel are unable to manage their monthly budget or overcome the diffi-

culties they find in covering their monthly needs. As a matter of fact, the difference between the average monthly income of the Arab household and average monthly expenditure is hardly enough to justify opening a savings account or to plan for setting up a project that contributes towards the economic development of the household.

Action Program

The Economic Development Group has developed a detailed action program to address these three challenges. The program identified first the key quantitative indicators of the challenges / problems to be addressed, second the parties responsible for implementing the reform program, and third the activities that should be administered over the next two years to alleviate the constraints of the three challenges. For example, in relation to the third challenge, the group aims to develop an educational program that is later integrated into the different stages of school, which would prepare the younger generation to adapt to work challenges, and manage personal or household budget more effectively.

3- Public Finance¹

Public Revenues

During Q1 2019, net public revenues and grants dropped by 15% compared with the previous quarter and by 24% compared with the corresponding quarter 2018, reaching around NIS 2.8 billion.² This is attributed to the significant increase in clearance revenues by 21% and 37% compared with the previous and corresponding quarters respectively, reaching NIS 1.3 billion. Domestic revenues, on the other hand, rose by 35% compared with the previous quarter, while seeing a marginal drop compared with the corresponding quarter, reaching NIS 1.4 billion. This is ascribed to the rise in tax revenues of 25% and non-tax revenues of 30% compared with the previous quarter, reaching NIS 847.2 million and NIS 437.3 million respectively (Figure 3-1)

On the other hand, foreign aid and grants decreased sharply by 71% and 19% compared with the previous and corresponding quarters, standing at NIS 244.1 million (Table 3-1). During the quarter, Israel implemented a decision to deduct a percentage of the clearance revenues which is equivalent to the amount of money paid to the families of the Palestinian detainees. In response, the Palestinian government refused to receive incomplete clearance revenues (refer to Box 2 of this issue of the Monitor).

Net public revenues and grants were equivalent to 110% of actual public expenditures during Q1 2019 compared with 86% in the previous quarter. However, the ratio dropped to 80% of accrued public expenditures during the quarter (commitment basis) compared with 72% in the previous quarter.

1 Source of data: MOF, Monthly Financial Reports: Financial Operations, Expenditure and Revenues, and sources of Funding (Mar, 2019).
2 MOF, Monthly Financial Reports: Financial Operations, Expenditure and Revenues, and sources of Funding (Mar, 2019).

Figure 3-1 Structure of Public Revenues (NIS million)

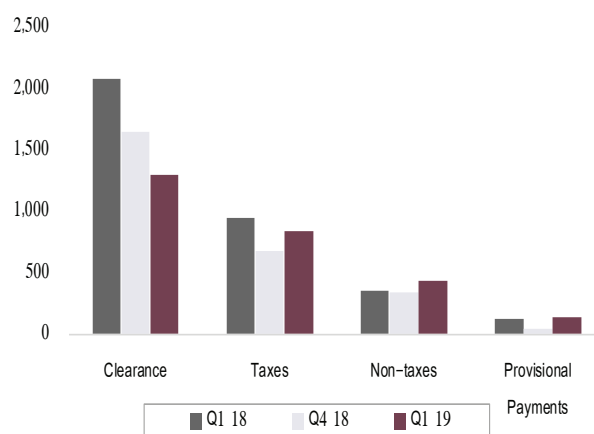


Table 3-1: Grants and Foreign Aid to the PNA (NIS million)

Item	2018				2019
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Budget support	157	482.1	522	679.4	598.4
Arab grants	140.1	236.3	303.7	410	396.3
Other Countries	16.5	245.8	218.3	269.4	202.1
Development funding	143.7	87.2	184.1	156.1	354.4*
Total	300.7	569.3	706.1	835.5	244.1

* During this quarter, a sum of NIS 448.1 million was refunded to the US consulate to close an old US grant. This reflected as a drop of NIS 354.4 million in the value of developmental projects grants (refer to Box 6 in the Monitor 56).

Public expenditure

By the end of Q1 2019, expenditure on most items began to witness a downward trend, which led to the decline in actual public expenditures by 33% and 23% compared to the previous and corresponding quarters respectively, reaching NIS 2.6 billion. Salaries and wages increased by 13% and 21% compared with the previous and corresponding quarters respectively, reaching about NIS 1.3 billion. In addition, non-wage expenditures decreased by 38% and 25% reaching NIS 1 billion. Net lending and development expenditures, as well, decreased during the quarter by 66% and 62% compared with the previous quarter, reaching NIS 84.9 million and NIS 153.3 million respectively (Table 3-2).

Government Arrears

During Q1 2019, government arrears reached NIS 1.1 billion, equivalent to about 37% of total public revenues and grants during the quarter. Around NIS 359.9 million of arrears were in wages and salaries, NIS 434.3 million in non-wages, NIS 126.8 million in provisional payments, NIS 102.1 million in developmental expenditures, and NIS 37.4 million in tax refunds (Table 3-2).

Table 3-2: the PNA's Accumulated Arrears (NIS million)

Item	2018				2019
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Tax refunds	12.3	27.6	51.1	19.1	37.4
Wages and salaries	128.6	134.3	119.9	94.1	359.9
Nonwage expenditures	170.9	159	287.7	468.9	434.3
Development expenditures	10.9	10.9	35.5	237.6	102.1
Provisional payments	104.3	8.7	28	(15.4)	126.8
Total arrears	427	323.1	522.2	804.3	1,060.5

Figures between brackets indicate negative value

Financial Surplus/Deficit

Developments on both the revenue and the expenditure sides during Q1 2019, led to a surplus in the total balance (before grants and aid) of NIS 5.5 million (0.04% of GDP). After grants and foreign aid, the deficit turned into a surplus of NIS 249.6 million (on cash basis), about 1.8% of GDP. On commitment basis, the deficit in the total balance (before grants and aid) reached NIS 1,528.5 million, dropping to NIS 1,282.6 million after grants and aid during the same period (Figure 3-3).

Total public debt

During the quarter, total public debt (denominated in NIS) decreased by 6% and 2% compared with the previous and corresponding quarters respectively, reaching NIS 8.4 billion

Figure 3-2: Structure of Public Expenditure (NIS million)

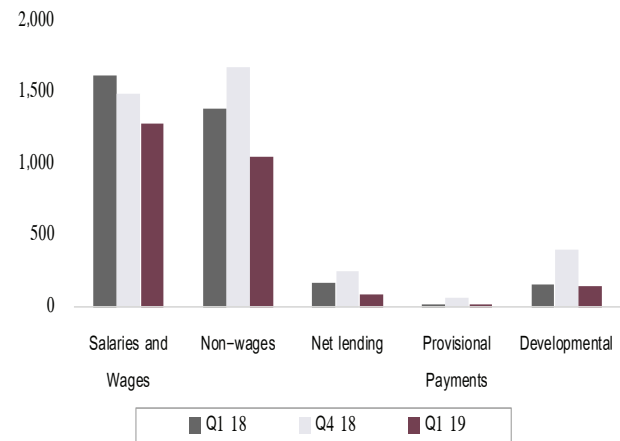


Figure 3-3: Government's Financial Balance (cash basis) as % to Nominal GDP

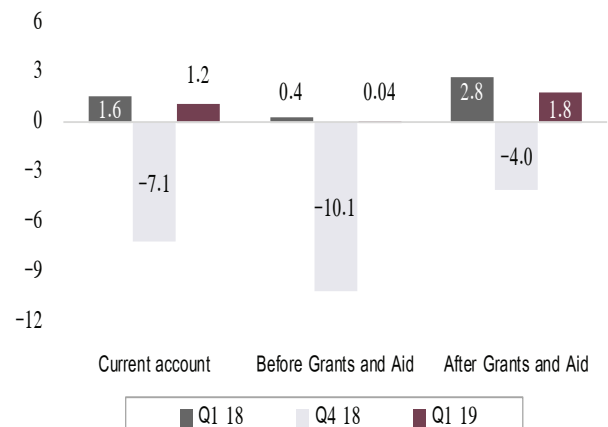


Table 3-3: Palestinian Government Public Debt (NIS million)

Item	2018				2019
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Domestic debt	4,913.9	4,860	4,785.5	5,034	4,668.0
Banks	4,863.1	4,809.2	4,734.8	4,983.3	4,617.3
Public institutions	50.8	50.8	50.7	50.7	50.7
External debt	3,674.2	3,777.7	3,772.1	3,882.1	3,744.3
Total public debt	8,588	8,637.6	8,557.7	8,916.1	8,412.2
Paid interests	48.5	82	66.9	48.9	28.0
Public debt as % to nominal GDP*	16.6%	16.5%	16.1%	16.2%	15.8%

* Figures differ slightly when calculated in USD due to changes in exchange rate.

(about 15.8% of GDP).³ About 55% of the debt was domestic and 45% foreign. Debt service during the quarter was NIS 28 million, which was paid on domestic debt only (Table 3-3).

³ It should be mentioned that by the end of Q1 2019, the government's debit denominated in dollars dropped by 2.3% compared with the previous quarter, while it declined by 5.5% compared with the corresponding quarter, reaching USD 2,315.2 million. Figures differ slightly when calculated in USD due to changes in exchange rate.

Box 3: The Palestinian Budget in the First Three Months of Clearance Revenue Interruption

In July 2018, the Israeli Knesset approved a law delegating the defense minister to submit an annual report to the State Security Cabinet detailing transfers made by the Palestinian Authority to Palestinian detainees in Israeli prisons and their families. The law divided the estimated annual amount by 12 and accordingly provided for deducting that amount from monthly clearance revenue (taxes collected by Israel on behalf of the Palestinian government).

Following the resolution, the Israeli authorities in mid-February 2019 deducted NIS 502 million from clearance transfers, based on estimates that the Palestinian government transfers to detainees and their families a monthly amount of USD 12 million per month. In the deliberations that led to the resolution, the Israeli Prime Minister called on security officials to identify additional payments made by the Palestinian National Authority to “terrorists” and their families, that could be considered for equivalent deduction from clearance revenues.¹

The Palestinian government refused to receive incomplete clearance revenue. The Israeli decision was the latest episode of a process that previously had provoked repeated protests by the Palestinian side over opaque methods of calculation, arbitrary deductions, and frequent withholding of clearance transfers. In this Box, we look at the impact of the interruption of clearance transfers on the Palestinian budget, focusing on the first three months (March-May 2019).

Revenue and expenditure

Table 1 records the public revenues in the first three months of the interruption of clearance transfers as compared to the 2018 corresponding three months. The figures are presented on a cash basis, i.e., amounts actually received, not amounts accrued. Clearance transfers in March-May 2019 were only 57% of transfers in the corresponding months of 2018, while public revenues in March-May 2019 were only 53% of those recorded in the 2018 corresponding period. In the three months concerned, local collection was 4% lower than its level in the previous year’s corresponding months; yet foreign aid and grants was higher by almost 30%.

In March-May 2019, revenues totaled NIS 1.630 billion, while expenditure (also on cash basis) reached NIS 2.860 billion, which resulted in a nominal deficit of NIS 1.230 billion during the three months.²

Despite the large nominal deficit, the budget hardly covered 70% of expenditure during the three months, as shown in Table 2. Salaries and wages drained NIS 4.4 billion (or 46% of total actual budget expenditure), which covered only 82% of the wage and salary bill during the period.³

Table 1: Palestinian Budget Revenues on Cash Basis (in NIS millions)

	2018			2019		
	March	April	May	March	April	May
	1,009.3	859.5	1,039.6	311.3	261.2	293.0
	301.9	281.4	320.0	311.3	261.2	293.0
	707.4	578.1	719.6	0	0	0
	36.6	177.6	367.8	317.6	265.9	180.1
	1,045.6	1,037.1	1,407.4	628.9	527.1	473.1

Source: Ministry of Finance, Monthly Financial Reports for 2019: Financial Operations- Revenues, Expenditures, and Financing Sources (May, 2019).

Table 2: Actual Expenditure on Cash Basis / Expenditure on Accrual Basis (%)

	2018			2019		
	March	April	May	March	April	May
	91	93	91	57	60	133
	87	78	97	64	49	66
	94	97	93	66	56	63
	89	89	94	61	53	88

Source: Ministry of Finance, Monthly Financial Reports for 2019: Financial Operations- Revenues, Expenditures, and Financing Sources (May, 2019).

² The deficit on an accrual basis (the difference between the revenues actually generated and the budgetary expenditure commitments) was approximately NIS 2.5 billion during March-May.

³ This does not necessarily clash with the Government’s decision to pay 60% of the public employees’ monthly salaries, since the decision also provides that an employee’s pay should not be less than NIS 2,000 or more than NIS 10,000, in addition to the fixed conveyance allowance for all public servants.

¹ Haaretz, Feb 17, 2019.

Arrears and public debt

The budget deficit was financed on a cash basis and also on an accrual basis from two sources.

- First, accumulation of arrears: Arrears (unpaid government obligations to employees, local suppliers, municipalities, etc.) increased by NIS 1.095 billion during March-May 2019. Almost a quarter of this amount was late payments to government employees, and almost half of it was owed to the private sector. By the end of May 2019, the government had accumulated over NIS 4 billion in arrears.
- Second, increased borrowing from banks: Table 3 shows that loans and bank facilities granted to the government increased from NIS 3.6 billion at the end of February to about 4.7 billion at the end of May. This was further compounded by an 11% rise in public sector debt, while external debt remained almost unchanged. The result was an increase in public debt from NIS 8.2 billion to NIS 9.4 billion (NIS 1.2 billion increase).

Table 3: Public Debt in 2019 (in NIS millions)

	Feb.	March	April	May
	4,504.3	4,668.0	5,108.8	5,670.5
	3,630.2	3,789.3	4,179.2	4,697.2
	874.1	878.7	929.6	973.3
	3,727.5	3,744.3	3,723.8	3,733.2
	8,231.8	8,412.3	8,832.6	9,403.7

Source: Ministry of Finance, Monthly Financial Reports for 2019: Financial Operations- Revenues, Expenditures, and Financing Sources (May, 2019).

4- The Banking Sector¹

There are 14 banks operating in Palestine, 7 of which are domestic operating through 356 branches and offices, of which 297 are located in the West Bank and 59 in the Gaza Strip. Around 229 branches and offices are owned by domestic banks while 127 are owned by chartered banks.

By the end of Q1 2019, net assets (liabilities) of the banking sector had increased by 2.3% compared with the previous quarter, and by 3.7% compared with the previous and corresponding quarters respectively, reaching USD 16.5 billion (Table 4-1)

Credit Facilities

During Q1 2019, the credit portfolio constituted 52% of the total banking assets compared with 52.3% in Q4 2018, reaching USD 8,569.5 million. Credit facilities constituted 69% of total public deposits during the quarter. On the other hand, the private sector received the biggest share of credit facilities (85% of total) against 15% for the public sector.

By region, the West Bank had the lion's share of total credit facilities, 89% compared with 16% for Gaza Strip. Loans were the predominant form of credit facilities (83%), against about 16% for overdraft accounts, and 1% for open-end leases. By currency, the US dollar continued to account for the biggest share of credit (46%) compared with 37% granted in Shekels, and 15% in Jordanian Dinars (Figure 4-1).

Data show an increase of 3% in facilities granted to real estate and construction, amounting up to USD 1,606 million during Q4. Facilities granted to trade, industry and mining increased as well by 1% and 2% respectively, reaching USD 1,558.6 million and USD 444.0 million respectively. Facilities granted to the tourism, hotels and restaurants sector increased by 24%, reaching USD 93.1 million.

Table 4-1: Consolidated Balance Sheet of Licensed Banks Operating in Palestine (USD millions)

Item	2018				2019
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Total assets	15,916.7	15,763.0	16,179.4	16,125.0	16,503.2
Direct Credit Facilities	8,175.4	8,260.0	8,293.6	8,432.3	8,569.5
Deposits at PMA & Banks	4,093.5	3,937.2	3,875.2	3,763.7	3,712.9
Securities Portfolio and Investments	1314.0	1,324.3	1,325.4	1,385.5	1,362.2
Cash and precious metals	1,294.6	1,255.9	1,642.6	1,582.6	1,711.4
Other assets	1,039.2	985.5	1,042.4	960.9	1,147.2
Total liabilities	15,916.7	15,763.0	16,179.4	16,125.0	16,503.2
Total deposits of the public (non-bank deposits)**	12,002.3	11,992.6	12,194.2	12,227.3	12,394.4
Equity	1,926.8	1,819.7	1,863.9	1,912.0	1,931.4
Deposits of PMA and Banks (bank deposits)	1101.2	1006.9	1,178.0	1,033.6	1,116.8
Other liabilities	330.9	293.8	263.5	269.5	361.3
Provisions and depreciation	555.4	650.1	680.1	682.5	699.3

* Items in the table are totals (including provisions).

** Non-bank deposits including the private and public sectors' deposits.

¹ Source of Figures: PMA, May 2019. The Consolidated Balance Sheet for Banks, List of profits and losses, PMA database.

Figure 4-1: Distribution of Total Direct Credit Facilities (USD million)

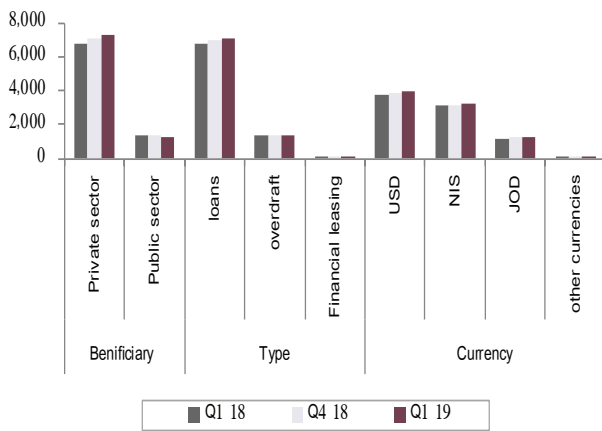
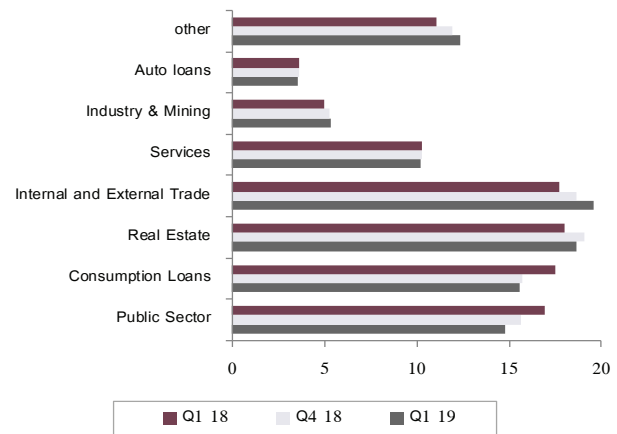


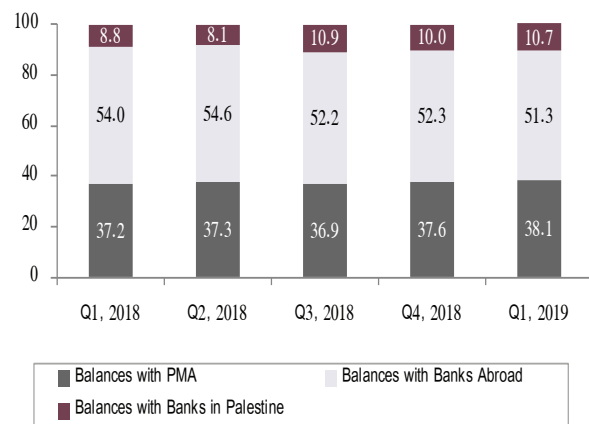
Figure 4-2: Distribution of Credit Facilities by Sector (%)



Deposits at PMA & Banks

During Q1 2019, balances at the PMA and banks continued to decline by 1% compared with the previous quarter, reaching USD 3,712.9 million (around 22% of total bank assets). This decline is attributed to a 3% decline in balances at banks abroad. Meanwhile, balances at local banks grew by 5%. Compared to the corresponding quarter 2018, the quarter witnessed a 14% and 7% decline in balances at banks abroad and at PMA balances in Palestine respectively, whereas balances at banks in Palestine grew by 10% (Figure 4-3).

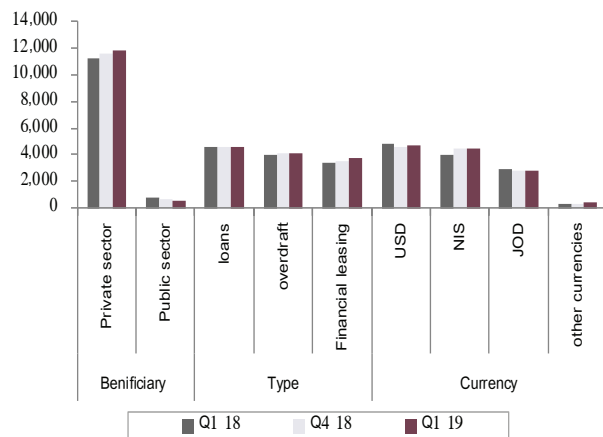
Figure 4-3: Deposits at PMA & Banks (%)



Deposits

By the end of Q1 2019, total deposits rose by 2% compared with the previous quarter, reaching USD 13,511.2 million. Compared with the corresponding quarter 2018, total deposits increased by 3%. The share of the West Bank of total deposits was 90%, against 10% for the Gaza Strip, Note that the private sector deposits were 95% of the total, compared with 5% for the public sector (Figure 4-4).

Figure 4-4: Distribution of Deposits (USD million)



Bank Profits

By the end of Q1 2019, bank profits (net income) decreased by 2% compared with the previous quarter, reaching USD 47.7 million. This was driven by a rise in expenditures by 2% (equivalent to USD 3.3 million), reaching USD 183.2. On the other hand, banks' revenues stood at USD 230.9, a rise of 1% or equivalent to USD 2.5 million; as a result net income increased by 13% compared with the corresponding quarter 2018 (Table 4-2).

Average Interest Rates on Deposits and Loans

Average interest rates on loans in the three currencies in circulation declined during Q1 2019 compared with the previous quarter, reaching 6.66%, 5.87%, 7.23% for JOD, USD, and NIS loans respectively. On the other hand, average interest rates on deposits in the three currencies rose during the quarter, reaching 3.36% for JOD deposits, 2.44% for NIS deposits, and 2.84% for USD deposits.

These changes over the consecutive quarters affected the margins between the deposits interest rates and that of lending facilities, as the margin on the USD decreased from 3.54 percentage points to 3.03 percentage points; from 5.20 percentage points to 4.79 percentage points for NIS; and from 3.8 percentage points to 3.3 percentage points for the Jordanian Dinar during the same period (Figure 5-4).

Table 4-2: Sources of Revenues and Expenditure of Licensed Banks (USD millions)

Item	2018				2019
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Revenues	216.6	218.6	214.4	228.4	230.9
Paid Interest	152.2	156.4	158.7	164.2	163.1
commissions	33.0	32.4	32.3	31.1	30.6
Other Revenues	31.4	29.8	23.4	33.1	37.2
Expenditures	174.3	176.0	168.5	179.9	183.2
Paid interest	29.4	31.7	27.0	36.2	33.0
commissions	2.6	2.8	3.2	2.4	3.0
Other expenditures	16.5	15.5	18.9	18.8	23.9
Operational expenditures	109.0	109.0	109.4	109.7	110.6
Taxes	16.8	17.0	10.0	12.8	12.7
Net Income	42.3	42.6	45.8	48.5	47.7

* Others includes expenditures and revenues of financial securities and investments, currency exchange deals, off-budget operations, and other operational expenditures and revenues, in addition to allocations.

* net income = net revenues - expenses

Clearance

During Q1 2019, the value of cheques presented for clearance decreased by 5% compared with the previous quarter, amounting to USD 3,072.1 million. By region, the value of cheques presented for clearance in the West Bank were USD 2,870.0 million, against USD 202.1 in the Gaza Strip. However, compared with the corresponding quarter 2018, their value dropped by 1% (Figure 4-6).

Returned Cheques

The value of returned cheques declined by 2% compared with the previous quarter, while it was less by 0.3% compared with the corresponding quarter, reaching USD 286.3 million. The value of returned cheques in the West Bank were USD 272.7 million, against USD 13.7 million in the Gaza Strip. However, the value of returned cheques as a percentage to total cheques presented for clearance, rose slightly during the quarter to 9.3% compared with 9.0% in the previous quarter (refer to Figure 4-7 and Box 4 in Monitor 53).

Table 4-3: SCIs data

Item	2018				2019
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Total Loans Portfolio (USD millions)	215.5	215.4	212.5	205.7	217.2
West Bank	149.8	153.1	154.4	151.7	163.7
Gaza Strip	65.7	62.3	58.1	54.0	53.5
Active Clientele	71,759	70,922	68,942	65,458	80,314
No. of Offices and Branches	81	81	81	81	93

Specialized Credit Institutions (SCIs)

By the end of Q1 2019, the number of specialized credit institutions (SCIs) licensed by the PMA stood at 7, following the addition of the UNRWA's Microfinance Program announced by the PMA's authorization of 10/2/2019.

Figure 4-5: Average Interest Rates on Deposits and Loans by Currency, (%)

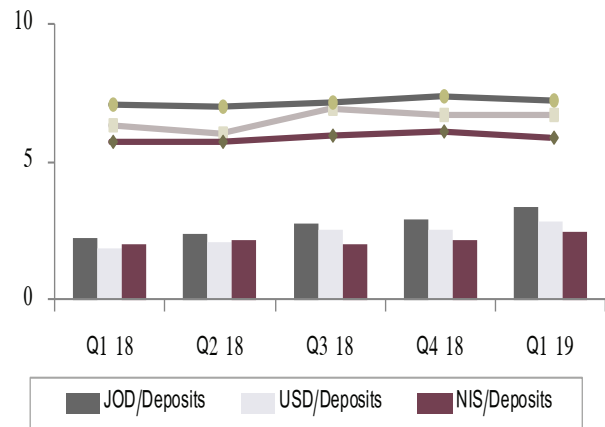


Figure 4-6: Value of Cheques Presented for Clearance and Returned Cheques (%)

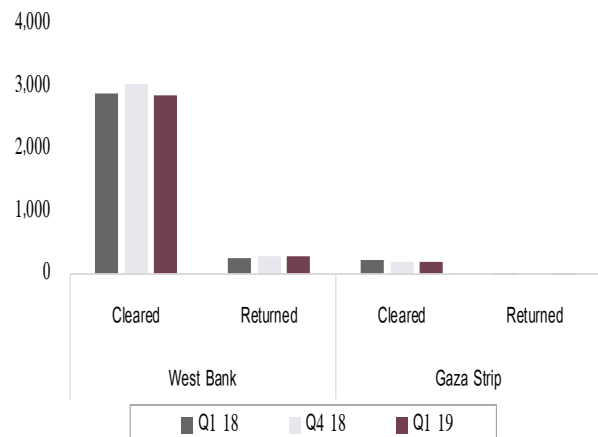
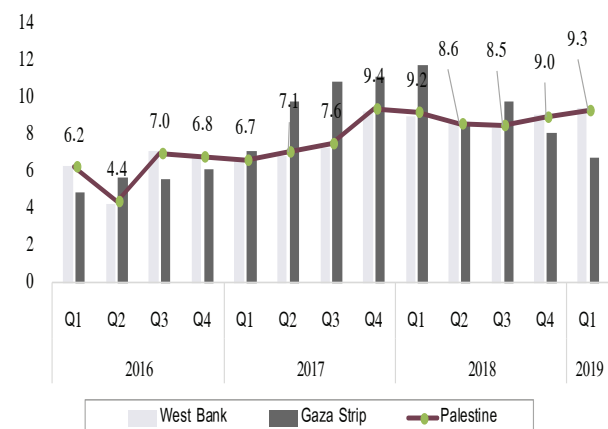


Figure 4-7: Percentage of Cheques Presented for Clearance to Returned Cheques (%)



By the end of Q1 2019, total assets of SCIs grew by 3% compared with the corresponding quarter, standing at USD 253.4 million. This resulted from the rise in both cash by 16% and commercial loans portfolio by 6%, deposits (balances) by 56%, against the decline in Islamic loans by 6%. These companies' assets distribute as 68% commercial loans, 7% Islamic loans, and 12% deposits.

The credit portfolio of SCIs increased by 6% compared with the previous quarter and by 1% compared with the corresponding quarter 2018, reaching USD 217.2 million; around 75% of loans were granted in the West Bank against 25% in the Gaza Strip (Table 4-3).

5- The Non-banking Financial Sector¹

The Securities Sector

By the end of Q1 2019, the market value of traded shares in Palestine Stock Exchange (PEX) reached USD 3.8 billion, around 26% of GDP at current prices.² Compared with Q4 2018, the market value of traded shares increased by 0.6%, while it decreased by 3% compared with the corresponding quarter 2018. Al Quds index closed at 530.5 points. Whereas it didn't rise compared with the previous quarter, it decreased by 6% compared with the corresponding quarter (Table 5-1).

On the other hand, the total number of market traders stood at 70,660 by the end of Q1 2019, around 5% of whom were foreigners, mostly from Jordan.

The volume and the value of traded shares increased significantly in Q1 2019 by 139% and 153% respectively, compared with Q4 2018. This is attributed to a group of factors, mainly improvement in the trading activity of listed companies recovering from the contracted trading activity in Q4 2018. In addition, listed companies consolidate their financial positions at the beginning of each year ahead of convening their general assembly meetings and distribution of dividends. On the other hand, the volume and the value of traded shares in Q1 2019 decreased by 30% and 39% respectively, compared with the corresponding quarter 2018 respectively. This is partly due to a big merger deal that took place in Q1 2018, i.e. acquisition of 45% of the Palestine Islamic Bank shares by the National Bank and other investors.

Figure 5-1 shows the distribution of market capitalization by their market shares, showing that the share of corporations was 40% (USD 1,481.0 million) compared with 27% for individuals (USD 1,003.2 million).

Insurance Sector

By the end of Q1 2019, the insurance portfolio (gross written insurance premiums) rose by 38% compared with the previous year, reaching USD 81.9 million. It rose by 38% compared with the previous quarter and by 1% compared with the cor

On the other hand, net compensations incurred by the insurance sector increased by 13% and 5% compared with the previous and corresponding quarters respectively. In addition, the insurance sector investments grew by 4% compared with the corresponding quarter 2018 (Table 5-2).

1 The source of figures in this section: Palestinian Capital Market Authority (PCMA).

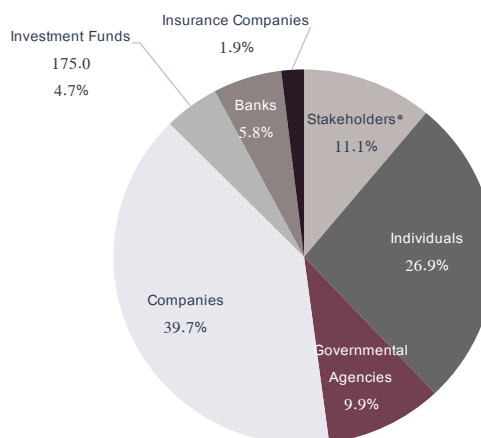
2 The 2017 current prices of GDP are used to reflect the accumulative market value of traded shares.

Regarding loans distribution by economic sectors, real estate sector loans continued to dominate with the biggest share of loans, around third (29%), followed by the commercial sector (27%).

Table 5-1: Selected Financial Indicators of Trading Activity in PEX

Item	Quarter 1	Quarter 4	Quarter 1
Volume of Traded Shares (million share)	84.3	24.7	59.0
Value of Traded Shares (USD million)	170.3	40.9	103.3
Market value (million dollars)	3,891.2	3,734.9	3,757.8
No. of deals	11,433	5,761	8,698
Total number of Traders	71,572	70,981	70,660
Palestinians	68,240	67,616	67,355
Foreigners	3,332	3,365	3,305

Figure 5-1: Distribution of Market Capitalization by Trader Type (as of the end of Q1 2019) (USD million)



*Individuals who have direct or indirect relation with the company because of their job position or relation.

Table 5-2: Selected Financial Indicators of the Insurance Sector in Palestine

Item	Quarter 1	Quarter 4	Quarter 1
Gross written insurance premiums	81.3	59.3	81.9
Total investments of insurance companies	242.5	249.3	251.6
Net compensations incurred by the insurance sector	(38.6)	(36.0)	(40.7)
Retention ratio	76.2%	94.4%	79.5%
Claims ratio	62.3%	64.3%	62.5%

Table 5-3 presents key insurance indicators that reflect the relative importance of the insurance sector in the Palestinian national economy and in some Arab countries. The insurance penetration rate is the ratio of premium underwritten to GDP at current prices and Insurance Density (the ratio of total premium underwritten to the total population) measures the individual's share of the total insurance portfolio. The Penetration Rate in Palestine (1.8% in 2017) is higher than that in Egypt, Kuwait, Algeria, yet below that in Jordan, Lebanon, and Morocco. However, insurance density (USD 53 in Palestine in 2017) is much less in Jordan, Lebanon, and Morocco. Table 5-3: The spread of Insurance Services and Products in Arab Countries During, 2015 - 2017

Table 5-3: The spread of Insurance Services and Products in Arab Countries During, 2015 - 2017

Country	Penetration Ratio (%)			Insurance Density (US \$)		
	2015	2016	2017	2015	2016	2017
Kuwait	0.7	0.7	0.7	207	199	201
Egypt	0.6	0.6	0.7	22	22	16
Algeria	0.8	0.8	0.7	32	30	29
Palestine	1.4	1.6	1.8	37	44	53
Saudi Arabia	1.5	1.5	1.4	308	305	296
Jordan	2.1	2.1	2.1	85	88	89
Lebanon	3.1	3.2	3.2	261	267	276
Morocco	3.1	3.5	3.5	89	101	104

*Source: Sigma magazine issued by the Swiss Re institute, <http://www.sigma-explorer.com>

As figure 5-2 shows, there is a significant concentration in vehicle insurance in the insurance portfolio in Palestine, which constituted 59% of the total portfolio followed by the health sector by 17%. Figure 5-3, presents the market share of insurance companies, where three companies of the ten operating companies dominated 54% of gross written premiums in the Palestinian insurance sector by the end of Q1 2019.

Financial Leasing

The number of leasing companies registered with PCMA was 9. The total volume of contracts were 407 valued at USD 20.1 million by the end of Q1 2019. This represents a decline of 21% and 34% in the volume and value of contracts compared with the previous quarter. On the other hand, the volume of contracts increased by 12% compared with the corresponding quarter, which is attributed to widespread marketing campaigns, and increased awareness about the financial leasing sector. Yet, the value of contracts decreased by 3% (Table 5-4).

By region, financial leasing contracts are concentrated in Ramallah (39%), followed by Nablus (14%), then Jenin (12%). Around 35% of contracts distribute among the rest of the Pal-

Figure 5-2: Distribution of the Insurance Portfolio Components by Insurance Sector Activity (as of the end of Q1 2019)%

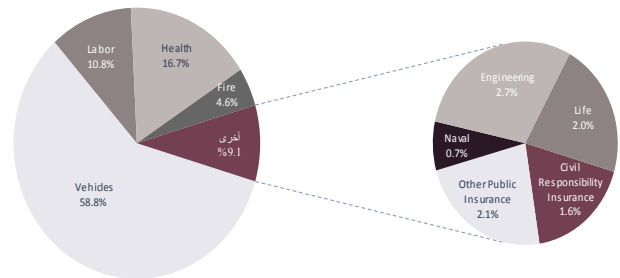


Figure 5-3: Distribution of the Insurance Portfolio Components by the Insurance Company (as of the end of Q1 2019) %

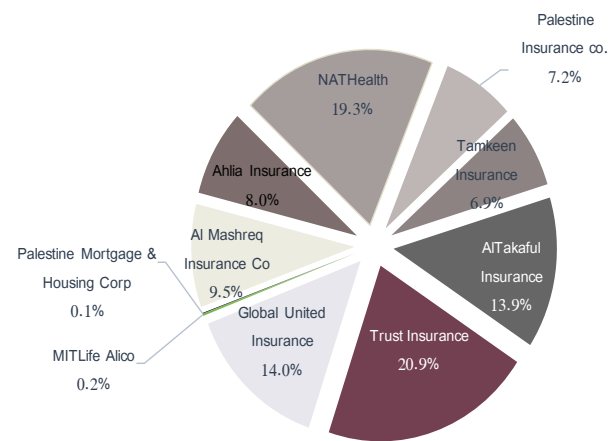


Table 5-4: Total Value and Volume of Financial Leasing Contracts

Quarter	Total Value of Financial Leasing Contracts (USD Million)	Total Volume of Financial Leasing Contracts
Q1, 2018	20.7	362
Quarter 4, 2018	30.3	517
Quarter 1, 2019	20.1	407

estianian cities. Financial leasing is still concentrated in motor vehicle leasing (73% of total contracts), which is attributed to the ease of registering ownership of vehicles at the transportation department and therefore the low-risk associated with its leasing.

Box 4: PEX performance in 2018 and projections for 2019

The role of the stock exchange in economic development

A capital market (stock exchange) plays a fundamental role in advancing a national economy. A functioning capital market contributes to economic growth and development through different ways, including the provision of guidelines for investors in areas of greatest production capacity, as well as contributing to raising capital formation rates. Capital markets also play a major role in financing economic development through cooperation with listed shareholding companies. Because of the potentials that such companies have— which some governments cannot provide— the results of such cooperation have now become characteristic of economic progress in the modern world, not only in terms of investment and generating profits, but also regarding the optimal tapping of national resources. For companies' investment initiatives to pay off, they need a sustainable, free market that ensures transparent and efficient trading, which capital markets provide. The existence of a stock exchange ensures a safe investment environment and provides transparent indicators of current and future profitability trends and investment conditions in the country. Capital markets also play an important role at the micro-economic level (individuals and companies) by facilitating the accumulation of capital (savings) from those who do not have prior investment plans, and making this capital available to businesses that need to finance their actual investment plans.

Some economists have questioned the functioning of an economy in the absence of a capital market. They have generally concluded that the absence of such markets would lead to an inefficient market allocation of available resources, which could weaken economic growth and per capita income.

Securities Sector in Palestine

Despite the hardship Palestinians endure as a result of Israeli occupation, the Palestine Stock Exchange (PEX) is top-tier compared to the Arab capital markets. The PEX has made impressive strides, for example becoming the first electronic market in the Arab region. Starting in 1997 (then called Palestine Securities Exchange), two years before Amman Stock Exchange, the PEX began with just under 10 listed companies. By 2018, the number had grown to 48 companies, and the market witnessed important developments in terms of legislation regulating transactions, companies' disclosures, and measures enhancing efficiency of trading and investor protection.

The Palestine Capital Market Authority (PCMA) has gained full membership in the International Organization of Securities Commissions (IOSCO), the world's highest professional body that sets the standards for the securities sector. Palestine has also joined the states that signed the Multilateral Memorandum of Understanding, thus becoming the 101st member. The PEX also obtained full accession to the World Federation of Exchanges in 2016. These advantages have strengthened confidence in PEX and helped enhance its position in international markets.

Development of the PEX indices (1997–)

Throughout its history, the PEX has witnessed several episodes of volatility as shown in Figures 1 and 2. Figure 2 demonstrates that stock market activity suffered a downturn in the years of Al-Aqsa Intifada (2000-2004), and then saw a remarkable recovery thereafter until 2008, when it suffered a marked decline in market activity owing to corrective measures and other conditions related to the Palestinian economy. Despite the sharp fluctuations, the indicators show an upward trend over the years.

Figure 1: Change in PSE market value, 1997-2016 (USD millions)

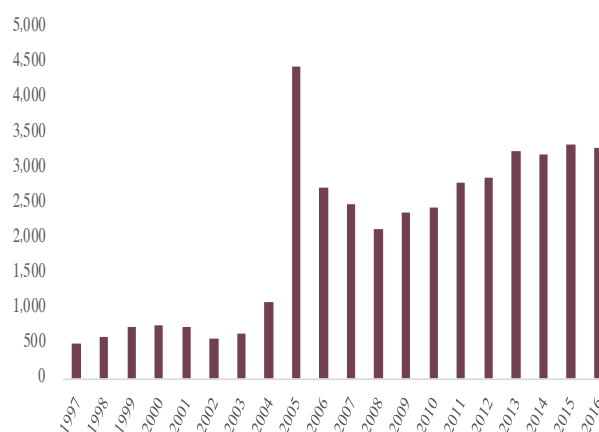
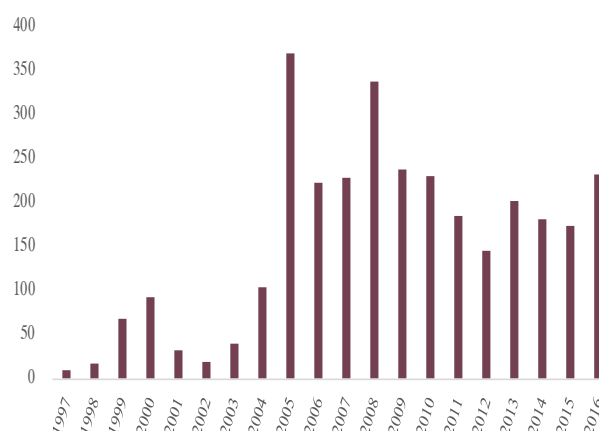


Figure 2: Number of shares traded, 1997-2016 (in millions)



PEX performance in 2018

The PEX performance in 2018 resonated with the macroeconomic conditions prevailing in the West Bank and Gaza Strip. Preliminary estimates by the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) reveal a slowdown in economic performance in 2018, with GDP growth at only 0.7% (well under 3%, the rate for 2017), which translated into a 1.5% decline in GDP per capita. In terms of economic activities, the industry, agriculture and construction reported growth in value added by 5%, 4% and 0.7%, respectively. Meanwhile, the value added of services and other branches shrank by 1%. Despite the overall 2% increase in the number of employed,

the unemployment rate increased to 31% up from 29% in 2017, as the rate jumped beyond 50% in the Gaza Strip during the first three quarters of 2018.

Table 1 shows overall negative PEX figures in 2018 compared to 2017: a 25% decline in the value of shares traded and a 34% decline in transactions. At the sectoral level, the market value of the banking and financial services sector fell by 7%, while those of the investment sector and services sector fell respectively by 6% and 5%. By contrast, the market value of the insurance sector increased by almost 30%, while it remained unchanged for industrial companies. Meanwhile, the number of shares traded improved only in the banking and financial services sector, which, together with the insurance sector, saw also improvements in the value of the shares traded. Foreign investments listed in the PEX totaled USD 1.37 billion (about 37% of the market value of the stock market), which is 3% lower than in 2017.

The previous analysis exhibits how the performance of the stock exchange is closely linked to overall economic performance. This reasoning is intuitive, as the structure of the stock market and the changes it witnesses are correlatively associated with the developments occurring in the economy, such that the stock exchange performance affects the performance of the economy, and the other way around. In other words, a well-functioning stock exchange tunes in on the overall state of the economy.

Projections of PEX performance

The performance of the PEX in 2019 is more likely to be impacted by the tense political relationships between the Palestinian and

Israeli sides, which is expected to lead to a decline in financial support, a freeze of clearance transfers, and more Israeli constraints on Palestinian various economic sectors. A host of political factors is expected to adversely affect performance of the PEX in different ways, including:

- A decline in household savings due to delays in paying the government employees, which resulted from Israel's withholding of Palestinian clearance revenues.
- A reluctance of the potential Palestinian investors given the uncertain climate and little investor-confidence.
- A decline of foreign investment due to slow economic activity and uncertain political conditions in the regional countries.
- Further deterioration of already poor economic conditions in the Gaza Strip and freeze of investment activities there, which will impact the expansion of companies not only in the Gaza Strip, but also in the West Bank.

Notwithstanding the bleak picture, there is still much to be done to improve the performance of the PEX, even under the current political standoff: encouraging unlisted companies in Palestine to join the PEX; increasing the depth of the financial market, creating new financial instruments, solving the problem of market concentration (which would auger well for the performance of the stock market); enhancing confidence of existing investors in the stock market; and encouraging prospective and potential investors to list their businesses on the PEX.

Table 1: Palestine Stock Exchange Performance Indicators (2017-2018)

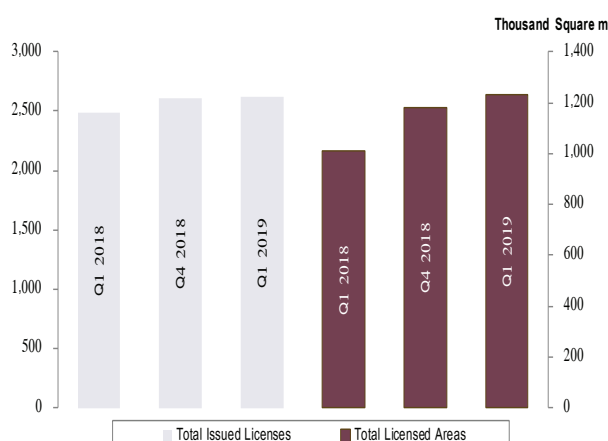
Performance Indicator	Number of shares traded	Trading Value (USD)	Market Value (USD)	Al-Quds Index (points)	Number of transactions
2017	271,163,750	469,070,221	3,891,495,531	574.58	53,205
2018	185,071,060	353,476,019	3,734,921,019	529.35	35,030
Change (%)	-32%	-25%	-4%	-8%	-34%

6- Investment Indicators¹

Building Licenses

Figure 6-1 presents the changes in the number of registered building licenses and licensed areas. The number of issued building licenses reached 2,617 during Q1 2019, a rise of 5% compared with the corresponding quarter 2018. Licenses of non-residential buildings constituted 10% of the total. On the other hand, licensed areas of buildings amounted to 1,232.1 thousand square meters in Q1 2019, which is higher by 22% compared with the corresponding quarter 2018.

Figure 6-1: Issued Building Licenses and Licensed Areas in Palestine*



* Data do not include that part of Jerusalem, which was annexed to the Israeli occupation forcefully by its occupation of the West Bank in 1967.
**do not include licenses of fences

Vehicle Registration

Because of their high prices, vehicles are often purchased via bank loans. Therefore the number of vehicles registered for the first time is considered a good indicator of the economic situation and prospects. The number of new and used cars (registered for the first time) in the West Bank in Q1 2019 fell sharply compared to the previous and corresponding quarters, as it arrived at the 5,764 car mark, which is less than the previous quarter by 3002 cars and by 2,238 cars compared with the corresponding quarter 2018. Second-hand vehicles made up 78% of the total, 12% of which were imported from Israel (Table 6-1).

Table 6-1: New and Second-hand Vehicles Registered for the First Time, West Bank

Month	Vehicles from international market (new)	Vehicles from international market (second-hand)	Vehicles from the Israeli market (second-hand)	Total
Q1 2018	1,353	6,130	519	8,002
Q4 2018	1,755	6,560	451	8,766
Q1 2019	1,240	3,988	536	5,764
Jan	476	1,193	198	1,867
February	391	1,892	189	2,472
March	373	903	149	1,425

1 Source of figures: PCBS, 2019, Statistics on Building Licenses, and the MoF, 2019, Palestinian Customs and Excise Dep. Unpublished data.

Box 5: A standard VAT rate or differential VAT?

Does adopting different VAT rates on goods, rather than a single flat rate, help reduce income inequality? This is the important question the Bank of Israel tried to answer in a report published in Israel Economic Review.¹

Unquestionably, the debate in Israel on the advantages and disadvantages of the differential VAT rates compared to a standard rate system is also important for Palestine. First, under the Paris Economic Protocol, the VAT rates in Palestine are linked to those in Israel. Second, Palestine has adopted the main components of the tax system applied in Israel. Third, there are repeated calls in both Israel and Palestine to adopt differential tax rates in order to reduce the cost of living for the poorer segments.²

A standard VAT rate or differential VAT?

Literature in the field agrees that a standard rate of VAT on all goods is simple and with relatively low collection and administrative costs. A standard VAT rate has the additional advantage of relatively little impairment to economic efficiency because it raises all prices by the same percentage and thus does not affect the choices of producers and consumers. Many countries, however, have chosen the differential VAT regime (including a zero rate or an exemption). Countries doing so aim to achieve two things: mitigating economic inequality by making the consumption basket of low-income households less costly (through low rates on basic goods); and encouraging people to consume certain products by lowering the rate of VAT that applies to them (e.g. low rates on books) or certain activities (e.g. low rates on tourism activities). There are 5 countries in the European Union with 4 different VAT rates, and 8 countries with 3 different rates. The main objective is to support low-income household consumption and stimulate (or reduce) the consumption of certain goods.

VAT in Israel

In 1976, Israel introduced the VAT, then at 8%, but it was increased gradually over the years to 17% now. Revenue from VAT totaled NIS 68 billion in 2009, or about 34% of the total tax revenue that year. This is higher than the average in the OECD countries (19%).

Israel generally applies a uniform VAT rate, but there are reduced VAT rates:

- Differential by product: Exemption on vegetables and fruit as well as tourism products (e.g., tourist hotel stays)
- Differential by incorporation: Reduced VAT rates on non-profit organizations.
- Differential by place of sale: Most sales in the Eilat area are exempted from VAT in order to encourage investment and employment in that area.

1 C. Gotlibovski & N. Yaacobi (2018): Should Israel Adopt Differential VAT? Examining the Expected Implications in View of Theory and International Experience. Israel Economic Review Vol. 16, No. 2 pp. 97-139 <https://www.boi.org.il/en/Research/Periodicals/Pages/IsERVOL16NO2.aspx>

2 For more information on VAT and its implementation, see The Economic Monitor, issue 51.

- Differential by type of customer (exports–zero VAT).

A report by the State Revenue Administration for 2009 estimated the loss of VAT revenue owing to exempt and zero-rate transactions at about NIS 3 billion (NIS 1.89 billion on account of zero-rate VAT on fruit and vegetables, NIS 590 million due to the exemption of incoming-tourism services, and NIS 540 million due to the exemption in Eilat). These figures suggest that the effective rate of VAT in 2009 was 13.8 percent, compared with 10.5 percent, the average in the EU countries. The questions that the Bank of Israel's study tried to answer are: Have the exemptions from VAT led to tangible benefits for the poor? Should the number of exempted goods be increased or alternatively reconsidered? Are different VAT rates the best way to improve income distribution and reduce inequality?

Income inequality and utility inequality

To provide adequate answers, the BOI's report used two different approaches to measure social inequality. The first measures inequality using variation in the average share of each population group in the disposable income (for example, the poorest 10% of the population have a monthly disposable income of NIS 12,667, while the average monthly income of the richest 10% of the population is NIS 30,809). In other words, the first approach measures inequality relative to income purchasing power. The second approach provides estimates of utility inequality, which requires taking into account the difference in individuals' earning ability. The difference between the two approaches is reflected in the inclusion of inequality in the level of leisure relative to utility and earning capacity. The assumption is that inequality should be measured not only by the variation in the purchasing power, but also by the difference in utility achieved in relation to the level of leisure. A uniform income tax allows people with high capabilities to reduce their work hours, thereby reducing their tax liability. By reducing work hours, these people enjoy greater untaxed leisure, which creates inequality. The inclusion of leisure in the analysis requires setting different rates on different products depending on the purchasing power of the population segment and its percentage of consumption: high VAT rates on products consumed by individuals with high capabilities (products generating high earnings) and low on products consumed by the underprivileged (products generating low earnings).

The effect of zero VAT on vegetables and fruits on inequality

The report asked whether exempting fruit and vegetables from VAT mitigates inequality as measured by the variation in the purchasing power of the disposable income of the population. The analysis found that repealing the zero-rate VAT on fruit and vegetables would have several implications. First, the consumption basket of the lower income decile will rise in price by 0.7 percent and that of the uppermost decile will increase by 0.4 percent. Second, the move will induce a slight decrease in vertical inequality (between high-earning and low-earning households). However, this creates many situations in which low-income persons gain

nothing from this tool because they do not consume fruit and vegetables on a significant scale relative to their income. In other words, the zero VAT on fruits and vegetables leads to a situation in which households with similar income are subsidized differentially, thus impairing horizontal equality (i.e., between ethnic and cultural groups). Accordingly, the report holds that a uniform VAT system is more effective, such that imposing VAT on vegetables and fruits– and channeling the collected funds (NIS 1.962 billion) to low-income people will help reduce inequality. The report to low³ the revenue obtained to fund other inequality-mitigating mechanisms: child allowances, an earned income tax credit and spending more on public goods.

The Effect of zero VAT on vegetables and fruits relative to utility

The study sought to identify the groups of goods consumed more by the high earners (income / hour)– goods on which higher taxes are justified since they serve the purpose of reducing the disparity in income distribution (reducing utility). The report found that vegetables and fruits are among those groups. In other words, the exemption of vegetables and fruit from VAT increases inequality in the economy (as measured by utility distribution). In general, however, there are few products on which expenditure correlates negatively with hours worked (excluding landlords' capital income and on rent payments, as well as capital income and domestic tourism spending). In other words, the analysis did not find evidence as to the effectiveness of different VAT rates in reducing utility inequality.

Progressive VAT

The findings of the report support the results of several other previous studies, which found other more effective, less expensive methods than differential VAT in reducing inequality. The best possible method would be a single standard VAT rate (repealing exemptions), using the income generated from repealing such exemptions to directly support the poor. An alternative to this would be a progressive VAT regime: a uniform rate on all goods for all households (for example 25%), and then refunding a flat amount at the end of the year, for example 800 NIS to each household. For instance, a household which pays an average NIS 800 in yearly VAT will in practice recover the full amount paid (a zero VAT rate), while affluent households will pay slightly below 25% in VAT. This system does not have negative implications for equality, lowers administrative costs, improves economic efficiency and streamlines calculation.

³ Calculated on the assumption that spending on fruits and vegetables constitutes 3.1% of total spending. The figure is also based on the 2014 VAT rate (18%).

7- Prices and Inflation¹

The consumer price index (CPI) measures the prices of a selection of primary goods and services that reflect the average consumption pattern of families in an economy (this group of goods and services is referred to as the “consumption basket”). The average change in the CPI between the beginning and the end of a given period measures the inflation rate, which reflects the average change in the purchasing power of families and individuals income. Assuming nominal wages and salaries are fixed, an inflation rate of 10% per year means that the purchasing power of families and individuals will decline by the same ratio.

Price Index

Figure 7-1 shows two curves, the first measures the average change in CPI (right axis) between Q1 2010 and Q1 2019. The second curve (left axis) measures the percentage change in the CPI each quarter compared to its previous quarter, i.e. the quarterly inflation rate.

During Q1 2019, the CPI remained at the same level of Q4 2018, i.e. 111.12 (over the two quarters inflation equal zero). By sub-groups, the prices of garments, cloths and footwear group rose by 4.49%, the food and soft drinks group by 1.25%, whereas the prices of alcoholic drinks and tobacco group by 2.46%, the transportation group by 2.36%, and the telecommunication prices by 1.83%.

Wholesale Prices and Producer Prices

The wholesale price index -WPI (sale price to retailers) declined by 0.06% between Q4 2018 and Q1 2019, driven by the decline in wholesale prices of local goods by 0.84% and the rise in wholesale prices of imported goods by 0.76%. The producer price index- PPI (prices received by domestic producers) has also risen by 1.52% quarter on quarter. This resulted from the rise in the producer prices of locally-produced and consumed goods of 1.65%, and of 0.42% in the producer prices of locally-produced exports (Figure 7-2).

Prices and Purchasing Power

NIS Purchasing Power: the rate of inflation in the economy measures the development in the purchasing power of all individuals who receive their salaries in NIS and spend all their income in that currency, i.e. the change in the NIS purchasing power is equivalent to the inflation rate, but in the opposite direction, during the same period. Since the CPI was stable during Q1 2019 compared with the previous quarter, the purchasing power of the currency of NIS was stable as well quarter-on-quarter (Figure 7-3).

USD Purchasing Power: During Q1 2019, the USD exchange rate against the NIS decreased by about 1.65% compared with the previous quarter. Therefore, the purchasing power of individuals who receive their salaries in USD and spend all their income in NIS has decreased during this quarter compared with the previous quarter by 1.65%. compared with the corresponding quarter 2018, the inflation rate was 0.77%, and the USD/NIS exchange rate rose by 5.26%, which means that the USD purchasing power has increased by 4.49%. Considering that the JOD exchange rate is pegged to that of the USD, the purchasing power of the JOD has seen almost the same developments as that of the USD (Figure 7-3).

Figure 7-1: Change in the Average CPI and the Inflation Rate (Base year 2010)

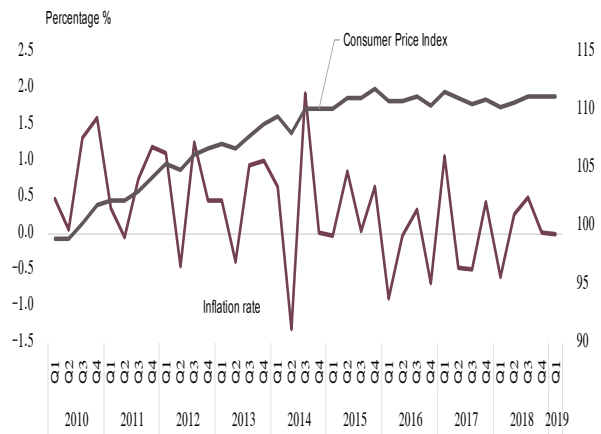
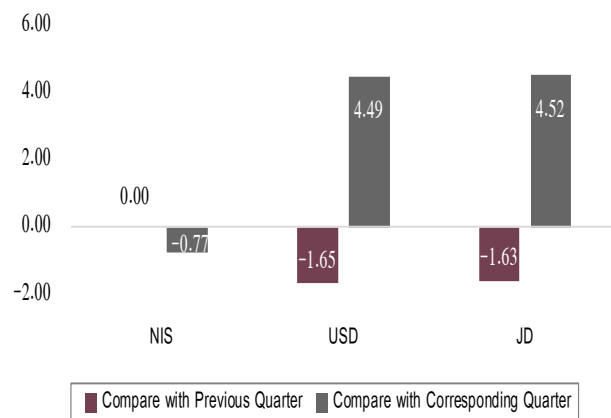


Figure 7-2: Evolution of WPI and PPI (base year 2007)



Figure 7-3: Change in Purchasing Power by Type of Currency (percentage %)



Source: Figures were calculated based on PMA and PCBS data.

¹ The source of figures in this section: PCBS, 2019, Price Indices Surveys, 2010-2018. The purchasing power was calculated in cooperation with PMA.

Box 6: Traffic Congestion in Palestinian Cities: Impact and Solution

This box presents the key factors behind traffic congestion, a topic that The Palestine Economic Policy Research Institute (MAS) discussed in a roundtable session late April 2019. It also touches on its repercussions, drawing on the background paper prepared by Dr. Samir Abu Aiesheh, as a basis for debate on this topic.¹

The increase in demand for transportation is accompanied with positive and negative repercussions, as this increase is an indicator of the growth and the brisk pace of economic activities. On the other hand, increased demand for transportation is mostly accompanied by increased traffic congestion with its economic and environmental impacts. Traffic congestion in the West Bank is attributed to a number of factors, mainly: The steady increase in the number of registered vehicles on roads exacerbated by limited street capacity inside and outside cities, inappropriate urban planning and network structures, inadequate response to the increasing demand for transportation, and the inefficient transport and traffic management systems. Additionally, the Israeli occupation policies hamper the smooth flow of traffic and development in area "C".

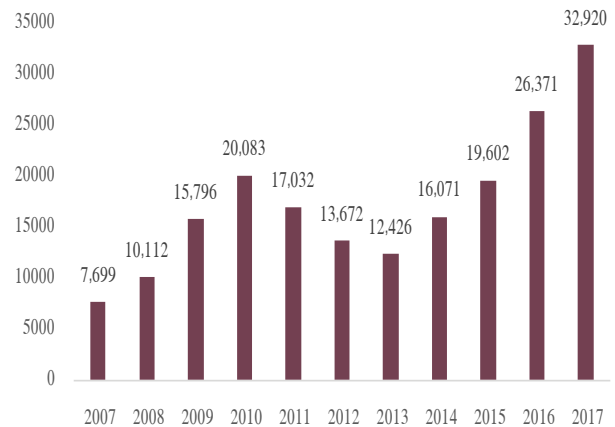
The increase in the number of vehicles in the West Bank under the limited road capacity inside and outside cities

The number of newly licensed vehicles in the West Bank has increased significantly between 2007 and 2017, as shown in Figure-1. During the period studied, the annual growth rate of new vehicles registered in the West Bank was about 18%, i.e. they have tripled over the last decade. This reflected as an annual increase of 14% in the total number of vehicles registered in the West Bank. Compared with the average growth rate of vehicles worldwide during the period 1990-2015, around 3% only, this annual increase is considered high.

The increase in the number of newly licensed vehicles in the West Bank was accompanied by an increase in the ratio of private vehicles to total number of registered vehicles by 9 percentage points. Additionally, the ratio of households who own at least one private car rose from 22% in 2007 to around 38% in 2017.²

This increase in the number of vehicles in the West Bank during the last decade is ascribed to two factors: The government's policy of lowering purchase taxes on private cars from 75% to 50% in 2011, and the flexible payment plans and credit facilities granted by banks for financing car purchases. As shown in Table-1, banks' car-credit facilities have doubled over the period between 2007-2017, rising from USD 83 million to USD 226.4 million.

Figure-1: The Number of Vehicles Registered for the First Time in the West Bank



Source: General Directorate of Roads and Transport Planning, 2018.

Figure-2: The Number of Vehicles for One Kilometer in the West Bank, 2010-2017



Source: General Directorate of Roads and Transport Planning 2018

On the other hand, there has been no significant change on road network infrastructure inside and outside cities to expand its capacity. The road lengths in the West Bank in 2007 were 8.4 thousand kilometers against 8.6 thousand kilometers in 2017, a growth rate of less than 3% over the decade period. This also reflected as a significant increase in the traffic density on roads (the number of vehicles that occupy a kilometer of the road), which has almost

Table 1: Total Bank Loans Granted for Purchasing Private Cars in the West Bank, 2007-2017 (USD million)

Year	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
Amount	83.1	93.0	133.4	225.8	170.0	191.4	219.8	246.3	329.4	210.4	226.4

Source: Palestinian Monetary Authority (PMA), 2019.

1 <https://www.mas.ps/files/server/2019/Round%20Table%203%20Arabic.pdf>

2 Population, Housing and Establishments Census, 2017.

doubled over the last decade as shown in Figure-2. The increase in vehicles number while not adapting infrastructure to adjust to this increase by expansion of transport networks, has also spurred an increase in the traffic flow on roads. Available studies show that the annual increase of the traffic flow over the last five years was 4.9% in Ramallah and Al Bireh, and 4% in Nablus city. Considering the steady increase in the number of registered vehicles on roads compounded by limited street capacity, poor public, traffic congestion in the West Bank will exacerbate in the future.

Inappropriate Urban Plans, Network Structure, and the Growing Demand for Transport

The current situation of buildings and arterial roads in the Palestinian cities compounds traffic congestion, since they were constructed many years ago based on old urban plans and regulatory procedures. Buildings in crowded commercial areas were built without frontal setbacks, without considering how they impact traffic. This has limited space available for changing arterial roads boundaries in the city centers and any expansion plans, in addition to the high costs of acquisition and expansion inside city centers.

Poor Public Transport System

Amid the growing demand for transportation in the West Bank and the difficulty of expanding road networks and infrastructure needed to adapt to the massive increase in demand, public transportation can play a pivotal role in alleviating traffic congestion. However, developing a road networks in the West Bank on the short term seems a huge undertaking. One obstacle to accomplishing this endeavour, is the lack of the government's financial subsidy for public transport, as this service is usually subsidized in many countries. Additionally, public transport depends on the contribution of profitable transport lines in financing the cost of the less profitable lines of transport, which requires high levels of solidarity and organization, both of which are unattainable in the short run.

Weak Enforcement of Traffic Laws and the Israeli Occupation's Measures

No doubt, traffic chaos and the weak enforcement of law, increases traffic congestion. Add to that the insufficient traffic manage-

ment of roads, and selective enforcement of the law, in addition to other challenges associated with the large number of unlicensed and uninsured cars which are out of the Palestinian police jurisdiction. , Israeli occupation policies prioritize the road network serving the settler population, as well as hampering the smooth flow of traffic, like the closure of roads and obstruction of development in area "C"; constructing permanent or "flying" check-points; permanent and temporary closure of cities' entrances and agglomerations.

Effects of Traffic Congestion

- Economic Impacts:** There are a number of economic costs associated with traffic congestion :

First, costs of lost time; there are no official standard method for estimating costs of lost time, however, one case-study of the intersection at the northern entrance of Hebron city, shows that around 540 thousand hours were lost by drivers in 2015. The cost of lost time was estimated at USD 400 thousand.

Second, wasted fuels costs resulting from the frequent stop-and-go movement of vehicles. The same study shows that around 1.1 million liters of fuels were wasted, equivalent to USD 1.6 million. Based on this, the total economic cost of traffic congestion at the northern entrance of Hebron was estimated at USD 2 million in 2015.

Third, costs caused by stress, pressure and psychological tension resultant from congestion and delays.
- Environmental Hazards:** Traffic congestion, especially in cities, has adverse effects on the environment, which has serious effects on humans health, their respiratory system and are considered responsible for many diseases, as studies in different countries show. Additionally, the air is polluted massively with the emission of CO₂ from cars' exhausts contributing to global warming and impacting the climate in general, and the associated economic and environmental costs.

8- Foreign Trade¹

Balance of Trade

The value of “registered”² merchandise imports during Q1 2019 was about USD 1,419.2 million (a drop of 5% compared with the previous quarter), while compared with the corresponding quarter 2018 it rose by 4%. Meanwhile, the value of merchandise exports was USD 260.2 million, a drop of 12% and 5% compared with the previous and the corresponding quarters respectively. The value of exports was close to 18% of the value of imports during the quarter (Figure 8-1). The difference between exports and imports (deficit) amounted to USD 1,159 million. The deficit has dropped slightly because of the surplus in the balance of service imports from Israel (USD 4.7 million) (Figures 8-2).

Balance of Payments

The current account in the balance of payments is the net aggregate in three sub-balances: 1) the balance of trade (net trade in goods and services), 2) the balance of factor income (the net international transactions associated with income on factors of production, like the remittances of Palestinian workers in Israel and overseas, and 3) the balance of current transfers (international aid to the government and private transfers).

The deficit in the current balance of payments account declined during Q1 2019 to USD 306 million. This is less by 23% compared with the previous quarter. Compared with the corresponding quarter 2018, the deficit fell sharply by 31%. The current account deficit resulted from a deficit in the trade balance (USD 1,462.6 million), against a surplus in the balance of income of USD 639.8 million composed mainly of compensations of Palestinian workers in Israel) and a surplus in the balance of transfers of USD 516.8 million (Table 8-1).

The balance of payments deficit was financed by a surplus in the capital and financial account, which covered an amount of USD 166.7 million. This item (the capital and financial account) represents a debt on the national economy, as long as its value is positive.

Theoretically, there should be a perfect balance between the current account deficit and the surplus of capital and financial account, i.e. the net value of the two should be zero. However, there is often a difference between the two accounts, usually recorded under “errors and omissions”, because of insufficient data and smuggling activities.³

- 1 The source of data in this section: PCBS, 2019, Registered Foreign Trade Statistics, and PMA & PCBS, 2019, Palestinian Balance of Payment, Q1 2019.
- 2 Registered imports and exports are those registered in the clearance accounts of trade (between Palestine and Israel) and in the customs data (including direct trade with overseas markets). Add to that the agricultural goods (which are registered by the Ministry of Agriculture). The registered trade figures are significantly lower than the actual figures of the Palestinian foreign trade. The actual figures are placed in the Palestinian balance of payments, mentioned later in this section.
- 3 Exceptional financing has been calculated within the “Net errors and omission” item. Therefore, net errors and omissions in the table do not equal the difference between the current account and the capital and financial accounts.

Figure 8-1: Imports and Exports of “Registered” Merchandise (USD million)

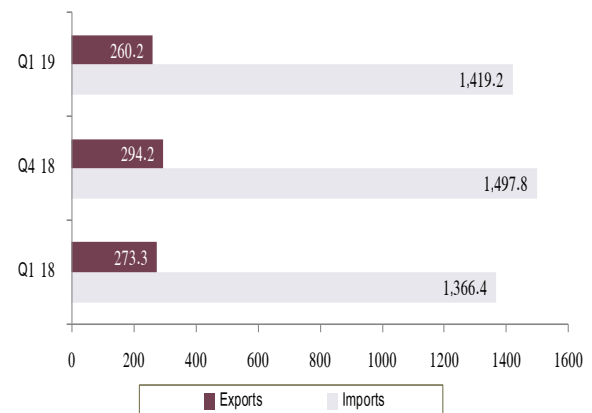


Figure 8-2: Exports and Imports of Registered Services from Israel (USD million)

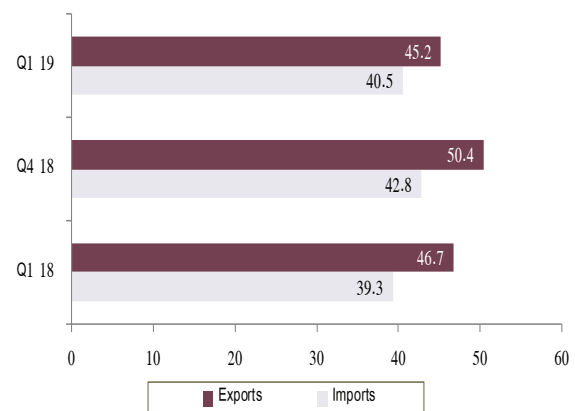


Table 8-1: Palestinian Balance of Payments * (US \$ million)

Item	2018		2019
	Q1	Q4	Q1
1. Trade balance of goods and services**	(1,359.3)	(1,520.3)	(1,462.6)
- Net goods	(1,123.6)	(2,125.6)	(8,120.7)
- Net services	(235.7)	(264.1)	(254.8)
2. Income balance	568.9	612.4	639.8
3. Balance of current transfers	348.3	508.8	516.8
Balance of current account (1 + 2 + 3)	(442.1)	(1399.)	(306)
5. Net capital and financial account	612.3	328.1	166.7
6. Net errors and omissions**	(170.2)	71	139.3

Data do not include that part of Jerusalem governorate, which was annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967.

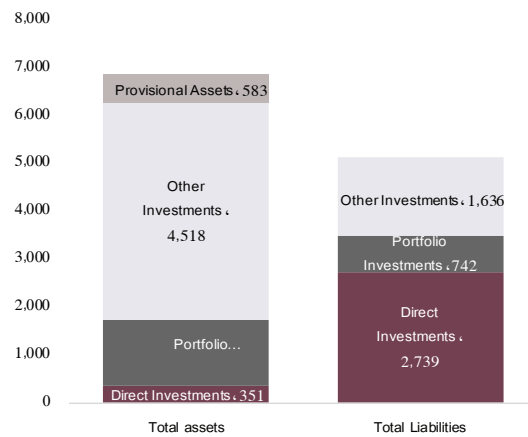
** Exceptional financing has been calculated within the “Net errors and omission” item.

International Investments

By the end of Q1 2019, Palestine's foreign assets totaled USD 6,841 million, 5% of which represent direct foreign investments, and 20% portfolio investments. On the other hand, total external liabilities amounted to about USD 5,117 million, more than 54% of which were direct investments.

The difference between assets and liabilities means that the overseas investments by Palestinians were USD 1,724 million higher than investments of non-residents. A significant portion of these assets (58%) is cash deposits (mostly by domestic Palestinian banks) in foreign banks abroad, or currency circulated in the economy, which are not considered conventional outward investments. When examining foreign direct investments in Palestine, figures show that it outweighed Palestinian investments abroad (by residents in the West Bank and the Gaza Strip) by USD 2,388 million (Figure 8-3).

Figure 8-3: International Investments Balance (as of the end of Q1 2019) (Million USD)



Economic Concepts and Definitions:

Bonds vs. Stocks

A bond is a debt security, whereas a stock is an equity security of a certain share in a company. Both generate profits or losses (lost profits in the case of a bond), but a bond is associated with lower risk and lower price volatility than a stock. Because stocks are associated with a higher risk, investing in them often gives higher profits than investing in bonds in the long run. Statistics from the United States show that since 1928, stocks have yielded an average annual return of 10% in the US market, while the annual yield from bonds has not exceeded 5-6%.

A bond is a fixed-rate debt instrument with a fixed interest rate called a coupon and a fixed maturity date. For example, a company (or government) borrows from the public by issuing bonds with a nominal value of JD 100 at an annual coupon rate of 5% and a maturity of 10 years. This means that the company will now receive JD 100 from each person who buys one of its bonds. The company will pay JD 5 to each bondholder at the end of each of the ten years, and pledges to pay each bondholder JD 100 after ten years. In other words, the bondholder will receive a total of JD 150.

Bonds and interest rate

Suppose that a bondholder in the example above decided to sell the bond in the fifth year, five years before the maturity date, and suppose that the market interest rate has risen over the past five years from 5% to 6%, the potential buyer now wants to receive an interest equal to 6% and will not settle for the fixed coupon in the bond (5%). Therefore, the potential buyer will be willing to buy the bond but at a price lower than its nominal price (JD 100) in order to ensure a rate of 6%. The new equilibrium price of the bond can be accurately es-

timated at JD 95.73. This amount is equivalent to the present value of the JD 5 that the buyer will receive in each of the remaining years of the life of the bond, in addition to the present value of the nominal price of the bond (JD 100), which will be earned at the maturity date.¹

This example brings us to two conclusions. First, there is a negative correlation between the fixed-coupon rate bond and the interest rate: once the market interest rate rises, the new buyer of the bond will pay a lower price than the nominal price in order to ensure a higher profit than that of the fixed coupon (i.e., a profit equal to the new interest rate). By the same token, if the market interest rate falls, the bondholder will ask the new buyer a higher price than the nominal price of the bond. Second, the profits generated from the purchase of bonds are of two types: relatively certain profits from the periodic fixed payments (coupon), and potential gains/losses gained/inflicted from the price of the bond at maturity or when sold in the event of a drop/ rise in the interest rate in the market.

Bonds and Risk

The price of bonds in the market is also affected by the degree and risk shifts associated with the ability of the debtor (i.e. the issuing party) to make periodic coupon payments and/or to amortize the value of the bond when it is due. For this reason, bonds have different prices (varying profit rates) depending on the level of trust in the debtor: government bonds often have lower prices than those issued by the pri-

¹ The present value is calculated by discounting the bond's future cash payments by the current market interest rate. The question raised is: If the total future return is equal to JD 125, how much investment (bond purchase price) is needed now to ensure that the profit on this investment will equal 6%?

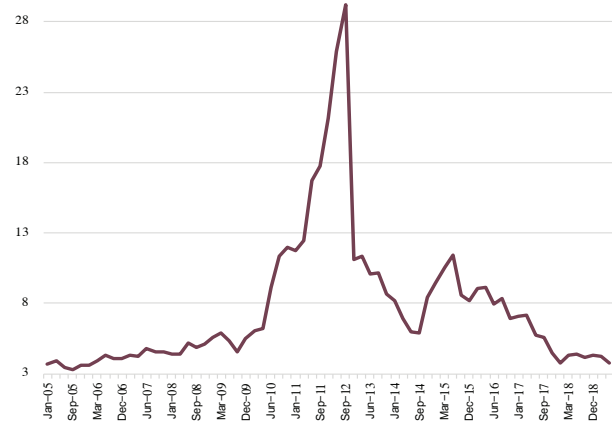
vate sector– assuming that governments rarely go bankrupt. For example, Figure 1 shows the shifts in the yield on Greek government bonds during 2005-2019. Obviously, the market would demand a return in excess of 25% during the severe financial crisis that plagued Greece, which was then on the edge of bankruptcy. This sharp rise in the yield on 10-year treasury bonds transpired in the sharp fall in the market price of these bonds to € 30.50 in January 2012. The yield fell to relatively low levels (and the bond price rose to € 100.6 in March 2019) when Greece’s economic performance had improved.

It is noteworthy that risk is also linked to the type of currency in which bonds are issued. The more the currency is prone to devaluation (against other currencies) and high inflation, the higher the interest rates the market demands for bonds issued in that currency. Thus, bonds issued in US dollars or Euros have higher prices than bonds in other currencies.

Stocks

Companies sell shares to obtain capital necessary to start or expand business activities. A company’s move of offering shares to the public for the first time is called “initial public offering” (IPO)– selling certain shares of the company to investors. Shares are traded on local or international bourses around the world. The price of buying and selling shares is determined by the forces of supply and demand, which are, in turn, determined by the company’s improved performance, its current ability to achieve profits and positive expectations about its future trajectory. Profit (or loss) from

Figure 1: Yield on Greek 10-year government bonds



Source: Central Bank of Greece, 2019 https://www.bankofgreece.gr/Pages/en/Statistics/rates_markets/titloieldimosiou/titloieldimosiou.aspx?Year=2017

investing in shares depends on the annual dividends shareholders receive and also on the improvement (or falloff) in the share prices. Yet unlike bonds, stocks do not involve pledges of guaranteed annual dividends (coupons), and the stock market is often characterized by high uncertainty and sharp fluctuations that are sometimes difficult to explain. In the worst scenario, the value of investment can be lost when stock prices plunge to very low levels, such as during the global financial crisis of the 1930s or during the financial crisis a decade ago.

Key Economic Indicators in Palestine, 2014-2019

Indicator	2014	2015	2016	2017	2018	2018 ¹				2019 ¹
						Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Population (One thousand)										
oPt	4,429.1	4,530.4	4,632.0	4,733.4	4,915.3	4,808.8	4,838.9	4,869.3	4,900.0	4,930.7
West Bank	2,696.7	2,750.0	2,803.4	2,856.7	2,953.9	2,897.0	2,913.1	2,929.3	2,945.7	2,962.1
Gaza Strip	1,732.4	1,780.4	1,828.6	1,876.7	1,961.4	1,911.8	1,925.8	1,940.0	1,954.3	1,968.5
Labor market (based on the new definition adopted by PCBS)²										
No. of workers (thousand)	917.0	928.9	939.6	948.7	956.3	935.4	921.7	960.7	1,005.3	986.4
Participation rate (%)	45.8	44.0	43.8	44.0	43.5	43.1	42.7	43.9	44.1	44.3
Unemployment rate (%)	26.9	23.0	23.9	25.7	26.2	26.5	27.4	26.9	24.2	26.8
- West Bank	17.7	16.6	17.5	18.4	17.3	18.1	18.5	17.0	15.8	16.4
- Gaza Strip	43.9	34.8	35.4	38.3	43.1	41.7	44.3	45.9	40.9	46.3
National Accounts (USD millions)										
GDP	12,715.6	12,673.0	13,425.7	14,498.1	14,615.9	3,689.9	3,559.5	3,659.8	3,706.7	3,703.9
- Household expenditure	11,840.4	11,805.1	12,337.7	12,844.7	13,110.3	3,182.9	3,258.5	3,316.9	3,352.0	3,408.5
- Government expenditure	3,478.2	3,429.5	3,530.3	3,809.8	3,828.1	977.5	904.3	957.7	988.6	858.0
Gross capital formation	2,415.0	2,677.4	2,827.0	3,305.6	3,536.0	876.7	837.3	916.1	905.9	841.6
Exports	2,172.3	2,338.1	2,381.0	2,692.7	2,903.5	713.0	714.3	707.0	769.2	718.6
Imports (-)	7,208.9	7,537.6	7,626.7	8,066.7	8,730.9	2,072.3	2,141.5	2,227.7	2,289.4	2,181.3
GDP per capita (USD)										
at Current prices	3,051.7	2,973.1	3,080.1	3,254.6	3,198.4	815.4	781.5	798.3	803.2	798.4
at Constant prices (base year 2004)	2,940.7	2,973.1	3,044.4	3,072.4	3,021.4	746.2	735.8	760.5	778.9	755.4
Balance of Payment (USD millions)										
Trade Balance	(5,036.7)	(5,199.6)	(5,246.2)	(5,374.2)	(5,827.5)	(1,359.3)	(1427.2)	(1,520.6)	(1,520.3)	(1,462.6)
Income Balance	1,482.4	1,712.2	1,896.0	1,992.0	2,393.9	568.9	603.7	608.8	612.4	639.8
Current Transfers Balance	1,405.3	1,421.4	1,408.6	1,818.6	1,774.4	348.3	450.2	467.1	508.8	516.8
Current account Balance	(2,149.0)	(2,066.0)	(1,941.6)	(1,563.6)	(1,659.2)	(442.1)	(373.3)	(444.7)	(1399.)	(306)
Exchange Rates and Inflation										
USD/NIS exchange rate	3.577	3.884	3.840	3.603	3.593	3.461	3.573	3.635	3.704	3.643
JOD/NIS exchange rate	5.046	5.483	5.418	5.083	5.067	4.881	5.037	5.127	5.224	5.139
Inflation rate (%) ¹	1.73	1.43	(0.22)	0.21	(0.19)	(0.60)	0.26	0.49	0.01	0.00
Public Finance (cash basis USD million)										
Net domestic revenues (including clearance)	2,784.8	2,890.2	3,551.0	3,656.5	3,469.5	991.0	862.3	938.6	677.7	711.3
Current expenditure	3,435.0	3,424.3	3,659.3	3,791.4	3,662.4	930.8	879.3	910.5	941.8	667.9
Developmental expenditure	164.1	176.7	216.5	255.3	277.7	45.6	59.0	63.8	109.3	41.9
current budget deficit\surplus (before grants)	(814.3)	(710.9)	(324.7)	(390.2)	(470.5)	14.6	(76.0)	(35.7)	(373.4)	1.5
Total grants and aid	1,232.0	799.0	766.9	719.8	667.3	87.2	159.8	194.2	226.2	66.7
Total budget deficit\surplus (after grants and aid)	417.6	88.1	442.3	329.5	196.8	101.7	83.8	158.4	(147.2)	68.2
Public debt	2,216.8	2,537.2	2,483.8	2,543.2	2,369.6	2,448.8	2,367.6	2,352.3	2,369.6	2,315.2
The Banking Sector (USD millions)										
Banks assets/liabilities	11,815.4	12,602.3	14,196.4	15,850.2	16,125.0	15,916.7	15,763.0	16,179.4	16,125.0	16,503.2
Equity	1,464.0	1,461.7	1,682.4	1,892.7	1,912.0	1,926.8	1,819.7	1,863.9	1,912.0	1,931.4
Deposits at banks	8,934.5	9,654.6	10,604.6	11,982.5	12,227.3	12,002.3	11,992.6	12,194.2	12,227.3	12,394.4
Credit facilities	4,895.1	5,824.7	6,871.9	8,026.0	8,432.3	8,175.4	8,260.0	8,293.6	8,432.3	8,569.5

Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967 (except for data on unemployment and population).

1- Figures for 2017 are preliminary and subject to further revision. Figures between brackets indicate negative values. Figures between brackets indicate negative value

PCBS and the ILO adopted a new revised definition of unemployment stating that unemployment include only those who did not work during the reference period and who actively sought employment or were willing and capable of working. The new standard excluded those who were frustrated and were not looking anymore for jobs (did not seek an employment during the reference period). The table includes calculations of the Palestinian labor market indicators based on the old and the new definitions.

The inflation rate estimation is based on year-over-year comparisons of the average CPI in the target year (each quarter) with its average in previous year (quarter).

The figures in the table are based on the latest update of data.